جامعة شندي

كلية الدراسات العليا والبحث العلمي

بحث بعنوان :

اثر التضخم في اعداد القوائم المالية للشركات - دراسة حالة

شركة مصانع طحن الغلال عطبرة

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه الفلسفة في المحاسبة

اعداد الطالب:

صلاح سليمان علي محمد

اشراف البروفيسور :

عبد الماجد عبد الله حسن احمد

استاذ المحاسبة بجامعة أم درمان الاسلامية

1438هـ، 2016م

الاستهلال

قال الله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَلا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِآخِذِيهِ إِلاَّ أَنْ تُغْمِضُوا فِيهِ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ)

سورة البقرة الاية رقم (267)

الاهداء

الي روح والدي الطاهرة
الي روح امي الخالدة في الوجدان
الي زوجتي العزيزة وأبنائي الاحباء

،،،الباحث،،،

الشكر والعـــرفان

الشكر لله من قبل ومن بعد والشكر لجامعة شندي التي سمحت لي بكتابة البحث
عبرها الي الاستاذ الدكتور **عبد الماجد عبدالله حسن احمد** الذي وافق مشكورا
ومجزولا بموافقته علي الاشراف علي هذا البحث والذي سمح لنا بان ننهل من علمه
ومعرفته الكثيرة والذي صبر علينا كثيرا ولم يبخل بوقته او علمه علينا فنسأل الله ان
يجزيه خيرا وان يجعل عمله هذا خالصا لوجهة الله الكريم
والشكر للدكتور بابكر ابراهيم الصديق ممتحنا خارجيا
والشكر للدكتور عثمان الطيب الممتحن الداخلي
و الي اسرة مكتبة كلية الاقتصاد والعلوم الادارية جامعة وادي النيل
والي اسرة مكتبة جامعة النيلين
و الي اسرة مكتبة جامعة ام درمان الاسلامية
و الي الأخوات ميرفت – سامية – امال
لكم جميعا مني الشكر اجزله واسأل الله ان يضعه في ميزان حسناتكم .

،،،الباحث،،،

المستخلص

تناول البحث اثر التضخم علي القوائم المالية علي شركة مصانع طحن الغلال عطبره حيث تمثلت مشكلة البحث في تجاهل الوحدات الاقتصادية لاثر التضخم عند اعداد القوائم المالية الامر الذي يؤدي الي عدم مصداقيتها مما يؤدي الي انهيار الشركات في نهاية الامر.

هدف البحث الي بيان اثر التضخم علي القوائم المالية للمحافظة علي استمرارية المشاريع.

يهدف هذا البحث الي:

1/ اظهار اهمية عامل التضخم عند اعداد القوائم المالية.

2/ بيان اثر التضخم في استمرارية المنشآت.

3/ بيان مدي اهمية القوائم المالية كمصدر للقرارات.

4/ بيان مدي ايفاء التكلفة التاريخية في الحفاظ علي راس المال سليما.

لتحقيق أهداف البحث تم اختيار فرضيات منها:-

- يؤثر التضخم علي بيانات القوائم المالية سلبا.
- التضخم اذا لم يؤخذ في الحسبان يؤدي الي انهيار المشاريع.

استخدم الباحث المنهج الاستنباطي في تحديد محاور الدراسة ووضع الفرضيات والمنهج التاريخي لتتبع الدراسات السابقة والمنهج الوصفي التحليلي لإجراء الدراسة التحليلية.

توصل البحث للعديد من النتائج اهمها:

- عدم اخذ التضخم في الحسبان يؤدي الي ظهور قوائم مالية غير حقيقة.

- عدم اخذ التضخم في الحسبان يؤدي الي انهيار المشاريع الاقتصادية

ختم البحث الدراسة بعدة توصيات منها:

- ضرورة اصدار معايير للمحاسبة في السودان تتماشي مع المعايير الدولية للتضخم.
- علي المنشآت اختيار واحد من نماذج المحاسبة عن التضخم.
- وأوصي البحث بعدة توصيات اهمها:
- علي الدولة الاعتراف بمستوي التضخم الحقيقي.
- علي الجهاز المركزي للإحصاء ووزارة المالية انزال نشرات شهرية في مواقعها الالكترونية من اجل الاستفادة منها.
- وضع معايير محاسبية تواكب التغيرات الاقتصادية وإلزام الشركات العمل بها في القطاعين العام والخاص.
- وضع التضخم في الحسبان عند اعداد القوائم المالية حتي تكون اقرب للدقة ويمكن الاستفادة منها.

Abstract

The research highlights on the impact of inflation on the financial statements with application on the Atbara Flour mill company. The research problem represented in the ignorance of economic units the inflation effect on the financial statements, which may lead to inaccuracy of financial reports which may lead to bankruptcy of such economic units . the study aimed to indicate the effect of inflation on the financial statements to prevent the continuity of economic units

To attain the research objective these research hypothesis have been formulated

-the inflation has considerable effects on the financial statements of economic entities.

- the ignorance of inflation effects leads to bankruptcy of economic entities.

The researcher used the inductive methodology in determining and formulating the research hypotheses and historical methodology has been adopt review to represent the

previous studies and the descriptive analytical methodology was used reanalyze the data of the field study.

The study reached to important results among them are :

-the ignorance of inflation will lead to inaccurately and unreal financial statement.

- The ignorance of inflation effects leads to bankruptcy of business

the researcher concludes the research with valuable recommendations some of them are:

-The importance of issuing the local accounting standards to solve the problem of inflation that comply with the international standards .

-economic firms should select only one method reflect inflation effects on the financial statements.

فـــــهـــــرس المـوضــوعــات

اسم الموضوع	رقم الصفحة
المقدمة	-
اولا:الاطار المنهجي للدراسة	1
ثانيا:الدراسات السابقة	2
الفصل الاول الاطار النظري لدراسة التضخم	-
المبحث الاول مفهوم التضخم وتعريف التضخم	31
المبحث الثاني انواع التضخم	42
المبحث الثالث التضخم والتغيرات في الاسعار	52
الفصل الثاني	63
الاطار النظري للمحاسبة عن التضخم والارقام القياسية	63
المبحث الاول مفهوم المحاسبة عن التضخم	64
المبحث الثاني مفهوم الارقام القياسية	73
المبحث الثالث مفهوم اساليب علاج التضخم	83
الفصل الثالث الاطار النظري للقوائم المالية	84
المبحث الاول مفهوم القوائم المالية	96
المبحث الثاني المحاسبة كنظام للمعلومات	
المبحث الثالث	
اثر التضخم علي القوائم المالية	116
الفصل الرابع الدراسة التطبيقية	126
المبحث الاول نبذة تعريفية عن شركة مصانع طحن الغلال عطبرة	127
المبحث الثاني تحليل البيانات واختبار الفرضيات	132
الخاتمة	177
النتائج التوصيات	178
قائمة المراجع والمصادر	181
الملاحق	191

فـــــهـــــرس الجـــــداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1/2/4	قيمة الاصول المعدلة باستخدام الارقام القياسية 2008	132
2/2/4	قيمة التغير في الاصول2008	134
3/2/4	نسبة التغير في الاصول 2008	135
4/2/4	قيمة الاصول المعدلة باستخدام الارقام القياسية 2009	136
5/2/4	قيمة التغير في الاصول2009	138
6/2/4	نسبة التغير في الاصول 2009	139
7/2/4	قيمة الاصول المعدلة باستخدام الارقام القياسية 2010	140
8/2/4	قيمة التغير في الاصول2010	141
9/2/4	نسبة التغير في الاصول 2010	142
10/2/4	قيمة الاصول المعدلة باستخدام الارقام القياسية 2011	143
11/2/4	قيمة التغير في الاصول2011	145
12/2/4	نسبة التغير في الاصول 2011	146
13/2/4	قيمة الاصول المعدلة باستخدام الارقام القياسية 2012	147
14/2/4	قيمة التغير في الاصول2012	149
15/2/4	نسبة التغير في الاصول 2012	150
16/2/4	ثانيا الاصول المتداولة	–
17/2/4	قيمة الاصول المتداولة المعدلة باستخدام الرقم القياسي 2008	152
18/2/4	قيمة التغير في الاصول المتداولة 2008	153
19/2/4	نسبة التغير في الاصول المتداولة 2008	153
20/2/4	قيمة الاصول المتداولة المعدلة باستخدام الرقم القياسي 2009	154
21/2/4	قيمة التغير في الاصول المتداولة 2009	154
22/2/4	نسبة التغير في الاصول المتداولة 2009	155
23/2/4	قيمة الاصول المتداولة المعدلة باستخدام الرقم القياسي 2010	156

24/2/4	قيمة التغير في الاصول المتداولة 2010	156
25/2/4	نسبة التغير في الاصول المتداولة 2010	157
26/2/4	قيمة الاصول المتداولة المعدلة باستخدام الرقم القياسي 2011	158
27/2/4	قيمة التغير في الاصول المتداولة 2011	159
28/2/4	نسبة التغير في الاصول المتداولة 2011	159
29/2/4	قيمة الاصول المتداولة المعدلة باستخدام الرقم القياسي 2012	160
30/2/4	قيمة التغير في الاصول المتداولة 2012	160
31/2/4	نسبة التغير في الاصول المتداولة 2012	160
	ثالثا حقوق الملكية	
32/2/4	نسبة التغير في حقوق الملكية 2008	161
33/2/4	نسبة التغير في حقوق الملكية 2009	162
34/2/4	نسبة التغير في حقوق الملكية2010	163
35/2/4	نسبة التغير في حقوق الملكية 2011	164
36/2/4	نسبة التغير في حقوق الملكية 2012	165
	رابعا حساب مؤشرات التدهور	
38/2/4	نسبة مؤشرات 2008	166
39/2/4	مؤشرات التدهور 2009	167
40/2/4	مؤشرات التدهور 2010	168
41/2/4	مؤشرات ة التدهور 2011	169
42/2/4	مؤشرات التدهور 2012	170
1/2/4	جدول معادلة الاتجاه العام لحساب معدل التدهور	171
1/2/4	جدول يوضح نسبة التدهور حسب معادلة الاتجاه العام	171

فـــــهـــــرس الأشكـــــال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1/2/4	قيمة الاصول المعدلة بالرقم القياسي 2008	133
2/2/4	قيمة الاصول المعدلة بالرقم القياسي 2009	137
3/2/4	قيمة الاصول المعدلة بالرقم القياسي 2010	141
4/2/4	قيمة الاصول المعدلة بالرقم القياسي 2011	144
5/2/4	قيمة الاصول المعدلة بالرقم القياسي 2012	148
6/2/4	وشرا التدهور حسب معادلة الاتجاه العام	172

فهرس الملاحق

رقم الفهرس	عنوان الفهرس	رقم الصفحة
1	الميزانية العمومية لشركة مصانع طحن الغلال عطبرة 2008م	189
2	الميزانية العمومية لشركة مصانع طحن الغلال عطبرة 2009م	190
3	الميزانية العمومية لشركة مصانع طحن الغلال عطبرة 2010م	191
4	قائمة الدخل لشركة مصانع طحن الغلال عطبرة 2008م	192
5	قائمة الدخل لشركة مصانع طحن الغلال عطبرة 2009	193
6	قائمة الدخل لشركة مصانع طحن الغلال عطبرة 2010م	194
7	الارقام القياسية لاسعار المستهلك 2008	195
8	الارقام القياسية لاسعار المستهلك 2009	203
9	الارقام القياسية لاسعار المستهلك 2010	207
10	الارقام القياسية لاسعار المستهلك 2011	211
11	الارقام القياسية لاسعار المستهلك 2012	215

المقدمـــــــــــــة

وتشـــــــــــــمل:

أولاً: الاطار المنهجي للبحث

ثانياً: الدراسات السابقة

أولاً: الاطار المنهجي للبحث:-

مقدمة:

الأزمات الاقتصادية التي تعاني منها معظم بلدان العالم في العصر الراهن تمثل ظاهرة عامة تكاد تكون دورية تدفع بالحكومات للانشغال و البحث عن الحلول اللازمة لها، الامر الذي يؤدي لان تأخذ هذه الأزمات شكل الزيادة في معدلات البطالة، وتقليص الطاقة العاملة أو تدني القدرة لشرائية كما قد تأخذ وجها آخر وهو ارتفاع معدلات التضخم. و من أهم الأزمات و أخطرها تلك التي هزت التوازن الاقتصادي العالمي أزمة الكساد الكبير سنة 1929م، و من قبلها أزمة التضخم في بعض الدول الأوروبية وبالاخص ألمانيا النمسا والمجر و كذلك أزمة 1987م عن اثر انخفاض أسعار البترول و ارتفاع أسعار الدولار و الذي تأثرت به خصوصا الدول المنتجة للبترول بصورة خاصة فيما يسمى بالتضخم المستورد. و هناك أزمة 1999م التي عرفت فيها الولايات المتحدة الأمريكية ارتفاع معدل التضخم لأكثر من 9%، و انتقلت هذه الموجة التضخمية إلى الدول المرتبطة اقتصاديا بالولايات المتحدة الأمريكية خاصة المكسيك.و كل هذه الأزمات أخذت طابعا عالميا إذ جاءت بعد مستوى ازدهار عال لاقتصاديات الدول الرأسمالية، فكانت آثارها مدمرة عليها و تعدتها إلى بلدان العالم الثالث التي كانت الخاسر الأكبر فبالاضافة إلى صبغتها العالمية زعزعت الازمة كل المجالات الاقتصادية، المالية والنقدية وحتى السياسية و الاجتماعية.

وكما هو معلوم فان المحاسبة تعتمد في القياس والتقويم علي اساس وحدة النقد كأداة للقياس المتعارف عليه في جميع انحاء العالم وقد فرضت نظرية المحاسبة ثبات القوة الشرائية لوحدة النقد وقد انبثق من هذا الفرض واحد من المبادئ المحاسبية التي اصبحت تعتبر من الضروريات في اعداد القوائم المالية وهو مبدأ التكلفة التاريخية والذي علي ضوئه يتم اعداد القوائم المالية المختلفة ولاسيما في تقييم قيم الاصول الثابتة.

مشكلة البحث :

ان الاعتماد علي وحدة النقد في القياس والتقويم للعناصر والبنود المختلفة في اعداد القوائم المالية مع عدم ثبات القوة الشرائية لوحدة النقد نتيجة التضخم المستمر وخصوصا في الدول النامية. فقد تلاحظ ان القوة الشرائية لوحدة النقد في تغير مستمر وهذا بدوره يؤدي الي عدم مصداقية القوائم المالية التي تعد في مختلف المؤسسات والشركات. مما يؤدي الي انهيار كثير من المشروعات عند عدم اخذ التضخم في الحسبان.

وعليه يمكن أن يصيغ الباحث إشكالية الموضوع في السؤال التالي:

*ما هي السياسات المعتمدة لضبط التضخم و ما هي الأساليب المحاسبية لمعالجة أثره على القوائم المالية، و على أي أساس تعتمد هذه الأساليب من خلال هذا السؤال هناك أسئلة فرعية يراها الباحث مقبولة حتى يتم ابراز المشكلة بصورة اوضح:

- ما هي أسباب التضخم و ما هي أهم أنواعه و النظريات المفسرة له؟
- ما هي الآثار التي تنتج عن التضخم فيما يخص عناصر القوائم المالية؟
- ما هي طرقمعالجة التضخم وما هي طرق معالجته؟

بالإجابة على هذه الأسئلة يتم الوصول إلى حل الإشكالية و التطرق إلى مختلف جوانبها، أي ما تعلق بالتضخم و بالمحاسبة و بالتالي معرفة آثار التضخم و عرض الأساليب المحاسبية المعتمدة في معالجة هذه الآثار.

أهداف البحث :

يهدف هذا البحث إلي :

1. اظهار اهمية عامل التضخم عند اعداد القوائم المالية.
2. بيان اثر التضخم في استمرارية المنشآت.

3. بيان مدي اهمية القوائم المالية كمصدر للقرارات.

4. بيان مدي ايفاء التكلفة التاريخية في الحفاظ علي رأس المال سليما.

5. دراسة اثر التضخم في القوائم المالية.

أهمية البحث:

تتبع أهمية هذا البحث في الآتي :

التغير المستمر في الأسعار يجب أن يقابله تغير في إعداد القوائم .وان الزيادة في عرض النقود ليس هو السبب الأوحد في ظهور التضخم .كما ان عدم أخذ التضخم في الحسبان يؤدي إلي إظهار قوائم مالية غير دقيقة .وقد يؤدي التضخم يؤدي إلي انهيار المشاريع إذا لم يتم حسابه .

فرضيات البحث:

يقوم البحث علي اختبار الفرضيات التالية:

1. عدم أخذ التضخم في الحسبان يؤدي إلي عدم المحافظة علي رأس المال .
2. التغيرات في مستويات الأسعار تؤدي إلي إظهار قوائم مالية غير سليمة إذا لم تؤخذ في الحسبان
3. طريقة التكلفة الجارية يمكن أن تعتبر من أفضل الطرق لتكوين احتياطي لمقابلة التضخم.
4. من أهم اسباب انهيار الشركات في الوقت الراهن هو عدم حسبان التضخم .

منهج البحث :

يعتمد الباحث في علي المناهج التالية:

- ❖ المنهج الاستنباطي : لتحديد مشكلة البحث.
- ❖ المنهج الاستقرائي لاختبار الفرضيات.

- ❖ المنهج التاريخي: لتتبع الدراسات السابقة.
- ❖ المنهج الوصفي التحليلي: لتحليل البيانات.

مصادر البحث:

وتتمثل في الاتي:

- ❖ مصادر اولية وتتمثل في القوائم المالية للشركة.
- ❖ مصادر ثانوية وتتمثل في المراجع والكتب والدورياتوالرسائل العلمية.

حدود البحث :

الحدود المكانية : شركة مصانع طحن الغلال.

الحدود الزمانية: 2008-2012م

هيكل البحث :

يتكون هذا البحث من مقدمة وتشمل الاطار المنهجي للبحث والدراسات السابقة، الفصل الأول يحتوى على الاطار النظري للتضخم من خلال ثلاث مباحث هي : المبحث الأول مفهوم وأسباب التضخم، والمبحث الثاني على أنواع التضخم، والمبحث الثالث والتضخم وتغييرات الأسعار. بينما يحتوى الفصل الثاني عن التضخم والأرقام القياسية من خلال ثلاث مباحث أيضاً، المبحث الأول يتناول أساليب المحاسبة علي التضخم، والمبحث الثاني يتناول مفهوم الأرقام القياسية، والمبحث الثالث يتناول أساليب علاج التضخم. أما الفصل الثالث الاطار النظري للقوائم المالية و يحتوى على : المبحث الأول مفهوم القوائم المالية والمبحث الثاني أثر التضخم على القوائم المالية. الفصل الرابع يحتوي علي مبحثين المبحث الاول نبذة تعريفية عن شركة مصانع طحن الغلال عطبرة والمبحث الثاني عن تحليل القوائم المالية للشركة.والفصل الخامس يحتوي علي النتائج والتوصيات.

ثانياً: الدراسات ال تمكن الباحث من الحصول علي بعض الدراسات التي توفرت اليه من مصادر مختلفة سابقة:

دراسة " محسب فاورس " 1980م (1) نحو إطار عام لاختيار طريقة للمحاسبة عن التضخم :-

هدفت الدراسة إلى اقتراح إطار لاختيار طريقة للمحاسبة عن التضخم بحيث يمكن عن طريق ذلك الإطار المفاضلة بين طرق معالجة أثر التضخم علي القوائم المالية باستخدام مجموعة من المعايير التي توضح مدى فائدة تلك الطرق والمنافع المترتبة علي تطبيقها والتكاليف المرتبطة بها.

وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي :

- إن المعايير التي وردت في هذا البحث ليست لي سبيل الحصر ولكنها تمثل مجموعة المعايير الأساسية واللازمة لعملية التقييم والاختبار ، وبالتالي فأنه يمكن إضافة أية معايير أخري حسب الظروف المحيطة بعملية الاختبار .
- إنه ليست هناك طريقة محاسبية تشمل جميع المعايير ، فالطريقة التي تتفق مع معيار تختلف مع أخر كما أن بعض المعايير قد يكون إشباعها جزئيا وأكثر من ذلك قد تتعارض الطرق في إشباعها لبعض المعايير .
- إن المفاضلة بين هذه المعايير وترتيبها حسب أهميتها النسبية يخضع إلي حد كبير إلي التقدير الشخصي للقائمين علي عملية الاختبار .

تختلف هذه الدراسة عن دراسة الباحث في انها ركزت على مدي تاثير التضخم عند اتخاذ قرارات الاستثمار في ظل وجود بدائل والفشل المحقق عند عدم حسبان التضخم في ظل المفاضلة، وتركز

---

[1] دراسة " محسب فاورس " 1980 (1):- نحو إطار عام لاختيار طريقة للمحاسبة عن التضخم.

دراسة الباحث علي معرفة مدي تأثير التضخم في اعداد القوائم المالية من اجل المحافظة علي استمرارية الشركات ومنعها من الانهيار.

دراسة " الحاروني " 1983م (1) :-

هدفت الدراسة إلي استعراض الخطوات التي اتخذتها المعاهد العلمية لمواجهة المشكلات المترتبة علي زيادة نسبة التضخم وأثرها علي الحسابات الختامية المنشودة وذلك تمهيدا لمناقشة الحاجة إلي وجود مثل هذه النظم في جمهورية مصر العربية .

وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي :

- إن هنالك عدد كبير من دول العالم قد واجهت أثر التضخم علي القوائم المالية المنشودة وتفاوتت الحلول المقترحة لمواجهتها من بلد لآخر .
- اهتم عدد كبير من دول العالم بالبحث عن وسيلة تمكن من بيان أثر التضخم علي القوائم المالية إلا أن أكثر الدول نشاطا في هذا المجال كانت المملكة المتحدة الولايات المتحدة .

دراسة " نصار " 1984م(2) :-

هدفت الدراسة إلي ما يلي :

- تحديد أهمية وكيفية الإفصاح عن أثر التغيرات في مستويات الأسعار في قائمتي الدخل والمركز المالي .
- تحديد موقف مراقب الحسابات الخارجي من مشكلة التغيرات في مستويات الأسعار وذلك عن طريق توزيع قائمة استقصاء علي عينة الموقفين .

وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة :

---

(1) دراسة " الحاروني " بعنوان :- (محاسبة التضخم1983)م (منشورة).

(2) دراسة " نصار بعنوان :- (موقف مراقب الحسابات الخارجي من الإفصاح في ظل تغيرات مستويات الأسعار) 1984م (منشورة).

- إن الغالبية العظمي من مفردات العينة محل البحث تري عدم صلاحية مبدأ التكلفة التاريخية في إعداد القوائم المالية .
- إن أساس التكلفة الاستبدالية الجارية باستخدام الأرقام القياسية الخاصة يلقي قبولا واسعا من قبل المهنيين .
- أكدت الدراسة الإستحصائية إن الموقفين علي استقرار تام لمراجعة قوائم مالية معدلة بالتغيرات في مستويات الأسعار بدليل أنهم قدموا مجموعة من التعديلات .

دراسة "حسن" 1989م(1) :-

هدفت الدراسة إلي تقديم أساس موضوعي لتحديد احتياطي وارتفاع الأسعار بصورة تضمن المحافظة علي رأس المال في ظل تقلب القوة الشرائية للنفوذ في جمهورية مصر العربية وبالتطبيق علي احدي الشركات الصناعية ولمدة عامين .

وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي :

- تمثل تسويات محاسبة التكلفة الجارية من خلال النموذج البريطاني الأساسي الموضوعي الملائم لتكوين احتياطي ارتفاع الأسعار .
- ارتباط الإفصاح المحاسبي مع المستوي الخاص للأسعار والتكلفة الجارية ربما يعد أكثر واقعية وإفادة لمستخدم البيانات ومتخذ القرارات من ارتباطه مع التغير في المستوي العام للأسعار.

دراسة " جمعه " 1989م[2] :-

(1) دراسة " حسن بعنوان(أثر تقلبات الأسعار ما يشير علي الإفصاح المحاسبي بقوائم نتائج الأعمال للوحدات الاقتصادية)1989.

[2]" جمعه " بعنوان :- (أثر التضخم علي كفاية الإفصاح في البيانات المالية المنشودة وموقف مراقب الحسابات منه) 1989م (منشورة).

اعتمدت الدراسة علي المقارنة بين نتائج في موضوع التضخم سواء في مصر أم في دول العالم المختلفة ، وهدفت الدارسة إلي ما يلي :

- معرفة أثر التضخم علي كفاية الإفصاح في البيانات المالية المنشودة .
- دور مراقب الحسابات في التأكيد من كفاية الإفصاح في ظل التضخم .

وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي :

- عدم اخذ الآثار المالية الاقتصادية المترتبة علي مستويات تقلبات الأسعار عند إعداد المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في البيانات المالية المنشودة بضعف إلي حد كبير وإمكانية استخدام تلك البيانات ويؤدي إلي نتائج مضللة بشكل كبير في مدي ملائمتها لأغراض مستخدميها .
- مراقب الحسابات عليه التأكد من تحقيق كفاية الإفصاح في ظل التضخم سواء بإتباع طريقة الأرقام القياسية أو التكلفة الجارية التي تتطلب اهتماما خاصا من المراقب للتأكد من التكلفة الجارية للممتلكات والمنشآت والمعدات والبضائع الخاصة بالشركة .

دراسة علي1989م [1] :-

هدفت الدراسة إلى بيان أثر التضخم باستخدام نموذج التكلفة الاستبدالية كنموذج مقترح للمحاسبة عن التضخم وإمكانية تطبيقه في جمهورية مصر العربية وذلك بالتطبيق علي احدي الشركات الصناعية ولمدة خمس سنوات .

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي :

- إن عدم اخذ التضخم في الحسبان عند إعداد القوائم المالية يجعل تلك القوائم تحتوي علي معلومات ذات دلالة غير صحيحة .

(1) دراسة " علي بعنوان (الإطار العلمي للمحاسبة عن التضخم وأثره في إعداد القوائم المالية) 1989م(منشورة).

- تأثيرات الشركة في مجال الدراسة التطبيقية بشكل واضح بالتضخم وأثر ذلك علي كلا من الأرباح والأملاك وحقوق المساهمين وقيمة الأصول الثابتة .

تختلف هذه الدراسة عن دراسة الباحث في انها ركزت على مدي تاثير التضخم عند اتخاذ قرارات الاستثمار في ظل وجود بدائل ، والفشل المحقق عند عدم حسبان التضخم في ظل المفاضلة، وتركز دراسة الباحث علي معرفة مدي تاثير التضخم في اعداد القوائم المالية من اجل المحافظة علي استمرارية الشركات ومنعها من الانهيار.

دراسة " غنيمي" 1994م [1] :-

هدفت الدراسة إلى بيان أثر تطبيق احد نماذج محاسبة التضخم وهو نموذج التكلفة الاستبدالية علي القوائم المالية التي تعدها الوحدات الاقتصادية في جمهورية مصر بالتطبيق علي احدي الشركات الصناعية لمدة خمس سنوات .

وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي :

- إن ظاهرة التغيرات في مستويات الأسعار من أكثر الظواهر الاقتصادية تأثيرا علي البيانات والمعلومات المحاسبية المنشودة بالقوائم المالية .
- وجود اختلافات جوهرية في نتائج القياس المحاسبي طبقا للنموذج المقترح عما كانت تلك النتائج في ظل المحاسبة طبقا للتكلفة التاريخية مما يؤثر علي مدي صدق المعلومات المحاسبية المنشورة .

تختلف هذه الدراسة عن دراسة الباحث في انها ركزت على مدي تاثير التضخم عند اتخاذ قرارات الاستثمار في ظل وجود بدائل والفشل المحقق عند عدم حسبان التضخم في ظل المفاضلة، وتركز

[1] دراسة "سامي محمد غنيمي رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في المحاسب جامعة عين شمس بعنوان (دراسة تحليلية لطرق المحاسبة عن التغيرات في مستويات الأسعار وإمكانية تطبيقها عمليا في جمهورية مصر العربية)1994م.

دراسة الباحث علي معرفة مدي تاثير التضخم في اعداد القوائم المالية من اجل المحافظة علي استمرارية الشركات ومنعها من الانهيار.

دراسة " سليطين " 2001 م[1] : ا

اعتمدت الدراسة علي جانبين في المنهجية جانب المنهج الوصفي التحليلي وذلك لتحليل المشكلة، وجانبا اخر منهجا استنباطيا يتم من خلال اشتقاق النتائج واقتراح طرق القياس والتقييم المناسبة ، بالتطبيق علي ثلاثة شركات صناعية من شركات الغزل والنسيج في سوريا .

وهدفت الدراسة إلي كيفية معالجة الاهلاك في ظل مبدأ التكلفة التاريخية وتعديله في ظل محاسبة التغيرات في مستويات الأسعار وقياس الدخل وتحديد رأس المال وذلك بالتطبيق علي احدي الشركات الصناعية .

وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي :

- احتساب الاهلاك علي أساس التكلفة التاريخية في ظروف ارتفاع الأسعار يؤدي إلى تضخم الدخل وزيادة حجم الضرائب عليه وتوزيع أرباح وهمية للمساهمين .
- عدم اخذ التضخم في الحسبان يؤدي إلى عدم المحافظة علي رأس المال المستثمر في الشركة .

تختلف هذه الدراسة عن دراسة الباحث في انها ركزت على مدي تاثير التضخم عند اتخاذ قرارات الاستثمار في ظل وجود بدائل والفشل المحقق عند عدم حسبان التضخم في ظل المفاضلة، وتركز دراسة الباحث علي معرفة مدي تاثير التضخم في اعداد القوائم المالية من اجل المحافظة علي استمرارية الشركات ومنعها من الانهيار.

[1] دراسة " سليطين " بعنوان :- مشكلات المحاسبة عن الإهلاك في ظل تغير الأسعار 2001م(منشورة).

دراسة عثمان 2002م[1] :-

هدفت الدراسة التعريف باهمية الافصاح في القوائم المالية لمستخدميها، واوضحت انه في ظل التضخم فان الافصح في القوائم المالية يعتبر ضروريا وحيويا من اجل اتخاذ القرارات بصورة دقيقة.

وتوصلت الدراسة الي عدة نتائج من اهمها التأكيد علي اهمية الافصاح في هذه الآونة وان الاهتمام بها اتي من اولويات المهنيين والكتاب.

تختلف هذه الدراسة عن دراسة الباحث في انها ركزت علي اهمية الافصاح في اعداد القوائم المالية وأهميتها للمستخدمين للقوائم المالية وتركز دراسة الباحث علي معرفة مدي تاثير التضخم في اعداد القوائم المالية من اجل المحافظة علي استمرارية الشركات ومنعها من الانهيار.

دراسة نجوي2003م[2] :-

هدفت الدراسة دراسة تغيرات الاسعار بغرض بيان اثر ارتفاع المستوي العام للاسعارعلي عناصر القوائم المالية. وبيان مدي اهمية القوائم المالية كمصدر للمعلومات بهدف اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة.

وتوصلت الدراسة الي عدة نتائج منها:

- ان اثار التضخم علي بنود القوائم المالية التقليدية يجعلها مضللة للمستخدم لذلك تفقد معلوماتها الصدق والتعبير الملائم لاتخاذ القرار وقابيلة المقارنة بموضوعية،
- هنالك نماذج متعددة تعالج اثر التضخم علي القوائم المالية الا انها تختلف في طريقة المعالجة ومفهوم المحافظة علي رأس المال، مما يترتب عليها صعوبة الفهم من قبل المستخدم.

---

[1] عثمان عبده حسن دراسة مقدمة لنيل درجة الماجستير بعنوات(الافصاح العام واهميته لمستخدمي القوائم المالية)رسالة ماجستير جامعة النيلين2002.

[2] نجوي محمد بحر الدين- دراسة مقدمة لنيل درجة الدكتور في فلسفة المحاسبة بجامعة النيلين - عنوان(اثر التضخم علي القوائم المالية في مؤشرات سوق الخرطوم للاوراق المالية)- 2003م.

- ان المعلومات الواردة في القوائم المالية التاريخية التي تعدها معظم الشركات التي تتداول اسهمها في سوق الخرطوم للاوراق المالية لا تعكس القيمة البيعية العادلة لها بسبب عدم اخذها اثر تغيرات الاسعار في الحسبان.

تختلف هذه الدراسة عن دراسة الباحث في انها ركزت علي بيان اثر تغيرات المستوي العام للاسعار علي عناصر القوائم المالية، وتركز دراسة الباحث علي معرفة مدي تأثير التضخم في اعداد القوائم المالية من اجل المحافظة علي استمرارية الشركات ومنعها من الانهيار.

دراسة godon 2001 [1]:-

بعنوان محاسبة التغيرات في الأسعار ، ملائمة القيمة وفقاً للتكلفة التاريخية ، ومستوى الأسعار ومحاسبة التكلفة الإستراتيجية:-

إعتمدت الدراسة على عينة من 260 شركة من الشركات المكسيكية من 1989م – 1990م طيلة سنوات الدراسة وقد تمت الدراسة في المكسيك وهدفت الدراسة إلى دراسة العلاقة بين التكلفة التاريخية ومستوى الأسعار ومحاسبة الإستبدالية بإستخدام عينة ، وأهم النتائج التي توصلت لها الدراسة هي أن تعديلات القوائم المالية بالتكلفة الإستبدالية أفضل من التكلفة التاريخية المعدلة بالمستوى العام للأسعار وأن إعداد القوائم المالية وفقاً للتكلفة التاريخية المعدلة بالمستوى العام للأسعار أفضل من إعداد تلك القوائم على أساس مبدأ التكلفة التاريخية.

دراسة Hughes l2003: [2]

إعتمدت الدراسة على المقارنة بين نتائج بعض الدراسات في موضوع التضخم وقد تمت الدراسة في الولايات المتحدة الأمريكية وهدفت الدراسة إلى معرفة مدى تحديد قيمة الشركة تحت مبدأ

---

[1] Godon 2001 " accounting for changing price the value relcvance of hoistorical cost , price level and replacement cost accounting in mexico 1989 – 1995

[2] Hughes & Zhange 2003 : inflation , foreign Exchange and parsimonious quity valuation

التكلفة التاريخية وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة إنتقاء مبدأ التكلفة التاريخية في تقييم الأصول لأنها تهمل أثار التضخم أثناء فترة التضخم المرتفع .

دراسة salivary 2004 [1]:

إعتمدت الدراسة على المقارنة بين عدة دراسات في موضوع التضخم وقد تمت الدراسة في الولايات المتحدة الأمريكية وهدفت الدراسة إلى معرفة مدى أثر التغيرات في الأسعار والإفصاح عنها في تقييم الإدارة وحملة الأسهم وأهم النتائج التي توصلت لها الدراسة أن التغيرات في الأسعار تؤثر على عوامل الإنتاج وبالتالي على تسعير المنتجات وأداء الإدارة من حيث الأرباح يكون مضلاً عند عدم أخذ التغيرات في الأسعار في الحسبان ، وأنه في حالة عدم إفصاحات التعديلات النقدية في القوائم المالية لن تكون تلك القوائم ذو فائدة.

دراسة chordia 2005[2]:-

إعتمدت الدراسة على عينة من جميع الشركات في سوق الأسهم الأمريكية من عام 1970م – 2001م عبر المقارنة بين عدة دراسات طيلة مدة الدراسة للوصول إلى نتائج وتمت الدراسة في الولاية المتحدة الأمريكية ، وهدفت إلى معرفة هل مستثمري الأسهم في السوق المالي يستطيعون معرفة أثر التضخم على معدلات نمو أرباحهم المستقبلية وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها مستثمرو الأسهم في السوق المالي لا يستطيعون معرفة أثر التضخم على معدلات نمو أرباحهم المستقبلية ، مستثمرو السندات يفهمون تأثير التضخم على معدلات خصم السندات.

دراسة محمد 2006 [3] :-

---

[1] Salivary "Price Level Changes and Financial Accounting "Measurement2004

[2] Chordia , shiva kumer " inflation iltusion and post . earnina " – Announcen ent drift

[3] محمد ادم محمد هارون(الافصاح التام في القوائم والتقارير المالية لشركات المساهمة العامة في السودان)بحث ماجستير جامعة النيلين2006.

هدف البحث في التعرف علي القوائم المالية والتقارير المالية المنشورة ومستخدميها وطرق الوفاء باحتياجاتهم من المعلومات في ظل تنوع البيانات والمعلومات اللازمة لنماذج قراراتهم.

توصلت الدراسة الي عدة نتائج منها:

- ان القوائم المالية المنشورة ذات الغرض العام لا تفي بكافة متطلبات واحتياجات فئات المستخدمين.
- ان اعداد القوائم والتقارير المالية ذات الغرض العام ووفقا لمتطلبات الافصاح التام لا تلبي احتياجات المستخدمين والخاصة بالافصاح التام.
- ان درجة الافصاح تختلف من منشأة لاخري حسب طبيعة عملها وظروفها.

تختلف هذه الدراسة عن دراسة الباحث في انها ركزت علي اهمية الافصاح في اعداد القوائم المالية واهميتها للمستخدمين للقوائم المالية، وتركز دراسة الباحث علي معرفة مدي تاثير التضخم في اعداد القوائم المالية من اجل المحافظة علي استمرارية الشركات ومنعها من الانهيار.

دراسة عمر: 2007 [1] :-

تمثلت مشكلة الدراسة في تعدد وتباين إحتياجات مستخدمي القوائم المالية وصعوبة الإفصاح عن المعلومات المحاسبية التي تلبي متطلباتهم وأهدافهم.

هدفت الدراسة إلى التعرف بمفهوم الإفصاح المحاسبي ومعوقاته وأنواعه وأهميته في تلبية إحتياجات مستخدمي القوائم المالية.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها الإفصاح عن جميع متطلبات وإحتياجات مستخدمي القوائم المالية ، يساعد الإفصاح في التوقيت المناسب مستخدمين القوائم المالية وأوصت الدراسة بضرورة الإلتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية في إعداد وعرض القوائم المالية والإفصاح عن

[1] عمر محمد إبراهيم: دراسة بعنوان دور الإفصاح المحاسبي في تبية إحتياجات مستخدمي القوائم المالية ، رسالة ماجستير جامعة النيلين 2007.

المعلومات المستقبلية. اختلفت هذه الدراسة عن دراسة الباحث في ان هذه الدراسة ركزت على دور الافصاح المحاسبي في القوائم المالية وركزت دراسة الباحث على اثر التضخم في القوائم المالية .

دراسة عماد الدين (2007م) [1] :-

تمثلت مشكلة الدراسة في عدم مواكبة القوائم المالية التقليدية للتطور الإقتصادي المالي والتحول من الإقتصاد الخدمي إلى الاقتصاد المعرفي.

هدفت الدراسة من خلال العلاقة بين مكونات رأس المال الفكري وأداء الشركات وبيان أهميته وضرورة الإفصاح عن رأس المال الفكري ومكوناته ويقصد به جميع العناصر البشرية المميزة وغير المميزة التي تمتلكها المنظمة.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- هنالك علاقة بين مكونات رأس المال الفكري ورأس المال الهيكلي.
- إن الإفصاح عن رأس المال والعلاقات يؤثر على القرارات الإستثمارية.

أوصت الدراسة بعدة توصيات أهمها:

- تطوير القوائم المالية التقليدية بالإفصاح عن رأس المال الفكري بأن يكون هنالك منظور واسع لرأس المال الفكري.
- وضع طرق خاصة بإهلاك رأس المال الفكر".
- **دراسة فريده 2006**[2] :-

هدف البحث الي القاء الضوء علي اثر ارتفاع المستوي العام للاسعار علي ارباح شركات المقاولات.

وتوصلت الدراسة الي بعض النتائج اهمها:

---

[1] عماد الدين احمد يمن – جامعة عين شمس – رسالة مقدمة لنل درجة الماجستير بعنوان اثر الافصاح في راس المال الفري على المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية 2007م .

[2] فريدة محمد المنصور دراسة مقدمة لنيل درجة الماجستير بعنوان (اثر التضخم علي ارباح شركات المقاولات)جامعة النيلين ،2006 .

- في ظل ظروف التضخم الاعتماد علي مبدأ التكلفة التاريخية في اعداد القوائم المالية لا يجدي.
- لا تبين محاسبة التكلفة التاريخية التآكل التدريجي في رأس المال نتيجة للتضخم عند توزيع الارباح.

تختلف هذه الدراسة عن دراسة الباحث في انها ركزت مدي على تأثير التضخم في قياس ارباح شركات المقاولات ، وتركز دراسة الباحث علي معرفة مدي تاثير التضخم في اعداد القوائم المالية من اجل المحافظة علي استمرارية الشركات ومنعها من الانهيار

دراسة انور 2007 [1] :-

هدفت الدراسة الي :

- اظهار اهمية عامل التضخم عند اتخاذ قرارات الاستثمار من خلال التسهيلات التي تتناولها الدراسة.
- دراسة الانواع المختلفة لقرارات الاستثمار طويلة الاجل.
- اظهار مدي تأثير قرارات الاستثمار طويلة الاجل بالتضخم.
- عرض وتحليل الارتفاع في مستوي الاسعار واثره علي القوائم المالية.

وتوصلت الدراسة الي ان الاعتماد علي القوائم المالية في ظل التضخم اصبح لايؤدي الهدف القائم علي اساسه، اذ ن القرارات التي تقوم علي معلومات غير واقعية تؤدي الي نتائج خاطئة ولا تعبر عن النتائج الحقيقية للنشاط.

[1] انور محمد الخليفة .دراسة مقدمة لنيل درجة الماجستير في المحاسبة. جامعة النيلين. بعنوان (اثر التضخم علي قرارات الاستثمارات طويلة الاجل)2009 .

تختلف هذه الدراسة عن دراسة الباحث في انها ركزت مدي تاثير قرارات الاستثمار طويل الاجل في ظل وجود التضخم، وتركز دراسة الباحث علي معرفة مدي تاثير التضخم في اعداد القوائم المالية من اجل المحافظة علي استمرارية الشركات ومنعها من الانهيار.

دراسة عبد الرحمن 2009 [1] :-

هدف البحث الي تبني نماذج محاسبية متعددة للتضخم لبيان اثره علي عناصر القوائم المالية كمصدر للمعلومات بهدف اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة، وتوصلت الدراسة الي النتائج التالية:-

- ان اعتماد المحاسبة علي نموذج التكلفة التاريخية في اعداد الفوائم المالية في ظل التضخم المالي لا يجدي لان القوائم المالية لا تؤدي الي التعبير عن النتائج الحقيقية لنشاط المنشأة.
- تفضيل نموذج من النماذج المتعددة للتضخم ينبغي ان يؤسس علي الاختيار للنموذج المحاسبي الذي يحقق الاهداف المرجوة.

- ان النماذج المحاسبية النتعددة للتضخم التي تعالج اثر التضخم علي القوائم المالية تختلف في طريقة المعالجة واسلوب المحافظة علي راس المال الا انها تعتبر مناسبة لبيان اثره علي القوائم المالية.

تختلف هذه الدراسة عن دراسة الباحث في انها تقدم نماذج محاسبية لاستخدامها في حالة التضخم، وتركز دراسة الباحث علي معرفة مدي تاثير التضخم في اعداد القوائم المالية من اجل المحافظة علي استمرارية الشركات ومنعها من الانهيار.

[1] عبد الرحمن عبيد ادريس رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في المحاسبة(النموذج المحاسبي المناسب لبيان اثر التضخم المالي علي القوائم المالية)رسالة ماجستير جامعة النيلين2009.

دراسة عبد السلام 2009 [1] :-

تمثلت مشكة الدراسة في تأثر االقوائم المالية في ظل تغيرات الاسعار وعدم جدوى عرضها وفقا للتكلفة التاريخية.

هدفت الدراسة الى بيان القوائم المالية في ظل تغيرات الاسعار وبيان جدوى استخدام عرض القوائم المالية عن طريق القيمة العادلة

وتوصلت الدراسة الي النتائج التالية:-

- اظهرت نتائج الدراسة التطبيقية التي تم اجرائها علي عدة شركات في الجمهورية اليمنية ان تطبيق نموذج القيمة العادلة يؤدي الي الوصول الي اوعية ضريبية عادلة بالمقارنة مع نماذج القياس الاخري.
- ان القوائم التي تعد علي اساس التكلفة التاريخية ثبت انها لا تعطي صورة صادقة وعادلة عن الموقف المالي للشركات.
- الارباح التي تظهرها قوائم الدخل والتي تعتبر وعاء للضريبة تكون غير حقيقية.
- القوائم المالية المعدة علي اساس التكلفة التاريخية لا تؤدي للمحافظة علي رأس المال الخاص بالشركات.

تختلف هذه الدراسة عن دراسة الباحث في انها ركزت مدي تاثير استخدام الطريقة العادلة عند اعداد القوائم المالية في تحديد الضريبة للشركات اليمنية ، وتركز دراسة الباحث علي معرفة مدي تاثير التضخم في اعداد القوائم المالية من اجل المحافظة علي استمرارية الشركات ومنعها من الانهيار .

[1] عبد السلام على دراسة مقدمة لنيل درجة الدتوراه في المحاسبة جامعة النيلين بدون تاريخ نشر.

دراسة سلوي 2009 [1] :-

تمثلت مشكلة الدراسة في ايضاح أثر التغيرات في اسعار صرف العملات عند اصدار القوائم المالية ومدى ارتباط ذلك بمعايير المحاسبة الدولية.

وهدفت الدراسة الي التعرف علي اهم المشاكل المحاسبية الناتجة من التغيرات واثرها علي القوائم المالية متناولة اسعار صرف العملات الاجنبية.

وتوصلت الدراسة الي ان الممارسة المحاسبية في المصارف التجارية السودانية في مجال المعالجات في فروق اسعار الصرف تتفق مع توصيات معايير المحاسبة.

تختلف هذه الدراسة عن دراسة الباحث في انها ركزت مدي اتخدام معايير المحاسبة في اسعار الصرف للعملات الاجنبية في البنوك التجارية بالسودان، وتركز دراسة الباحث علي معرفة مدي تاثير التضخم في اعداد القوائم المالية من اجل المحافظة علي استمرارية الشركات ومنعها من الانهيار.

دراسة خضراء 2009 [2] :-

اعتمد الباحث علي المنهج الاستقرائي لتحقق واختبار الفروض، والمنهج الوصفي التحليلي للدراسة الميدانية، والمنهج الاستنباطي لتحديد انماط المشاكل المرتبطة بالموضوع. وتوصلت الدراسة الي:

- تجاهل كثير من الشركات والوحدات والمنشآت القائمة بالاستثمارات طويلة الاجل قياس ظاهرة التضخم عند المفاضلة بين قراراتها الاستثمارية مما يؤدي الي فشلها وتوقفها عن مزاولة نشاطها.

[1] دراسة سلوي الدرديري علي عبد الله رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في المحاسبة. جامعة ام درمان الاسلامية . بعنوان (اثر التغيرات في اسعار صرف العملات وفقا لمعايير المحاسبة علي القوائم المالية) 2009

[2] خضراء عبد السلام محمد طهدراسة مقدمة لنيل درجة الماجستير بعنوان(اثر التضخم علي قرارات الاستثمار طويلة الاجل) جامعة النيلين2006

- الاعتماد علي المحاسبة التقليدية التي تقوم علي اساس ابتكلفة التاريخية وثبات وحدة النقد لا تحافظ علي رأس المال المستثمر في ظل ظروف التضخم.
- معظم الوحدات القائمة بالاستثمار طويل الاجل لاتعد قائمة التدفقات النقدية التي تراعي التضخم بالصورة الحديثة.

تختلف هذه الدراسة عن دراسة الباحث في انها ركزت على مدي تأثير التضخم عند اتخاذ قرارات الاستثمار في ظل وجود بدائل والفشل المحقق عند عدم حسبان التضخم في ظل المفاضلة، وتركز دراسة الباحث علي معرفة مدي تاثير التضخم في اعداد القوائم المالية من اجل المحافظة علي استمرارية الشركات ومنعها من الانهيار.

دراسة اسماء 2009[1] :-

هدفت الدراسة الي اظهار البيانات والقوائم المالية توفر معلومات واضحة عن الوضع المالي للمنشأة ونتيجة اعمالها والتغيرات التي تحدث ومركزها المالي والتي يستفيد منها قطاع واسع من مستخدميها في اتخاذ القرارات الاقتصادية.

وتوصلت الدراسة الي عدة نتائج اهمها:

- المعايير المحاسبية مهمة واساسية في اعداد القوائم المالية.
- معايير المحاسبة السودانية غير ملزمة التطبيق.
- لاتوجد معايير وطنية تراعي البيئة الجتماعية والاقتصادية في معظم الدول النامية.
- ان الافصاح المحاسبي له دور مهم في الحد من فجوة التدفقات في المراجعة.
- ان القوائم المالية التي يتم اعدادها وفقا لمعيار المحاسبة الدولي تكون اكثر مصداقية وشفافية ويمكن الاعتماد عليها في اتخاذ قرارات مستخدمي القوائم المالية.

[1] اسماء كرم الله الامين . دراسة مقدمة لنيل درجة الماحستير في المحاسبة. جامعة ام درمان الاسلامية. بعنوان(اعداد وتجهيز القوائم المالية في ظل عدم وجود معايير وطنيه ملزمة) 2009

تختلف هذه الدراسة عن دراسة الباحث في انها ركزت على مدي تأثير معايير المحاسبة في اعداد القوائم المالية ودقة في اتخاذ قرارات الاستثمار، وتركز دراسة الباحث علي معرفة مدي تاثير التضخم في اعداد القوائم المالية من اجل المحافظة علي استمرارية الشركات ومنعها من الانهيار

دراسة الصادق 2009 [1] :-

هدفت الدراسة لبيان اهمية استخدام معايير_المحاسبة الدولية في الشركات الاجنبية في السودان وعدم اهتمام الشركات السودانية بهذه المعايير مما يفقدها مصداقيتها.

وتوصلت الدراسة الي عدة نتائج اهمها:

- ان تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الشركات متعددة الجنسيات يؤدي الي ملائمة القوائم المالية لهذه الشركات للوفاء باحتياجات المستخدمين.
- تطبيق معايير المحاسبة الدولية يزيد من درجة مصداقية بيانات القوائم المالية للشركات متعددة الجنسبة.

تختلف هذه الدراسة عن دراسة الباحث في انها ركزت مدي تاثير معايير المحاسبة الدولية في مصداقية القوائم المالية للشركات متعددة الجنسية، وتركز دراسة الباحث علي معرفة مدي تاثير التضخم في اعداد القوائم المالية من اجل المحافظة علي استمرارية الشركات ومنعها من الانهيار.

دراسة محمد 2010 [2]:-

هدفت الدراسة الي تحديد اهم جوانب القصور في معايير المحاسبة المصرية وذلك من خلال اجراء دراسة مقارنة بمعايير المحاسبة المصرية باهم النماذج المتطورة الحديثة لمعايير المحاسبة وهي

---

[1] الصادق محمد ادم علي . دراسة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في المحاسبة . جامعة ام درمان الاسلامية.بعنوان(معايير المحاسبة الدولية واثرها علي بيانات القوائم المالية في الشركات متعددة الجنسية)2009.

[2] محمد سمير عطا (قصور المعايير المصرية في المحاسبة عن التضخم والتمويل خارج الموازنة)جامعة القاهرة2010.

المعايير الدولية والمعايير الامريكية ، مع دراسة اثار هذا القصور عي دلالة القوائم المالية لمنظمات الاعمال المصرية.

وتوصلت الدراسة الي عدة نتائج منها ادي التضخم الي انخفاض الربح هو مايؤكد تاثير غياب معيار مصري للمحاسبة عن اثر التضخم علي دلالة القوائم المالية .

تختلف هذه الدراسة عن دراسة الباحث في انها ركزت علي بيان اهم جوانب القصور في معايير المحاسبة المصرية، وتركز دراسة الباحث علي معرفة مدي تاثير التضخم في اعداد القوائم المالية من اجل المحافظة علي استمرارية الشركات ومنعها من الانهيار.

. دراسة إبراهيم (2010م)[2] :-

تمثلت مشكلة الدراسة في بيان أثر تطبيق المبادئ والفروض المحاسبية على القوائم المالية لشركات السكر السودانية.

توصلت الدراسة لأحدث نتائج أهمها يتميز النشاط الزراعي بعدة خصائص وقد أثرت هذه الخصائص على تعدد وإختلاف عملية القياس والإفصاح المحاسبي وإن قياس الأصول البيولوجية في تاريخ الميزانية بقيمتها العادلة يؤدي إلى أن هذه الأصول تعبر عن قيمتها الحقيقية في تاريخ كل ميزانية.

أوصت الدراسة بعدة توصيات منها الإعتماد على استخدام القيمة العادلة مسألة قياس الأصول الزراعية وتقيمها لكون القيمة العادلة أساساً يتماشى مع الواقع ويقيم الأصول بقيمتها الواقعية وضرورة التركيز على مسألة الإعتراف بالأصول البيلوجية بالشركة والإشارة بشكل صريح وواضح في المكاسب والخسائر المحققة عند الإعتراف بالأصول الزراعية.

---

[2] ابراهيم عبد الرحمن عبد الله عوض الله : رسالة مقدمه لنيل درجة الدكتوراة في المحاسبة بعنوان القياس والإفصاح المحاسبي عن تكاليف الأصول الزراعية وأثرهما في قرارات مستخدمي القوائم المالية – 2010م

تناولت هذه الدراسة مدى تأثير الإفصاح عند إعداد القوائم المالية في الشركات الزراعية ومدى تأثير ذلك على مستخدمي القوائم المالية بينما تناولت دراسة الباحث أثر التضخم عند إعداد القوائم المالية ومدى صدق هذه القوائم في ظل التضخم.

دراسة طارق "2011[1]:

هدفت الدراسة الي بيان اثر التضخم علي عناصر القوائم المالية وعرض البيانات بصورة صادقة وعادلة لمستخدميها وتوفير معلومات ملائمة ومناسبة تساعد في ترشيد اتخاذ القرارات المختلفة.

وتوصلت الدراسة للعديد من النتائج منها:

- الافصاح عن المعلومات الخاصة بأثر التغيرات في المستوي العام والخاص كمعلومات ملحقة ببيانات القوائم المالية.
- ان ظاهرت التغيرات في الاسعار اثرت جوهريا علي قيمة وحدة القياس النقدي ويعتبر الفرض الذي ينادي بوحدة القياس النقدي هو السبب الرئيسي في التأثير.
- اثر التضخم سلبيا علي اسعار اسهم شركة الصمغ العربي في سوق الاوراق المالية وعلي حساب معدلات العائد علي الاستثمار.
- تختلف هذه الدراسة عن دراسة الباحث في انها ركزت علي قياس قيمة الاسهم بالنسبة للشركات في سوق الاوراق المالية وتركز دراسة الباحث علي المحافظة علي استمرارية الشركات ومنعها من الانهيار.

دراسة زهير (2012):[1] تمثلت مشكلة البحث في تجاهل الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للإدارات المالية لأثر إرتفاع مستوى الأسعار عند إعداد القوائم المالية.

---

[1] طارق محمد عبد الرحيم دراسة مقدمة لنيل درجة الدكتوراة في فلسفة المحاسبة جامعة النيلين بعنوان .(اثر تغيرات الاسعار علي القوائم المالية) 2011

[1] زهير عبد السلام محمد أحمد محمد: رسالة دكتوراة – جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، بعنوان " أثر التضخم على معلومات القوائم المالية في أسواق المال " 2012م.

يهدف البحث إلى دراسة أثر تغيرات الأسعار بغرض بيان أثر إرتفاع المستوى العام للأسعار عن عناصر القوائم المالية.

توصلت الدراسة الي :-

- يشكل النظام التقليدي لمعظم المنشآت الأمر الذي يجعله مضللة للإستخدام.
- استقرت جهود المنظمات المهنية والباحثين المهنين في مجال الدراسات المحاسبية عن حلول لمعالجة أثر إرتفاع المستوى العام للأسعار على بيان القوائم المالية.

تمثلت أهم التوصيات للدراسة في الآتي:

- تضافر جهود المنظمات والأكاديميين والباحثين والمهنيين في مجال المحاسبة بدراسة تقويم الفروض والمبادئ والمعايير المحاسبية.
- ضرورة قيام المراجع الخارجي بالإفصاح عن راية الغنى عن مدى صدق المعلومات الواردة بالقوائم المالية تحت المراجعة في ظل ظروف التضخم.
- قيام الشركات في سوق الخرطوم للإدارات المالية بإعداد تقارير مالية دورية تتضمن التدفقات النقدية المستقبلية.
- تناولت الدراسة أثر معلومات القوائم المالية في سوق الاوراق في ظل التضخم بينما تناولت دراسة الباحث بيان أثر التضخم عند اعداد القوائم المالية.

دراسة حيدر (2012م)[1]: تمثلت مشكلة الدراسة في مدى حاجة مستخدمي القوائم المالية المحاسبية من المعلومات التي تتزايد يوم بعد يوم وذلك من أهميتها في صناعة القرارات الإستثمارية.

هدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين الإفصاح المحاسبي ومدى كفاءته في صناعة القرارات.

[1] حيدر أحمد حسين صالح: رسالة ماجستير جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا بعنوان كفاءة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وأثره في صناعة القرار ، 2012م.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها:

- إن الإفصاح المحاسبي بالقوائم المالية يعتبر المصدر الأساسي للمعلومات التي يعتمد المستخدمين والمستثمرين في صناعة قراراتهم.
- إن الإفصاح المحاسبي بالقوائم المالية لدي الشركات يحتوي على العناصر الضرورية التي تساعد المستخدمين في صناعة قراراتهم.

وأوصت الدراسة بعدة توصيات منها:

- إصدار دليل لأفضل الممارسات لإدارة كفاءة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية لدي المنشأة يتضمن قواعد ومبادئ تبني على الشفافية التامة وتشجيع المنشأة على الالتزام بمتطلبات الإفصاح الصادرة في سوق الخرطوم للأوراق المالية.
- تطوير الإطار القانوني للإفصاح المحاسبي بالقوائم المالية بما يدعم تطبيق صناعة القرارات الرشيدة في المستقبل.
- تناولت الدراسة اهمية الافصاح في القوائم المالية وأثره في صناعة القرارات بينما تناولت دراسة الباحث اهمية ايضاح أثر التضخم في القوائم المالية لمنع الشركات من الانهيار.

دراسة يحي (2013م)[2]:

تمثلت مشكلة الدراسة في مدى إلتزام المصارف الإسلامية بالسودان بتطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي في قوائمها المالية المنشورة والإيضاحات المرفقة بها وفقاً لمعيار العرف والإفصاح وعلى القرارات الإقتصادية لمستخدمي القوائم المالية.

[2] يحي مقدم احمد مارن رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتورا في فلسفة المحاسبة جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا بعنوان (متطلبات الافصاح المحاسبي ومدي تطبيقها في القوائم المنشوره للمصارف)2013م (منشورة).

هدفت الدراسة إلى دراسة القوائم المالية المنشورة للمصارف الإسلامية بالسودان لمعرفة مدى الإلتزام بتطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي وبيان أثر ذلك التطبيق على جودة المعلومات المحاسبية بتلك القوائم.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- ان إلتزام المصارف الإسلامية بالسودان بتطبيق جميع متطلبات الإفصاح المحاسبي وفقاً لهذا المعيار يحقق جودة المعلومات المحاسبية.
- إن الإلتزام بالإفصاح وفقاً لهذا المعيار يساعد مستخدمي القوائم المالية في ترشيد قراراتهم.

أوصت الدراسة بعدة توصيات منها:

- ضرورة إلتزام المصارف الإسلامية بالسودان بتطبيق جميع متطلبات معيار العرض والإفصاح العام.
- ضرورة تبني بنك السودان المركزي سياسة فاعلة لمتابعة تطبيق متطلبات الإفصاح أول بأول والتزام المصارف بذلك.

اختلفت هذه الدراسة عن دراسة الباحث حيث تناولت الدراسة أهمية الإفصاح في القوائم المالية المنشورة في البنوك وذلك بإتباع معيار العرض والإفصاح لضمان جودة المعلومات بينما تناولت دراسة الباحث أثر التضخم في إعداد القوائم المالية واخذ التضخم في الحسبان عند اعداد القوائم المالية.

دراسة آدم (2015م) [1]: تمثلت مشكلة البحث في عدم الإفصاح عن مشكلة رأس المال الفكري في القوائم المالية لشركات المساهمة المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية مما يجعل البيانات بالقوائم المالية لا تلبي إحتياجات المستخدمين الداخليين والخارجيين.

[1] آدم أحمد داؤود أحمد: دراسة مقدمه لنيل درجة الماجستير – جامعة السودان بعنوان " تكلفة رأس المالي الفكري وأثرها في الإفصاح المحاسبي بالقوائم المالية لشركات المساهمة 2015م.

هدفت الدراسة في عرض ومناقشة مفهوم رأس المال الفكري والإفصاح عن تكلفة بإعتبارها جزء من التكاليف الرأسمالية لشركات المساهمة ذلك من خلال قدرة العنصر البشري في خلق الفرص الإستثمارية بالإضافة إلى تطور النظم الإبداعية والبرامج بالإستخدام الأمثل للعلاقات مع العملاء والأطراف ذات الإختصاص.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- الإفصاح عن تكلفة رأس المال الفكري في القوائم المالية لشركات المساهمة العامة بسوق الخرطوم للأوراق المالية يؤثر على جودة المحتوى الإعلامي وزيادة منفعة المستخدمين للبيانات المالية.
- يوفر الإفصاح عن تكلفة رأس المال الفكري لشركات المساهمة معلومات جيدة وذات فائدة.
- اوصت الدراسة بضرورة الافصاح عن رأس المال الفكري عند اعداد القوائم المالية.

اختلفت هذه الدراسة عن دراسة الباحث في ان هذه الدراسة تناولت أهمية الإفصاح عن تكلفة رأس المال الفكري في إعداد القوائم المالية ومدى تأثير ذلك على مستخدمي هذه القوائم بينما تناولت دراسة الباحث أثر التضخم في إعداد القوائم المالية ومدى صحة هذه القوائم.

دراسة رحاب (2015م)[1]: تمثلت مشكلة الدراسة عن مدى تأثير التضخم في الإنفاق الحكومي الجاري وهدفت الدراسة إلى توضيح دور الإنفاق الحكومي الجاري في التضخم في السودان وعرض الوضع القائم للتضخم في السودان وكيفية معالجتها بواسطة السياسة المالية.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- وجود علاقة طردية بين الإنفاق الحكومي والتضخم في السودان.

(1) رحاب عبد الساير بكرين: رسالة ماجستيرجامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا بعنوان(دور الإنفاق الحكومي الجاري في التضخم ديسمبر 2015.

- إن الزيادة الظاهرية للنفقات العامة والإعتماد على استمرار السلع من الدول المتقدمة كانت إحدى أسباب تزايد معدلات التضخم.

وخلصت الدراسة إلى عدة توصيات منها:

- استخدام السياسة المالية والنقدية بصورة فاعلة لتقليل معدلات التضخم في السودان.
- ترشيد الإنفاق العام – ضبط الأداء المالي الحكومي – تقليل الإسراف.

تناولت الدراسة دور إستخدام السياسة المالية والنقدية في الحد من التضخم في السودان بينما تناولت دراسة الباحث أثر التضخم في إعداد القوائم المالية وبيان أثر ذلك على استمرارية الشركات من الانهيار.

الفصل الأول

الاطار النظري للتضخم

يتناول الباحث في هذا الفصل الاطار النظري للتضخم من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول ❖

❖ : مفهوم واسباب التضخم.

❖ **المبحث الثاني:** أنواع التضخم.

❖ **المبحث الثالث:** التضخم وتغيرات الاسعار.

المبحث الأول

مفهوم وأسباب التضخم

مفهوم وتعريف التضخم[:-

عرفت البشرية التضخم منذ حضارات الشرق الاوسط حيث تأثرت قيمة العملة من المعدن الثمين بكمية الذهب المتوفرة فتتعرض قيمة النقود الي الانخفاض عند اكتشاف مناجم ذهب جديدة او نتيجة تطور طرق التعدين. وقد ساهمت حروب الشرق الاوسط منذ القدم في ارتفاع الاسعار بسبب الاستيلاء علي المعادن النفيسة من الذهب والفضة. ويعتبر اسوأ تضخم عاناه العالم القديم عند استيلاء الاسكندر الاول علي الامبراطورية الساسنية واستيلائه علي كنوزها من ألذهب وكذلك عانت الامبراطورية الساسنية عند حروبها مع ألرومان ومع اكتشاف امريكا في نهاية القرن الخامس عشر شهد العالم اسوأ حالات التضخم حيث انخفضت قيمة النقود من المعادن الثمينة انخفاضا كبيرا مع تطور النظام النقدي وسيادة النقود الورقية في نهاية القرن السابع عشر في امريكا وفرنسا وأصبحت حالة التضخم تبرز بين حين وأخر وشهدت الولايات المتحدة الامريكية تضخما عاليا عام 1775 م بعد قيام الحكومة بإصدار دولارات اوربية لتمويل حرب الاستقلال كما واجه العالم حالة تضخم بعد اكتشاف مناجم كاليفورنيا عام 1848 م وفي القرن العشرين عانت المانيا موجة من التضخم في عشرينيات القرن الماضي.[1]

(كلمة تضخم من الكلمات الاقتصادية التي تثير التساؤل لما يكتنفها من الغموض والإبهام)

2) [2] فالبعض قد يتحدث عن التضخم في الدخل او في شي من الدخل الفرعي كالتضخم في الاجور

---

[1] غزي حسين عناية، التضخم المالي،عمان الاردن مكتبة المجتمع العربي،،2000 ص5

[2] احمد نوراحمد بسيوني ، المحاسبة المالية في القياس والاتصال ، الدار الجامعية ،1999 ص625

)

والأرباح بمعني ارتفاعها ارتفاع علي حساب دخول عوامل الانتاج الاخري والتضخم في العملة ويعني زيادة كبيرة في المعروض من النقود.[1]

هذا التعريف لايوضح معني دقيق للتضخم فهو ياخذ كلمة تضخم ككلمة ليس لها مدلول واضح. التعريف المبسط للتضخم (هو انه زيادة كمية النقود بدرجة تنخفض معها قيمة النقود او انه الارتفاع المستمر في المستوي العام للأسعار في دولة ما والناجم عن فائض الطلب عما هو معروض من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة). [2]

يمكن ان يعتبر هذا التعريف هو افضل من التعريف السابق لانه عرف التضخم بالمفهوم العام الذي يتبادر الي الذهن عند استخدامه، ولكنه عرف التضخم من حيث الاسباب المنشئة له.

تعدد تعريفات التضخم يرجع الي تباين المنظور الذي تنطلق من خلاله التعريفات بعضها تمحور حول الجانب النقدي للتضخم فقاموا بتعريفه من خلال اسبابه وحول في حين اخرون تمحوروا الجانب السعري للظاهرة فأتوا بتعريفه من خلالها[3] :-

1. التضخم كظاهرة نقدية يمكن تعريفه من اسبابه فهو (عبارة عن زيادة في كمية النقود تؤدي الي ارتفاع الاسعار).
2. التضخم كظاهرة سعرية يمكن تعريفه من خلال اثاره (هو تواجد توجه مستمر ومعمق نحو ارتفاع الاسعار).

ولكن هناك انتقادات لهذا التعريف:

1/ ليس كل ارتفاع في الاسعار يمكن ان يوصف بانه ظاهرة تضخمية ليس ارتفاع الاسعار هو الاثر الوحيد المتولد عن التضخم.

---

[1] خالد احمد سليمان،التضخم والدين العام. السودان الدار لسودانية للكتب،2002،ص 45.

[2] عبد الرحمن و عريقات واخرون، مفاهيم اساسية في الاقتصاد، ط1، الاردن، دار وائل لنشر، 1999م، ص145

[3] عبدالله حربي،ارشيف الاقتصاد والاعمال،التضخم انواعه،اسبابه علاجه.

اضافة الي ان هناك تعاريف اخري لدي المفكرين والعلماء حيث ليس لكلمة تضخم معني واحد او مفهوم محدد فاختلاف وجهات النظر والمقصود والزمن اوجد معان كثيرة معظمها اكد علي الارتفاع غير الطبيعي للأسعار ومن هذه المعاني [1]:-

1. التضخم في الاسعار: عندما ترتفع الاسعار ارتفاعا غير عادي وغير مألوف.
2. التضخم في الدخل: عندما ترتفع الدخول النقدية للافراد ارتفاعا غير عادي وغير مألوف.
3. التضخم في العملة: ويشمل كل زيادة كبيرة ومستمرة في النقود المتداولة.
4. التضخم في التكاليف: ويشمل الارتفاع الحاصل في الاثمان في عوامل الانتاج.

في هذه التعاريف تم ربط كلمة تضخم بكلمة لتعريفه وهذا للتدليل علي ان كلمة تضخم ليس لها معني واضح بل تعني كلمة تضخم هي الزيادة في الشي الذي ترتبط به عند قياسه.

كما يعرّف (بيرو) التضخم بأنه (ازدياد في النقد الجاهز دون زيادة في السلع والمنتجات).

كما عرفه (فيمن): (ازدياد وسائل الدفع المستعملة بصورة غير عادية بالنسبة لكمية البضائع والخدمات المعروضة علي المشترين خلال مدة معينة) .

عرفه (لينر) على انه : (زيادة الطلب علي العرض).

عرفه (كينز) : (زيادة المقدرة الشرائية التي لا يقابلها زيادة في حجم الانتاج او زيادة الطلب الحقيقي في جو استخدام كامل) [2] .

كل التعاريف السابقة للتضخم يمكن اعتبارها اسبابا منشئة للظواهر التضخمية وصفه الدكتور نبيل الروبي بأنه " أداة للتحليل و استند فيه على معيار ارتفاع الأسعار فقال: (التضخم هو حركة صعودية للأسعار تتصف بالاستمرار الذاتي الناتج عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض) [3] .

---

[1] مجدي محمود شهاب، الاقتصاد النقدي، دار الجامعة، الاسكندرية، 1990م، ص77.

[2] مصطفي رشدي شيحة، مذكرات في النقود والبنوك،)د.ت)، (د.ن)، ص32 .

[3] هابل عبد الحفيظ ، تغير القوة الشرائية للنقود الورقية ، القاهرة المعهد العالي للفكر،ط1 ، 1999م، ص235.

من التعاريف الأكثر شيوعاً أن التضخم يتمثل في الإرتفاع المستمر في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات عبر الزمن وبالتالي فالتضخم ينطوي على عنصرين أساسين هما إرتفاع المستوى العام للأسعار ، وإرتفاع مستمر في الأسعار، ويلاحظ ان الاقتصاديين قد اختلفوا في تعريف التضخم فقد عرف باختلاف المقصود منه والزمن الذي حل فيه. فالتعريف الذي ساد في الفترة قبل الحرب العالمية الاولي ليس هو التعريف الذي ساد لهذه الكلمة بعد وأثناء الحرب العالمية الثانية. فقد قصد بالتضخم في الفترة بين الحربين هو (اصدار النقود الاعتبارية بصفة مطلقة دون النظر الي عوامل اخري كوجود تغطية لهذه النقود الصادرة) [1].

لكن هذا المفهوم قد تغير منذ الحرب العالمية الثانية والفترة التي اعقبت هذه الحرب حيث اصبح المقصود من التضخم (فائض النقد علي فائض السلع والخدمات بصورة دائمة ومستمرة بحيث تصبح الزيادة في النقد اكبر من الزيادة في السلع والخدمات . التضخم عبارة عن زيادة في كميه النقود تؤدي الي زيادة الاسعار) [2] . ان العصر الحالي قد اختلف فيه الامر لان الدولة اصبحت تستطيع ان تتحكم في كمية النقود المصدرة .

يعتبر هذا المفهوم افضل من سابقه ولكنه اقتصر التضخم بانه الزيادة في عرض النقود عن عرض السلع الاخري ، ولكن يلاحظ وبعد ان تحكمت الدول في عرض النقود ان التضخم مازال موجودا مما يدلل علي ان التضخم ليس بسبب زيادة عرض النقود فقط. التضخم هو الزياده في معدل الانفاق والدخل [3] ، التضخم هو ارتفاع مستمر او متواصل في المستوي العام للأسعار. [4]

غالبا ما يقصد بالتضخم عند الاقتصاديين والمحاسبيين هو الارتفاع الغير طبيعي للأسعار. وكلمة تضخم لها عدة معاني منها –التضخم في الاسعار عندما ترتفع الاسعار –والتضخم عن الدخل عندما

---

[1] عبد المنعم راضي ، مقدمة في النقود والبنوك التجارة الخارجية ، ج2، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1975م ، ص97

[2] مجدي شهاب ، اقتصاديات النقود ، القاهرة دار الجامعة الجديدة ، 2000 م ، ص 70 .

[3] احمد حسن،الاوراق النقدية في الاقتصاد الاسلامي،دار الفكر دمشق ،1998،ط1،ص325

[4] عبد الرحمن يسري ، النقود والفوائد والبنوك ، القاهرة الدار الجامعية ، 2000 م ، ص 58

ترتفع الدخول النقدية للأفراد ارتفاعا غير عادي وغير مألوف. التضخم في العملة الزيادة الكبيرة المستمرة في النقود المتداولة في الاسواق كما سبق الذكر، وقد يشمل مفهوم التضخم معاني وأنواعا أخرى للظواهر التضخمية ولكن ليس بمعنى هذا أن الصلة والروابط بين هذه المعاني قوية لدرجة اعتبارها أنها معنى لكلمة التضخم.و إذا كان المعنى الشائع لمفهوم التضخم بين كثير من علماء الاقتصاد و المالية وهو التضخم في الأسعار فان هذا لا يعني أنه التعريف الخاص و المحدد لكلمة التضخم. [1]

هناك ضوابط وأسس للتعريف بالتضخم، ويمكن تأصيل هذه الضوابط و الأسس وإرجاعها إلى معيارين وطبقا لهذين المعيارين فإن التعاريف الخاصة بالتضخم يمكن تصنيفها ضمن هذين المعيارين وهما[2] :

1. التعريف المبني على الأسباب المنشئة للتضخم:

التعاريف الخاصة بالتضخم كانت تندرج تحت هذا المعيار طيلة فترة من زمنية طويلة خاصة في القرن الـ19 وأوائل القرن الـ20 ومنها التعاريف المبنية على النظرية الكمية للنقود، على أن التعاريف التي تندرج تحت هذا المعيار لا تقتصر على تعريف واحد و إنما هناك تعاريف أخرى هي:

التعريف المبني على نظرية العرض و الطلب و كذلك التعريف المبني على نظرية الدخل و الإنفاق.

أ . التعريف المبني على النظرية الكمية:

كل زيادة في كمية النقد المتداول تؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار فالنظرية الاقتصادية التي سادت المجتمعات الرأسمالية أثناء فترة الكساد الكبير لم تبين عدم ظهور التضخم،

---

[1] غازي حسين ، ، مرجع سابق، ص25

(2)غازي حسين ، المرجع السابق، ص25 .

وعدم ارتفاع الأسعار مع أنه ألقي في الأسواق كميات كبيرة من النقود المتداولة ومن ثم يمكن طرح السؤال التالي متى يعتبر الفائض النقدي تضخمي؟ وكذلك فانه لا يمكن وصف الأسواق أثناء فترة الكساد بأنها تعاني من حالات التضخم نتيجة تمويل الحكومات لمشروعاتها الاستثمارية، و إعادة بناء اقتصادياتها مما اقتضى إغراق هده الأسواق بالنقد. فالظواهر التضخمية لم تسيطر على تلك الأسواق ولم تتفشى في تلك المجتمعات التي أغرقت أسواقها بالفوائض النقدية، مما يقتضي التساؤل حول صلاحية هذا المعيار في تحليل التضخم ومن ثم اعتباره قد أعترض على هذه النظرية حيث أنه لا يمكن وصف الرواج وازدياد الدخل النقدي في حالة الانتقال من الكساد إلي الرخاء بأنه حالات تضخمية و كذلك مما يرد على هذه النظرية كأساس لتفسير معنى التضخم أنها تفترض ارتفاع الأسعار العامة كلها في المجتمع نتيجة ارتفاع الدخل النقدي القومي ولكن قد يحدث أن ترتفع أسعار بعض السلع دون الأخرى فكيف يتم تفسير هذا الارتفاع ؟ [1]

ب . التعريف المبني على نظرية العرض والطلب:-

التضخم هو زيادة الطلب على العرض زيادة تؤدي إلى ارتفاع الاسعار لتعريف التضخم وتحديده، ولكن ليس يعني أن هذا المعيار لا يلعب دورا في تعريف التضخم و تحليله.

جـ. التعريف المبني على نظرية الدخل:-

فازدياد الإنفاق النقدي ومن ثم الدخل النقدي بسبب ارتفاع الأسعار وتضخمها، على فرض بقاء كمية السلع الموجودة في حالة ثبات في حين أن انخفاض الإنفاق النقدي يترتب عليه انخفاض الأسعار. حيث افترض" فيزر" لصلاحية هذه النظرية كأساس يعرف بموجبه التضخم أن تكون الزيادة في الإنفاق عامة وشاملة وبنسبة تفوق الزيادة في الإنتاج. ولقد اشترط البعض من هؤلاء الاقتصاديين شروطا يجب توافرها لإمكانية تطبيق هذا التحليل.

(1) احمد حسن، ،مرجع سابق45.

ومن هؤلاء الاقتصاديين – باليرنر– حيث اشترط شروطا يجب توافرها لإمكانية تطبيق هذا التحليل على كلمة التضخم وهو أن يكون ارتفاع الأسعار فجائيا وغير متوقع حتى يكون تضخميا، و كذلك يرى "بيرو" بأن التضخم هو ازدياد في النقد الجاهز دون الزيادة في السلع و المنتجات، ويرى "فيمن" (أن التضخم هو ازدياد وسائل الدفع المستعملة بصورة غير عادية بالنسبة لكمية البضائع و الخدمات المعروضة على المشترين خلال مدة معينة) [1].

على أن هذه النظرية لا تسلم من الانتقادات الموجهة لها. فمثلا يعوزها التحديد و الوضوح في تفسيراتها لنشوء الظواهر التضخمية وتحليلها للمقصود من كلمة التضخم، فما المقصود بارتفاع الأسعار هل هو المستوى العام للأسعار في أسواق السلع و أسواق العوامل أو كلا السوقين؟ كذلك في السوق الواحد قد ترتفع أسعار بعض السلع دون أن ترتفع أسعار بقية السلع فهل تحكم بوجود فائض تضخمي في الطلب أو الأسعار، قد يكون هناك فوائض .في الطلب فعلا أو_فوائض في العرض (إيجابية أو سلبية) ولكن لا يترتب عليها أي تغيير في مستويات الأسعار أو تغيير طفيف لا يعتد به مما يحق التساؤل في الحكم بوجود ضواغط تضخمية أم لا، كعدم ظهور الضواغط التضخمية نتيجة الإجراءات الحكومية. كفرض التسعير الجبري مثلا و التقنين. وذلك مما يفسح المجال للقول بوجود أو ضرورة وجود ضوابط و عوامل أخرى تساهم مع هده النظرية في تحليلها لمفهوم التضخم. وبالنظر إلى التعاريف السابقة فان جميع النظريات التي تم سردها كأساس لهده التعاريف إنما يمكن تصنيفها ضمن الأسباب المنشئة للظواهر التضخمية و التي يشملها المعيار الأول في التعريف بالتضخم.

2-التعريف المبني على خصائص التضخم:-

يبني أصحاب هذا المعيار تعريفهم للتضخم وتحليل وبيان المعنى المراد منه بناءا على الخصائص و الآثار الناتجة عنه وأهمها ارتفاع الأسعار. أبرز أصحاب هذا المعيار هم: مارشال،

[1] مجدي شهاب ، مرجع سابق، ص85 .

روبنس، فلامان، كلوزو وغيرهم، وتنصب تعريفاتهم للتضخم على أهم الآثار الناجمة عن التضخم وهـي الأسعار. وتعريفاتهم هي: [1]

- ❖ مارشال: التضخم هو ارتفاع الأسعار.
- ❖ روبنس: التضخم هو ارتفاع غير منتظم للأسعار.
- ❖ فلامان: التضخم حركة الارتفاع العام للأسعار.

كل من التعاريف السابقة يؤكد ان التضخم هو الارتفاع في الاسعار في كيفية هذا الارتفاع فمنهم من يري ان التضخم هو الارتفاع في الاسعار بصورة غير منتظمة ، ومنهم من يري بانه الارتفاع في الاسعار عموما وبصورة مطلقة، وثالث يري انه الارتفاع في المستوي العام للاسعار دون المستوي الخاص للاسعار.

كلوزو: التضخم هو الحركات العامة لارتفاع الأسعار الناشئة عن العنصر النقدي كعامل محرك دافع.

إن الاعتماد على هذا المعيار في تحليل وتبيان المقصود بالتضخم إنما يرتبط إلى حد ما بتحليل وبحث النظرية الديناميكية لتغيرات الأثمان، ولكن يرد على هذه النظرية ما يرد على غيرها من النظريات السابقة في تحليلها للتضخم.

بالنسبة لارتفاع الأسعار ومتى يمكن اعتباره مستمرا أو مؤقتا وذلك ما يقود إلى البحث في المدة الزمنية لسريان هذا الارتفاع في الأسعار ومعيار ذلك، و كذلك نسبة معدل الارتفاع ومتى يمكن اعتبار المعدل الذي تصل إليه الأسعار في ارتفاعها بأنه تضخمي؟.

بالنسبة إلى ثبات الأسعار وعدم ارتفاعها أو انخفاضها فهذا أمر يعوزه الوضوح فليس هناك نسبة للثبات معترف أو متفق عليها لدى جميع الاقتصاديين، وأما أهم ما يرد على هذه النظرية أنها ليست كافية بمفردها كأساس يصلح بموجبه تحليل الظواهر التضخمية وتفسيرها وتبيان المقصود منها. [1]

---

[1] غازي حسين عناية، مرجع سابق، ص22-23.

إزاء الانتقادات التي توجه لكل من هذه المعايير والأسس في وضع تعريف لكلمة التضخم، فالتعريف الأفضل هو الذي يجمع بين هذه المعايير وهو كالتالي:

(التضخم هو كل زيادة في التداول النقدي يترتب عليه زيادة في الطلب الكلي الفعال عن العرض الكلي للسلع و المنتجات في فترة زمنية معينة تؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار). فيعبر هذا التعريف عن الفجوة ما بين الزيادة في كمية النقد المتداول وبين كميـة المنتجات والسلع الموجودة في الأسواق بحدوث ظواهر جغرافية وطبيعية ليس لها صفة الدوام. [2]

1. التضخم الطبيعي: غير اعتيادي ينشأ نتيجة لظروف طبيعية التي تحدث نتيجة الزلازل ، فهي حافز لظهور التضخم.
2. التضخم الحركي: هو سمة من سمات النظام الرأسمالي فيعبر عن حركات الظواهر الرأسمالية كالأزمات الاقتصادية المتجددة. فتحدث هنا عن أسعار السلع وارتفاعها العام والمتواصل.

أما في الاقتصاد المفتوح للمبادلات فإن المهم مقارنة الارتفاع الداخلي للأسعار وهذا الارتفاع في الاقتصاديات الأجنبية. توازن نسب التضخم معناه منافسة الاقتصاد الوطني في الأسواق العالميةولكن ادوات قياس التضخم معقدة ، ولكن تستعمل الأرقام القياسية لقياس التضخم خاصة المتعلقة بالأسعار والرقم القياس للناتج الداخلي الإجمالي. الرقم القياسي للأسعار هو الوسيلة إحصائية يتم إعدادها شهريا وهي تحتوي على بعض النقائض. فمثلا كيف يمكن الأخذ بعين الاعتبار التغيرات الحاصلة في سلوكيات السلع الاستهلاكية ؟ وكيف ندمج المنتجات الجديدة ؟ [1]

---

[1] عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد ،اقتصاديات النقود ، الاردن النسر الذهبي للطباعة،1996م ، ص67 .

[2] علي السالوسي ، النقود واستبدال العملات ، القاهرة مكتبة الفلاح توزيع دار الاعتصام ، ط2003،2م ، ص47.

[1] عبد الرحمن يسري ، مرجع سابق ، ص 151 .

الهدف من المحاسبة عن التضخم:-

ربما يثور تساؤل هنا هو (ما هي الفائدة التي تعود من تعديل قيمة البنود من التكلفة التاريخية إلى قيمتها الحاضرة عند إعداد القوائم المالية في ظل التضخم؟). أن الإجابة على هذا التساؤل تظهر بوضوح إذا تمت صياغته بشكل عكسي بمعنى أنه إذا لم يتم التعديل فما هي الأضرار لتي يمكن أن تحدث، وبالتالي يلزم ضرورة إجراء التعديل في القوائم المالية عند المحاسبة عن التضخم لتلافى هذه الأضرار. [1]

وللإجابة على ذلك يمكن القول ان المحاسبة تتيح بيانات ومعلومات تؤدى إلى تحديد الحقوق والالتزامات فيما بين المشروع وملاكه، وفيما بينه وبين الأطراف الخارجية التي تتعامل معه فضلا عن توفير البيانات اللازمة لاتخاذ القرارات لتنظيم هذه العلاقة، وهذه البيانات تظهر في القوائم المالية وعلى الأخص في كل من قائمة الدخل التي تحدد الربح والخسارة وقائمة المركز المالي التي تحدد الحقوق والالتزامات، وإظهار هذه البنود بالقيمة التاريخية التي حدثت بها في ظل التضخم يؤدى إلى ما يلي:-

1. عدم إظهار نتيجة الأعمال من ربح أو خسارة بصورة صحيحة ذلك أنه في ظل التضخم ترتفع أسعار الموجودات غير النقدية دون تدخل من إدارة المشروع وينتج عن ذلك ربحا حيازيا، وإظهاره ضمن الربح العادي للمشروع لا يعكس حقيقة النشاط أو كفاءة الإدارة بها، كما أن توزيع هذا الجزء من الربح يعنى توزيع جزء من رأس المال[2].
2. عدم المحافظة على رأس المال وذلك لأن رأس المال، في صورته النقدية تنخفض قيمته بانخفاض القوة الشرائية للنقود، ويتطلب الأمر للمحافظة عليه ضرورة تعويض ما نقص من

---

[1] عوف الكفراوي، النقود والمصارف في النظام الاسلامي ، القاهرة دار الجامعات المصرية،(د.ت)،ص113

[2] عبد المنعم راضي، ، مرجع سابق ، ص143.

قيمته من الإيرادات، وذلك يعنى أنه يجب عدم الاعتراف بأية أرباح قبل الوصول برأس المال إلى القدر الذي يمكن به استرداد ما استخدم من موجودات ساهمت في تحقيق هذه الأرباح.

3. أنه إذا كانت الفئات المختلفة تعتمد في اتخاذ قراراتها على البيانات المحاسبية التي تظهر بالقوائم المالية، فإن هذه البيانات تكون غير دقيقة لإظهار العناصر أو البنود المالية في ظل التضخم بقيمة أقل من القيمة الحاضرة لها.

من كل التعاريف التي ذكرت يري الباحث انه من الضروري اخذ التضخم عند اعداد القوائم المالية وذلك حتى يتم العرض الصادق والعادل للقوائم المالية، وذلك يساعد كثيرا ان تعطي هذه القوائم والتقارير المالية الهدف الذي اعدت من أجله الامر الذي يؤدي بدوره في اتخاذ قرارات سليمة واقرب للدقة، فالاختلاف في تعريف مفهوم التضخم لايؤدئ الي تجاهله وعدم الاخذ به بقدر ماهو اختلاف في تعريف معني كلمة تضخم بصورة مطلقة. وكذلك أي كانت اسباب التضخم فان اخذه في الحسبان يضمن للشركة اعداد قوائم مالية تمكنها من الاستمرار في العمل والانتاج ويمنعها من الانهيار.

المبحث الثاني

أنواع التضخم

اختلف علماء الاقتصاد في تحديد انواع التضخم فمنهم من قسمه الي تضخم سلعي ،وتضخم ربحي، تضخم راسمالي ، وتضخم دخلي، وتضخم اجري وتضخم انفاقي.

هناك عدة تعاريف للتضخم منها الذي وصفه الدكتور نبيل الروبي بأخذ أداة للتحليل و استند فيه على معيار ارتفاع الأسعار فقال: (التضخم هو حركة صعودية للأسعار تتصف بالاستمرار الذاتي الناتج عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض) . [1]

فهنا يرى الباحث بانه قد تم تحديد نوع التضخم على انه زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي.

من التعاريف الأكثر شيوعاً أن التضخم يتمثل في الارتفاع المستمر في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات عبر الزمن وبالتالي فالتضخم ينطوي على عنصرين أساسين هما ارتفاع المستوى العام للأسعار ، وارتفاع مستمر في الأسعار.

ويمكن تصنيف التضخم من الاتي:

1/من حيث التغير في الاسعار.

أ/. ارتفاع المستوى العام للأسعار[2]:

لا يعتبر تضخما مجرد ارتفاع في سعر سلعة واحدة أو سلعتين ، ذلك لأن الارتفاع قد يقابله انخفاض في أسعار سلع أخرى الأمر الذي يترتب عليه بقاء المستوى العام للأسعار ثابتاً غير أن التضخم هو الارتفاع العام في أسعار أغلبية السلع والخدمات أو الارتفاع الكبير في أسعار أغلبية

---

[1] غازي حسين عناية ، مرجع سابق ، ص 195.

[2] تعريب محمد عزيز، التضخم ،جامعة قريونس طرابلس،1981،ص114

السلع و الخدمات أو الارتفاع الكبير في أسعار السلع الأساسية التي تمثل نسبة كبيرة من ميزانية المستهلك.

وهنا قد تم تحديد نوعين من التضخم هو التضخم في المستوى العام للاسعار وهو التغير في اسعار السلع والخدمات والتضخم في المستوى الخاص للاسعار وهو تضخم سلعي.

ب/ الارتفاع المستمر في الأسعار:

يعتبر التضخم ظاهرة ديناميكية تكمن خطورته في كونه مستمر يجب التفريق في هذا الصدد بين الارتفاع المؤقت لمرة واحدة والارتفاع الدائم المستمر.

كما قد تؤدي بعض الأزمات السياسية مثل الحروب أو الثروات أو الاضطرابات العالمية إلى حدوث إرتفاع في أسعار بعض المدخلات كأسعار الطاقة والأجور الأمر الذي يترتب عليه حدوث إرتفاع في أسعار المنتجات الصناعية [1]. وهنا يتم تصنيف التضخم على انه تضخم رأسمالي.

قسم التضخم حسب الادبيات الاقتصادية الى عدة انواع وفقا للمعايير التالية:-

المعيار الاول تدخل الدولة في الاشراف علي الاسعار ويقسم التضخم الي:

أ. التضخم الطليق (المكشوف): يتسم هذا النوع من التضخم بارتفاع الأسعار والأجور ويكون دون أي تدخل من قبل السلطات الحكومية للحد من هذه الارتفاعات. مما يؤدي إلى تفشي هذه الظواهر التضخمية فترتفع المستويات العامة للأسعار بنسبة أكبر من ازدياد التداول النقدي إضافة إلى تدخل من قبل السلطات الحكومية للحد من هذه الارتفاعات، مما يؤدي إلى تفشي هذه الظواهر التضخمية فترتفع المستويات العامة للأسعار بنسبة أكبر من ازدياد التداول العام للأسعار [2].

---

[1] ابراهيم مختار سعر الصرف بين النظرية والتطبيق ، القاهرة دار النهضة العربية ، 1992، ص45 .

[2] محمد حلمي جيلاني، محاسبة التضخم المالي،لقاهرة مكتبة المجتمع العربي اة، 2013م، ص21 .

ب. التضخم المكبوت (المقيد): ويتجلى هذا النوع من التضخم بالتدخل من قبل السلطات الحكومية في سير حركات الائتمان بالتحكم في الجهاز الائتماني.

ج. التضخم الكامش: يتمثل هذا النوع بارتفاع ملحوظ في الدخول النقدية دون أن تجد لها منفذاً للإنفاق بفضل تدخل الدولة، كم انه يمكن تدخل عوامل اقتصادية تجبر الدولة على الحد من ظهور الظواهر التضخمية[1] .

2/ حسب تعدد القطاعات الاقتصادية:

بتنوع القطاعات الاقتصادية تتنوع الاتجاهات التضخمية فالتضخم الذي يتفشي في قطاع الصناعات الاستهلاكية يختلف عنه في القطاعات الاستثمارية.

- ❖ التضخم السلعي: هو تضخم الذي يحصل في قطاع صناعات الاستهلاك حيث يعبر عن زيادة نفقة إنتاج السلع الاستهلاكية لتحقيق ارباح قدرية في انتاج السلع.
- ❖ التضخم الربعي: يعبر عن زيادة الاستثمار على الادخار بصفة عامة بحيث تتحقق أرباح في قطاعي صناعات السلع الاستهلاكية والاستثمار.
- ❖ التضخم الدخلي: ويحصل نتيجة ارتفاع وتزايد نفقات الإنتاج.

3/ حسب السرعة والمعدل:

التضخم الزاحف وهو تضخم ترتفع فيه الاسعار ببطء ولكن بشكل مستمر ، الزيادة في الاسعار في هذا النوع تكون دائمة ومتتالية ولاتؤدي الي عمليات تراكمية او عنيفة في المدة القصيرة فهي لاتتطور بشكل راسي ولكن تاخذ شكل تدريجي تصاعدي مستمر علي المدي الطويل ، وبذلك فان خطورة هذا النوع من التضخم تتمثل فيما يحدثه من اثر نفسي بسيط علي قبوله، الامر الذي يدفع الي قبوله

[1] سعيد جايد مشكور،محاسبة التضخم بين النظرية والتطبيق، الاردندار زهران للنشر،2015،ص14.

والتعايش معه، حيث الارتفاع في الاسعار يكون بنسبة صغيرة ومتتالية. لاتتجاوز 2% سنويا حيث تهبط قيمة النقود ببطء وتدرج وهذا النوع منتشر اليوم في البلدان الصناعية .[1]

حققت الاقتصاديات الصناعية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حركة صعودية للاسعار تتصف بالدوام لكنها لاتمثل اضطرابا فهو تضخم لامفر منه في نظر هذه البلدان ربما ذهب الاقتصاديون الي اطلاق وصف الاستقرار علي وضع لايزيد فيه معدل ارتفاع الاسعار 3%.[2]

- ❖ التضخم العنيف : وهو الذي يمكن ان يتولد من التضخم الزاحف ولكن يكون اكثر عنفا واقوي درجة فيتواجد عندما تستمر حركة الارتفاع في الاسعار في حلقة من الزيادات الكبيرة والمتتالية فان معدل تضخمي مقداره 5% سنويا لمدة اربعة سنوات متتالية مثلا للحدود القصوي للتضخم الزاحف وبحيث ان الاقتصاد اذا تجاوز تلك الحدود يكون التضخم العنيف حيث تفقد النقود وظائفها الاساسية خاصة وظيفتها كوحدة للقياس .
- ❖ التضخم الجامح: أشد أنواع التضخم آثار وأضرارا على الاقتصاد وينتج من زيادة في الاجور ثم تتبعها زيادة مماثلة في الاسعار مما يؤدي ذلك الي زيادة في ارتفاع التكاليف وخفض الارباح مما يؤدي الي ارتفاع في الاسعار ، ثم زيادة جديدة في الاجور .... وهكذا وهذا مايطلق عليه بالدورة الخبيثة للتضخم. [3]

ومما يزيد المشكلة تعقيدا قيام الدولة بإصدار نقود جديدة والتوسع في عرضها مع نقص غير طبيعي في عرض السلع ، ويحدث هذا النوع عادة في حالات الحروب والأزمات السياسية.

التضخم التقليدي وينتج عن ارتفاع الاسعار للاستيراد او زيادة هوامش الارباح او زيادة الاجور الخاصة بالانتاج.

---

[1] اسامة الغولي ومحدي شهاب،مبادي النقود والبنوك، القاهرة الجامعة الجديدة،1997م،

[2] رفيق المصري ، الجامع في اصول الربا دمشق دار القلم ،ط2001،2م، ص238 .

[3] محمد حلمي جيلاني،مرجع سابق،ص22

في هذا النوع من التضخم تنخفض قيمة النقود بصورة كبيرة حتي تصبح تافهة جدا ويؤدي الي انهيار النظام النقدي باكمله ، ومن اوضح الامثلة لهذا النوع من التضخم ماحدث لالمانيا بعد الحرب العالمية الاولي حيث انهار النظام النقدي الالماني تحت ضغوط نفقات مابعد الحرب وتسديد الديون واعباء اعادة التشييد حيث بلغت قيمة المارك الذهبي الالماني في عام 1912 مليار مارك ، كذلك حالة المجر بعد الحروب العالمية الاولي والثانية ، والاتحاد السوفيتي بعد الثورة الروسية ، ويوضح هذا النوع بعد الحروب المدمرة وعدم مقدرة الحكومات علي ضبط الامور وللحركة غير المحدودة من الاجور والاسعار وللاصدار النقدي بدون رقابة حقيقية من جانب السلطات النقدية.[1]

الحكومة لكي تواجه الزيادة في الاجور والزيادة في الانفاق الاجتماعي وتسديد الدين العام تقوم باصدار نقود جديدة دون ان يقابل ذلك غطاء نقدي متمثل في اصول حقيقية معبرة عن زيادة النشاط الاقتصادي الانتاجي مما يؤدي الي زيادة الدخول ، ويزداد الطلب علي السلع فترتفع الاسعار خاصة اذا لم تقابل هذه الزيادة في عرض النقود زيادة في حجم الادخار الخاص . حيث تتناقص قيمة النقود، كما ان الادخارات السابقة سوف تتحول الي سلع وخدمات ، اذ انه من غير المفيد امساك الثروة في شكل نقدي ، فيزيد ذلك مرة اخري دفع الطلب فترتفع الاسعار ثم تزداد الاجور فيزيد ذلك من دفع النفقة، وهكذا حلقة دائرية مفرغة ، والنتيجة ان المدخرات النقدية تفقد قيمتها ووظائفها ويتدهور ميزان المدفوعات وتستنفذ موارد الدولة من الاحتياطي من العملات الذهبية والاجنبية ، ويمثل هذا النوع من التضخم خطورة كبيرة علي الاقتصاد القومي .

أسباب التضخم :-

أ. **التضخم بارتفاع الطلب الكلي:** من البديهي أن التضخم يتولد عند اختلال بين الطلب والعرض، وبسبب زيادة الطلب النقدي على العرض النقدي فانه ينشأ زيادة في الدخول النقديـة للأفراد دون أن

[1] خالد احمد سليمان شبيكة، التضخم واثرة علي الدين العام، مرجع سابق ص19.

يقابل هذه الزيادة في الدخول زيادة في الإنتاج من الأفراد الدين تحصلوا على هده الأرصدة النقدية. مما ينتج عنه ارتفاع في المستوى العام للأسعار لقلة المعروض من النقود. وللبحث عن جذور هذه الظاهرة لابد من التعرض إلى الأسباب الحقيقية المؤدية إلى زيادة الطلب الكلي و العوامل الدافعة إلى هذا الارتفاع ومنها: [1]

- ❖ زيادة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري.
- ❖ التوسع في فتح الاعتماد من قبل المصارف.
- ❖ قصور البنوك في تحقيق رغبات الأفراد في الادخار.
- ❖ تمويل العمليات الحربية مما يؤدي العجز في الميزانية

ب. **التضخم بزيادة التكاليف:** في هذا النوع من التضخم يكون ارتفاع الأسعار راجع إلى زيادة نفقات عناصر الإنتاج مع ثبات مستوى الطلب. وعنصر الإنتاج الذي يكون ممثلا لتكلفة متزايدة هو عنصر العمل حسب آراء الاقتصاديين الرأسماليين[2] .

الزيادة في نفقات العمال تترجم في غالب الأحيان إلى زيادة في معدلات الأجور وهذا بسبب مطالبة العمال بزيادة الأجور بالإضافة إلى ارتفاع معدلات الأجور فان التضخم بالتكاليف يرتبط بعوامل أخرى مسببة منه التضخم بسبب ارتفاع أسعار السلع والمواد الأولية المستوردة التي تؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج لسلع معينة وبالتالي ارتفاع أسعارها[3] . زيادة حجم الأرباح التي يحصل عليها رجال الاعمال من خلال توسيع الفجوة بين سعر البيع للوحدات المنتجة و تكاليف الإنتاج.

---

[1] غازي حسين عناية ، مرجع سابق ، ص 94 – 108 .

[2] احمد حسن ، ، مرجع سابق ص 112 .

[3] مجدي شهاب ، مرجع سابق ، ص 89 .

ج. **التضخم بانخفاض العرض الكلي:** ينتج هذا النوع من التضخم بسبب اختلال التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي، فالانخفاض في العرض السلعي مقارنة بالطلب الكلي السائد عند مستوى التشغيل التام يعود إلى سياسة الإنفاق الحكومي وفائض النقد المتداول لتحقيق البرامج [1].

الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي خططتها الحكومة كما يعود هذا الاختلال إلى النقص في الثروة الإنتاجية التي يمكن للجهاز الإنتاجي توفيرها عند مستوى التشغيل التام و يرجع هذا النقص إلى عدم كفاية الجهاز الإنتاجي و عدم مرونته، وقد يرجع ضعف الجهاز الإنتاجي إلى عدة أسباب منها:

- ❖ تحقيق مرحلة الاستخدام الكامل.
- ❖ عدم كفاية الجهاز الإنتاجي.
- ❖ النقص في العناصر الإنتاجية.
- ❖ النقص في رأس المال العيني.

تجدر الاشارة إلى أن هناك عدة عوامل أساسية أخرى تؤثر على العرض منها عجز المشاريع على التوسع لأسباب تقنية، أو بسبب حدوث طوارئ من شأنها تعطيل العملية الإنتاجية كالحرب، و الانخفاض في احتياطي العملة الأجنبية إذا كانت تابعة من حيث المواد الأولية للخارج.

د. **التضخم الهيكلي:** يتمثل في مجموعة من العلاقات و النسب الثابتة الممتدة من خلال الزمان و المكان و الكميات والتيارات الاقتصادية المرتبطة بالعملية الإنتاجية، و توزيع للموارد المالية و المادية داخل المجتمع. والضغوط التضخمية تنعكس آثارها على الطلب، النفقة، الإنتاج، وتنعكس على سلوك العناصر البنائية أو هيكلية للاقتصاد مثل السكان أو شكل المشروعات أو هيكل الأسواق وإما في جمود العلاقات بين تلك العناصر. ومن مظاهر التضخم الهيكلي في الاقتصاد الرأسمالي مايلي[2]:-

---

[1] نعمة الله نجيب ابراهيم،اسس علم الاقتصاد،مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية،1999،ص207

[2] مصطفى رشدي شيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي،ط5 ، الدار الجامعية ، بيروت ، 1985م ، ص597.

شكل المشروعات المكونة للوحدات الاقتصادية الإنتاجية الصناعية في الاقتصـاد الرأسمالي.

1. التناقض بين القطاعات الاقتصادية.
2. طريقة توزيع الدخل في البناء الاقتصادي.
3. تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي و الاجتماعي.
4. الهيكل السكاني.

محددات المحاسبة عن التضخم :-

من المهم الإشارة إلى بعض الأمور التي توضح دور المحاسبة في قضية التضخم بشكل عام وتمثل محددات لما ينتظر من المحاسبة في تعاملها مع المشكلة بشكل خاص، ومن أهم هذه المحددات ما يلي:

1. أن التضخم عرض لأمراض اقتصادية وليس دور المحاسبة علاج هذه الأمراض أو القضاء على التضخم ذاته.
2. أن دور المحاسبة في التضخم دور حيادي ينحصر في بيان آثاره على البيانات المحاسبية التي تظهر بالقوائم المالية، ولذا فإنه في التطبيق المحاسبي للتضخم تعد هذه القوائم مرة على أساس التكلفة التاريخية ومرة على أساس البيانات المعدلة في ضوء مستوى التضخم بالدولة، وعلى مستخدمي البيانات اختيار ما يلزمهم منها لاتخاذ قراراتهم دون وجود صلاحية مهنية للمحاسبين بإلزامهم بأي منها.
3. ان المحاسبة بشكل عام تستند في تحديد المعايير المحاسبية التي تمثل مرشدا للعمل المحاسبي إلى المفاهيم القانونية والخلقية السائدة في المجتمع وترتبط بالحقوق والالتزامات والملكية التي تظهر البيانات عنها في القوائم المالية، وكذلك إلى تعريف المجتمع للعدالة والحق والصدق.

وبناء على ذلك فإنه في المجتمع الإسلامي عند تحديد وعاء زكاة التجارة على سبيل المثال والذي يتمثل بلغة المحاسبة في صافى رأس المال العامل، ومنه المخزون السلعي والذي يقيَّم علي السوق أو التكلفة أيهما أقل ولكن إجمع الفقهاء على أن عروض التجارة تقيَّم من أجل الزكاة بالقيمة الجارية البيعية، وبذلك فإنه على المحاسب المسلم عند تحديد وعاء هذه الزكاة أن يلتزم بذلك، ولا يلتفت إلى القاعدة المحاسبية سعر السوق أو التكلفة أيهما أقل [1].

ويري الباحث هنا انه من الضروري علي المحاسب من اخذ التضخم الاقتصادي عند اعداده للتقارير والقوائم المالية ، وكذلك عليه تبصير الادارة بالمشروع من خطر عدم اخذ التضخم في الحسبان كما ان عليه بيان طرق معالجته من خلال تقديم مقترحات في اخذ النموذج الامثل من النماذج المحاسبية التي تعالج مشكلات التضخم، والذي يتوافق وانشطة المشروع المعني. وذلك من اجل المحافظة علي اخلاقيات المهنة التي تقتضي عليه ابداء رأيه الفني في معالجة هذه المشكلة.

وينحصر دور المحاسبة هنا في لفت نظر مستخدمي القوائم المالية للتضخم وذلك من خلال اعداد اكثر من قائمة مالية مثلا واحدة بالتكلفة التاريخية واخرى معدلة وعلى مستخدمي هذه القوائم الاختيار حسب رغبتهم دون التزام من المحاسب.

[1] محمد عبد الحليم عمر المعالجة المحاسبية للتضخم غلي الحقوق والالتزامات بالتطبيق علي البنوك الاسلامية –مجمع الفقه الاسلامي بالتعاون مع مصرف فيصل الاسلامي – المنانة– البحرين– 1997 .

المبحث الثالث

التضخم وتغيرات الأسعار

التغيرات في مستويات الأسعار[1] :-

نالت النقود قبولا عاما في كافة المجتمعات بوصفها وسيلة التبادل وأداة القياس حتى اصبحت من الفروض المحاسبية المتعارف عليها "وحدة القياس" لذلك استخدم المحاسب هذه الاداة في اداء مهامه الاساسية المتمثلة في انتاج البيانات اللازمة لأغراض قياس نتائج اعمال المشروع وعرض مواقفها المالية في لحظات معينة علي مدار حياتها وقد كان قبول المحاسب لوحدات النقد كوسيلة للقياس في تقاريره المختلفة نابعا من القبول الاجتماعي لها غير ان الملاحظ في الوقت الراهن هو فقدان هذه الاداة لدلالتها في القوائم المالية والتقارير المالية التي يعرضها المحاسب والسبب في ذلك التغير المستمر في مستويات الاسعار في كل انحاء العالم لاسيما الدول الاقل نموا مما يجعل البيانات المحاسبية المعبر عنها بوحدات نقد عديمة الدلالة من ناحية فضلا عن خطأ جوهري في استخدامها للقياس نظرا لعدم خاصية التجانس التي تعتبر احدي خصائص اداة القياس السليمة فالأصول التي تم شراؤها منذ سنوات بوحدات نقد ذات قوة شرائية معينة يتم جمعها علي الاصول المشتراة حديثا بوحدات نقد ذات قوة شرائية مختلفة في القوائم المالية المختلفة والمركز المالي للمشروع حيث يتم في نتيجة اعمال المشروع حصر عناصر التكاليف لتخصم من الايرادات ويتضمن هذا الحصر مجموعات من عناصر التكاليف تم قياسها بوحدات نقد ذات قوة شرائية متفاوتة بل العنصر الواحد منها كالإهلاك مثلا يتكون ذاته من وحدات غير متجانسة من حيث القوة الشرائية. الامر الذي يجعل اهتمام المحاسبين يتزايد لدراسة هذه الظاهرة التي اثرت في جميع انحاء العالم. في محاولة للبحث عن أداة

[1] مؤيد الفضل ،عبد الناصرنور،المشاكل المحاسبية المعاصرة، القاهرة ،2002،ص117.

قياس اخري او اجراء تعديل في الاداة القائمة بحيث تصبح بياناتها اكثر دلالة وموضوعية في ظل الظروف والمتغيرات التي تحدث في الوقت الراهن.

طبيعة التغيرات في الاسعار:

(تعكس الاسعار القيمة التبادلية للسلع والخدمات المعروضة او المراد عرضها وتشمل اسعار المدخلات وأسعار المخرجات للسلع والخدمات) [1].

يتحقق التغير في السعر فقط عندما يحدث تفاوت في اسعار السلع والخدمات عن الاسعار السابقة في نفس السوق ويمكن ان يتم تقسم التغيرات في الاسعار الي ثلاثة انواع من التغيرات وذلك بالرغم من ان هذه الانواع لا تعتمد احداها علي الاخرى كما انها لا تعتبر بدائل شاملة وهي :-

1/ التغير في المستوي العام للأسعار:

تعكس الزيادة او النقص في وحدة النقد ويحدث ذلك إما بسبب تغير المعروض من النقود او نتيجة عدم التوازن بين العرض الكلي للسلع والخدمات والطلب الكلي عليها بصفة عامة فإذا ارتفع عرض النقود كان ذلك بدوره سوف يؤدي الي التغيير في مستويات الاسعار لان كمية عرض النقود تكون اكبر من كمية عرض السلع والخدمات أي ان يكون عرض السلع والخدمات اقل من الطلب عليها وذلك بدوره ايضا يؤدي الي التغير في الاسعار اما في حالة حدوث العكس وانخفاض قيمة عرض النقود او زيادة عرض السلع اما في حالة حدوث العكس وهو انخفاض قيمة عرض النقود او زيادة عرض السلع والخدمات الكلي عن الطلب الكلي عليها فان ذلك بدوره سوف يؤدي الي التغير في الاسعار نحو الانخفاض. وفي كلتا الحالتين فان التغير في سعر السلع والخدمات في السوق الواحد لابد ان يؤثر في مدي صحة البيانات المحاسبية المعروضة في القوائم والتقارير المالية. [2]

---

[1] السيد عبد المقصود، بيان دراسات ي بعض مشاكل القياس المحاسبية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، ص7.

[2] عاطف علي، لمحة تاريخية عن تطور المحاسبة، دار شباب الجامعة،1988،ص183.

يحدث التغير في المستوي العام للأسعار نتيجة التغير في قيمة وحدة النقود خلال فترات التضخم والانكماش في ظل عدم وجود التغيرات في هيكل الاسعار. وبالرغم من ذلك اذا تغيرت الاسعار بنسب متفاوتة فان قياس التغيرات العامة في السعر يمكن الحصول عليها عن طريق احتساب المتوسط او الرقم القياسي للأسعار وذلك للتعبير عن المستوي العام للأسعار الجارية بمقارنة فترة اساس معينة. ويمثل معدل الرقم القياسي الجاري للأسعار بالنسبة للرقم القياسي لسنة الاساس مقدار التغير النسبي لكل الاسعار التي يحتويها الرقم القياسي. ويمثل مقلوب هذه النسبة مقدار التغير في قيمة النقود او التغير في القوة الشرائية. فاذا فرض مثلا ان الرقم القياسي للأسعار قد ارتفع بمعدل 100% فهذا يعني ان الاسعار قد تضاعفت غير انه يعني في نفس الوقت ان القوة الشرائية لوحدة النقد قد اصبحت نصف ما كانت عليه. ويقصد بتغير القوة الشرائية لوحدة النقد مقدرة كمية معينة من النقود علي شراء سلع او خدمات مقارنة بما كان يمكن شراؤه من سلع وخدمات بنفس الكمية من النقود في تاريخ سابق للحصول علي مقارنة جيدة للقوة الشرائية للنقود في تاريخين ويجب ان تتم هذه المقارنة في إطار سلع وخدمات متماثلة.[1]

2/ التغيرات في المستوي الخاص للأسعار:

وهو التغير في بعض السلع والخدمات دون التغير في السلع والخدمات الاخري. وقد يكون ذلك بسبب تغير اذواق المستهلكين فليس من الضروري ان يكون السبب في ذلك التغير في كمية النقود المعروضة او كمية السلع والخدمات المعروضة فعند التفات المستهلكين لسلعة معينة يؤدي ذلك الي التغير في اسعارها.

ويعتبر هذا التغير بمثابة تغير في القيمة التبادلية لهذه السلعة فالتغيرات في الاسعار في سوق المدخلات يؤدى الي زيادة او انخفاض تكاليف المشروع بينما تؤدي التغيرات في الأسعار في سوق

[1] السيد عبد المقصود، ، مرجع سابق، ص10.

المخرجات الي احداث تغير مماثل في الايردات وذلك بفرض ان التغير في السعر لن يؤثر علي الكمية المباعة. حيث انه في المدخل التقليدي للمحاسبة تتم المقابلة بين تكاليف السلع والخدمات بأسعارها الاصلية والإيرادات المرتبطة بالفترة او السلع المباعة[1].

بالرغم من عدم وجود قبول فيما يتعلق بطبيعة التغيرات السعرية الخاصة بالسلع والخدمات التي يمتلكها المشروع فان هناك وجهة نظر تقول ان الزيادة في اسعار هذه السلع والخدمات يؤدي الي ارباح احتفاظ .وان الانخفاض في سعرها يؤدي الي وجود خسائر احتفاظ. وطبقا لوجهة النظر هذه يجب ان يتضمن قياس دخل المشروع هذه الارباح والخسائر وذلك لأنها تمثل تغيرات في حقوق الملكية وصافي اصول المشروع. ومع ذلك فان معظم الكتب في المحاسبة المالية لا تأخذ هذه الخسائر في الحسبان عند قياس الدخل الجاري للمشروع وذلك باعتبار انها غير ناتجة عن الانشطة المعتاد عليها المشروع[2].

حيث ان التكاليف الجارية تمثل الاسعار التبادلية الجارية لذلك فان استخدامها سوف يؤدي الي خروج عن اسس التكلفة التاريخية. ويخلق ذلك اعتراضا متكررا حول استخدام التكاليف الجارية وذلك علي اساس ان هذا التطبيق يؤدي الي احلال قيم شخصية محل قيم اسعار تبادل موضوعية قابلة للتحقق. مع ذلك يمكن القول بان قابلية التحقق ستظل قائمة في الحالات التي يتم فيها الحصول علي بعض اسعار التبادل الجارية من السوق الخاص بالمشروع .

يري الباحث هنا وبالرغم من احتمال فقدان بعض القابلية للتحقق في ظل استخدام التكلفة الجارية بدلا عن التكلفة التاريخية فان استخدام التكلفة الجارية يعتبر اكثر ملاءمة للوفاء بأهداف مستخدمي القوائم والتقارير المالية.

---

[1] حنين عمر السيد،تطور الفكر المحاسبي، القاهرة الدار الجامعية، 1986، ص221 .

[2] احمد بهجت محمد حسن، النظرية في المحاسبة،مكتبة عين شمس القاهرة،1984،ص89 .

ان افتراض الاسعار الجارية للمدخلات تمثل التكاليف الجارية للمشروع يكون فرضا صحيحا فقط ان كان المشروع يقوم وبصفة عامة بشراء نفس النوع من الاصول ونفس الجودة والمواصفات وانه مستمر في هذا الاجراء.

3/ التغيرات النسبية في الاسعار :[1]

تتحرك أسعار السلع والخدمات في الظروف العادية بمعدلات متفاوتة وفي بعض الأحيان في اتجاهات مختلفة وتمثل التغيرات النسبية في سعر سلعة ما المدي الذي يتحرك فيه سعر هذه السلعة بمعدل مخالف أو اتجاه مختلف عن الرقم القياسي لكل السلع الاخري.

معني ذلك ان التغيرات النسبية في الاسعار تعكس التغير في هيكل الاسعار في سعر سلعة او خدمة واحدة بالنسبة لأسعار جميع السلع والخدمات الاخري في الاقتصاد المعين وفي المحاسبة التقليدية التي تستخدم التكلفة التاريخية لا توجد أي تغيرات سعريه لأغراض التسجيل بصورة منفصلة فان هذه التغيرات في الاسعار يحتويها الدخل او الربح كما لو كانت نتيجة عمليات المشروع ومن ثم فانه يمكن تعديل الحسابات والقوائم المالية للتغيرات في المستوي العام للأسعار. وفي مثل هذه الحالة يتم تعديل التكاليف والنفقات للتغيرات في قيمة النقود علي ان يستبعد اثر مستوي الاسعار نتيجة هذا التعديل في قياس الدخل ومن ثم فان ارباح وخسائر الاحتفاظ الناتجة عن التغيرات النسبية للأسعار لن يتم قياسها او فصلها من الدخل السابق قياسه وتسجيله. ان قياس المقتنيات والمشتريات بالتكلفة التاريخية وتسجيلها في الدفاتر وفقاً لهذه التكلفة بغض النظر عن أثر تقلبات الأسعار وفي ظل الارتفاع المستمر في الاسعار تعرض هذا المبدأ التقليدي للقياس لانتقاد شديد من الاقتصاديين ومن كثير من المحاسبين أنفسهم لما لتطبيق هذا المبدأ من اثار غير مباشرة علي الاجور والتوزيعات والضرائب المستحقة .[2]

---

[1] نعمة الله نجيب ابراهيم، مرجع سابق، ص381 .

[2] حمدي عبد العظيم، مرجع سابق، ص122

قد اهتم كثير من المحاسبين بتحليل هذه المشكلة للوصول الي حل فيها يكون مقنعا للجميع وقد اختلف كتاب المحاسبة كما اختلفت الجمعيات المحاسبية والاتحادات في هل يؤخذ هذا التغير في الحسبان ام تتجاهله ؟ وفيما يلي يعرض الباحث بعض اراء وتوصيات الجهات المهتمة.

آراء المحاسبين في التضخم[1] :

أولاً: توصيات جمعيات المحاسبين والهيئات العلمية بأمريكا:

توصيات جمعية المحاسبين الأمريكية: فقد اصدرت اللجنة تقريراً في عام 1951م جاء فيه:

- ❖ يجب الاستمرار في اعداد القوائم المالية المنشورة للمساهمين علي أساس التكلفة التاريخية.
- ❖ تري اللجنة أن هناك فائدة مؤكدة من الحصول علي معلومات او بيانات متعلقة بأثر التغير في قيمة العمله علي نتائج اعمال المشروع ومركزه المالي وذلك ان امكن الوصول الي طريقه عمليه لقياس هذا الاثر.
- ❖ الحاجة ماسه لزيادة البحث والدراسة من اجل تحديد اثر تقلبات الاسعار علي الحسابات وطريقة معالجتها.
- ❖ تري اللجنة ان اثر تقلبات الاسعار علي القوائم المالية يجب ان تقاس عن طريق التغير العام للقوه الشرائية للعملة باستخدام الارقام القياسية لاعن طريقة اعادة التقدير.
- ❖ يجب ان يكون قياس اثر تقلبات الاسعار شاملا لجميع بنود القوائم المالية وليس قاصراً علي بنود معينة.
- ❖ علي الادارة مسئولية اظهار اثر التغير في قيمة العملة في صورة ملحقات للقوائم المالية شاملة التعليقات والتفسيرات اللازمة لتوضيح مغزى القوائم المالية وأهمية التعديلات الواردة ومدي الانتفاع منها.

---

[1] حلمي نمر، نظرية المحاسبة،القاهرة مكتبة شباب الجامعة،1989م ، ص 161 .

كما نشرت الجمعية في عام1953م تقريراً اخر رقم (43) وجاء فيه :

- ❖ تري اللجنة أنه من أجل تصوير القوائم المالية للأغراض العامة لابد من الاستمرار في اتباع المبادئ التقليدية في تقويم الاصول الثابتة أي علي أساس التكلفة التاريخية وحساب الاستهلاك علي هذا الاساس وذلك حتي يستقر سعر العملة عند مستوي معين يمكن معه اعادة النظر في اسس تقويم جديدة.
- ❖ تري اللجنة ان أي محاولة لأخذ تقلبات الاسعار في الحسبان تقتضي اعادة التقدير علي اساس الاسعار الجارية كما تعارض اللجنة اظهار الاصول الثابتة علي اساس التكلفة التاريخي مع حسبان الاستهلاك علي اساس القيم الجارية.

كما تعارض اللجنة طريقة معالجة مشكلة تقلبات الاسعار علي اساس تخفيض قيمة الاصول الثابتة المشتراة حديثاً وتحميل الارباح والخسائر بالقيمة المخفضة.

- ❖ علي الادارة مسئولية مواجهة استبدال الاصول بأسعار مرتفعه وتري ان الطريقة السليمة لتحقيق ذلك هو حجز جزء من الارباح الصافية في صورة احيتاطيات لتغطية الزيادة في الاسعار الجارية.
- ❖ تري اللجنة ان مشكلة تقلبات الاسعار قد يترتب عليها مشاكل ادارية متعلقة بتوزيع الارباح وتحديد سياسة الاجور وتحديد سعر السلع المنتجة. ويمكن معالجة هذه المشاكل عن طريق حجز جزء من الارباح الصافية وإعادة استثمارها في المشروع من اجل المحافظة علي نفس المستوي الانتاجي للأصول.
- ❖ يجب تفسير الاسباب التي تدعو الادارة لحجز الارباح وإعادة استثمارها في ملحقات للقوائم المالية او في صورة تفسيرات وذلك حتي يتفهم المساهمون والعمال والجمهور بصفة عامة اهمية اتباع هذه السياسة كوسيلة لحل المشاكل الادارية الناتجة عن تقلبات الاسعار.

يري دكتور حلمي نمر بالرغم من ان اللجنتين في توصياتهما قد اتفقت في الاستمرار في اتباع المبادئ التقليدية في التقويم علي اساس التكلفة التاريخية الا ان هناك بعض الاختلافات الاساسية بينهما وقد لخصها في الآتي[1]:-

1. ليس هناك اتفاق علي مدي شمول التعديلات التاريخية وأخذها في الحسبان في حالة اظهار اثر تقلبات الاسعار علي الحسابات ففي حين تري اللجنة الاولي ضرورة اجراء تعديلات شاملة علي جميع بنود القوائم الماليه تري اللجنة الشاملة اقتصار التعديلات علي بنود الاصول الثابتة
2. تفرق اللجنتين بين مفهومين لتقلبات الاسعار مفهوم التغير في الاسعار ومفهوم التغير في مستوي الاسعار أي القوة الشرائية للعملة.
3. اختلفت اللجنتين فيما يتعلق بطريقة معالجة المشكلة ففي حين توصي اللجنة الاولي باستخدام رقم قياس عام للقوه الشرائية في حين تري اللجنة الثانية ضرورة اعادة تقدير.

وهذا الاختلاف يرجع الي اختلاف وجهه نظر اللجنتين للهدف في اخذ تقلبات الاسعار في الحسبان. حيث تري اللجنة الاولي ان الهدف من اخذ تقلبات الاسعار هو تحديد رأس المال المستثمر الحقيقي فلابد من اجراء تعديلات شاملة باستخدام الرقم القياسي.

اما اللجنة الثانية فتري ان الهدف من اخذ تقلبات الاسعار في الحسبان هو استبدال الاصول فلابد من اعادة تقدير الاصول حسب الاسعار الجارية.

4. تري اللجنة الاولي أن مشكلة تقلبات الاسعار مشكلة محاسبية بحتة. وتري اللجنة الثانية أن المشكل(yothan) ان علاج المشكلة ينحصر في نص القوائم المالية علي حدود الانتفاع بالربح المقاس علي اساس المبادئ المحاسبية التقليدية وكذلك حساب الفرق بين الاستهلاك

[1] عبد الحي مرعي، محد محمد سمير، التطور المحاسبي والمشاكل المحاسبية المعاصرة، دار شباب الجامعةالقاهرة، 1988، ص154 .

محسوباً علي اساس التكلفة التاريخية. ثم تعديل الربح النقدي بهذه الفروق للوصول الي الربح الحقيقي.

ثانيا آراء كتاب وخبراء المحاسبة :-

يعارض (وليام بيل) فكرة اجراء تعديلات علي قيم الاصول بقصد اخذ تقلبات الاسعار في الحسبان ويري ان هناك صعوبة عملية لقياس القيم الجارية . بجانب ان القياس يخضع للتقدير الشخصي التحكمي.

عليه يري (بيل) ضرورة تحديد ارباح الشروع علي اساس القيم الفعلية التاريخية التي يعتبرها القيم الحقيقية الموضوعية وفي نفس الوقت يري بيل انه يمكن علاج مشكلة استبدال الاصول بالأسعار المرتفعه مستقبلاً.

يرى (هارفاد جير) ان القيم الاصلية الفعلية للأصول يجب تحمليها علي الفترات المالية خلال العمر الانتاجي لهذه الاصول والاستهلاك السنوي يمثل في الواقع جزءاً من قيمة الاصول يقابل تكلفة الخدمات التي حصل عليه المشروع من استخدام الاصل في خلال المدة المالية ومجموع الاستهلاكات السنوية يجب ان تعادل تكلفة الاصل في تاريخ شراءه. ويري ان الحسابات علي اساس التكلفة التاريخية تعطي بيانات ملموسة ومحددة علي وجه الدقه لها مغزاها بالنسبة لأصحاب المشروع والمستثمر الخارجي والاداره ويري (جير) ان أي محاولات لإجراء التعديلات في الحسابات المالية من اجل اخذ تقلبات الاسعار في الحسبان سوف تفقد الثقة في البيانات المحاسبية وتجعلها تخضع للقياس الجزافي والتقدير الشخصي بدلاً من اعتبارها وسيلة لإثبات الحقائق.

مفهوم القوة الشرائية العامة:-

يتطلب مفهوم القوة الشرائية العامة اعادة تقييم بعض او كافة البنود الواردة حول هذا الموضوع علي ان اعادة التقييم في ضوء التغيرات العامة للأسعار ليس الا تغيير للوحدة المستعملة في الحساب دون أي تغيير لأساس القياس في هذه الوحدة الذي تحدد بموجبه القيم (ان الدخل الذي تم تحديده وفق وحدة قياس مناسبة يعكس بموجب هذا المفهوم اثر التغير العام للأسعار علي الاستهلاك وتكلفة المبيعات وصافي بنود النقدية ويتم عرض ذلك الدخل بعد المحافظة علي القوة الشرائية لحقوق المساهمين بالمؤسسة) .[1]

إن التضخم في مفهومه الشائع ينطلق من أمرين يمثلان المظهر الملموس للتضخم هما الارتفاع في المستوى العام للأسعار والانخفاض في القوة الشرائية للنقود وهو ما يظهر بوضوح في تعريف التضخم بأنه: (الارتفاع في المستوى العام للأسعار مصحوباً بانخفاض في القوة الشرائية للوحدة النقدية).

التضخم بهذا المفهوم يتصل بشكل دقيق بالمحاسبة فمن المعروف أن المحاسبة تعنى بتقديم معلومات كمية عن المعاملات المالية أو الأحداث الاقتصادية والتعبير الكمي عن هذه المعلومات يتم باستخدام النقود كأداة للقياس المحاسبي عند حدوث المعاملة وتسجيلها في الدفاتر بالمبلغ الذي حدثت به، ويطلق على القيمة التي سجلت بها المعاملة حينئذ (القيمة التاريخية أو الدفترية) وبما أن المحاسبة تقدم البيانات عن هذه المعاملات في القوائم المالية التي تعد في نهاية الفترة المالية، وأنه في ظل استمرار النشاط من فترة لأخرى، وارتفاع الأسعار في ظل التضخم تكون القيمة التي سجلت بها المعاملة أو البند وقت حدوثها ممثلة في القيمة التاريخية لها مختلفة عن القيمة الحاضرة لها في أي فترة تالية، كما أنه في ظل انخفاض القوة الشرائية لوحدات النقد عند الاحتفاظ بالنقدية بدون استعمال

[1] ابراهيم سالم ومحمود عبد السلام، المبادئ الرئيسية بأهم معايير المحاسبة الدولية، القاهرة دار الجامعة المصرية ،2005م،ص150.

فترة من الزمن وكذا بالنسبة للحقوق والالتزامات النقدية التي تسدد أو تحصل بالقيمة الاسمية التي حدثت بها، فإنه تكون قيمة هذه البنود في تاريخ إعداد القوائم المالية أقل منها عند الحصول عليها أو حدوثها. الامر الذي يعنى أن أي بند يظهر بالقوائم المالية تكون له قيمتان في ظل التضخم، إحداهما القيمة التاريخية التي حدث بها، والثانية القيمة الحاضرة عند إعداد القوائم المالية، الأمر الذي يؤكد أن للتضخم آثاراً واضحة على البيانات المحاسبية.

حيث أن البيانات تكون مسجلة في الدفاتر فعلاً بالقيمة التاريخية، إذا فإنه لتلافى آثار التضخم يتطلب الأمر تعديل قيمة البنود التي تظهر في القوائم المالية من القيمة التاريخية إلى القيمة الحاضرة في تاريخ إعداد هذه القوائم، وهذا ما يعرف "بالمحاسبة عن التضخم" التي يمكن أن نحدد مفهومها ان المحاسبة عن التضخم هي مجموعة الأسس والأساليب التي يعتمد عليها والإجراءات التي تتبع لتعديل قيم العناصر أو البنود التي تظهر في القوائم المالية في ضوء ما يحدث من ارتفاع في الأسعار وانخفاض في القوة الشرائية لوحدات النقود، ثم بيان كيفية إظهار هذا التعديل إما في القوائم المالية الأساسية أو في قوائم ملحقه، وكيفية معالجة الفروق التي تحدث نتيجة لهذه التعديلات كمكاسب أو خسائر رأسمالية أو عادية .[1]

يري الباحث هنا ان استخدام وحدة النقد كأداة للقياس اصبحت غير صادقة وعادلة لذلك لابد من تقديم مقترحات لايجاد أداة قياس جديدة تكون اقرب لدقة القياس وعلي جمعيات المحاسبة العالمية ان تعمل علي ذلك ، وليس عليها فقط ابداء رأيها في مدي ملاءمة التكلفة التاريخية لإعداد القوائم المالية والاكتفاء بذلك بل عليها ان تسعي جادة في ايجاد بديل للقياس المحاسبي ، وتقديم المقترحات من اجل دراستها بصورة جادة وذلك في ظل التضخم الذي اصبح سمة اقتصادية وليس ظاهرة كما يعتقد البعض فكل دول العالم اصبحت تعاني من هذه المشكلة لذلك لابد من وجود بديل للقياس

[1] مجيد ضياء، الاقتصاد النقدي، ط1، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2002م، ص213.

الفصل الثاني

المحاسبة عن التضخم والأرقام القياسية

يتناول الباحث في هذا الفصل المحاسبة عن التضخم والأرقام القياسية من خلال المباحث التالية:

- **المبحث الأول:** مفهوم المحاسبة عن التضخم.
- **المبحث الثاني:** مفهوم الأرقام القياسية.
- **المبحث الثالث:** أساليب علاج التضخم.

المبحث الأول

مفهوم المحاسبة عن التضخم

المحاسبة عن التضخم تدور حول تعديل بنود القوائم المالية من القيمة التاريخية إلى قيمتها الحاضرة عند إعداد هذه القوائم وتختلف إجراءات التعديل ونتائجه بحسب الطريقة التي تتبع في عملية التعديل حيث يعرف الفكر والتطبيق المحاسبي طريقتين للتعديل هما[1]:

1/ طريقة الأرقام القياسية للأسعار أو طريقة وحدة النقدية الثابتة أو القيمة التاريخية المعدلة وتقوم على التفرقة بين البنود النقدية والبنود غير النقدية.

فالبنود النقدية تتمثل في المبالغ النقدية والحقوق والالتزامات التعاقدية بمبلغ ثابت أي أنها ستصفى تحصيلا وسداداً بنفس عدد الوحدات النقدية التي حدثت بها بصرف النظر عن ما حدث في قوتها الشرائية من نقص بسبب التضخم مثل المدينين والدائنين والاستثمارات المالية ذات العائد الثابت وقيمة رد ثابتة، مع تسويتها بالإضافات للنقدية على مدار العام مثل إيراد المبيعات وغيرها، وكذا باستخدامات النقدية على مدار العام وهذه البنود النقدية يؤدى امتلاكها إلى حدوث خسائر تتمثل في انخفاض القوة الشرائية للوحدات النقدية التي تمت بها، كما يؤدى الالتزام بها – مثل الدائنين – إلى مكاسب نقدية لردها بنفس العدد الذي حدثت، وقيمته أقل من القيمة التي أخذت بها.

تعد هذه البنود التي بها قائمة مستقلة لتحديد مكاسب وخسائر القوة الشرائية عن طريق ضرب قيمة البند التاريخية في الرقم القياسي للأسعار في تاريخ إعداد القوائم المالية وقسمة الناتج على الرقم القياسي للأسعار عند حدوث البند، وبطرح الناتج من قيمة البند التاريخية يظهر مكسبا إذا كان البند يمثل التزاما نقديا كالدائنين، وخسارة نقدية إذا كان البند يمثل موجودا نقديا كالمدينين، ثم يرحل الصافي

[1] علي احمد سليمان،الاجور ومشاكل العمل في السودان،دار الطباعة الخرطوم،1974،ص117

مكسباً أو خسارة والذي يظهر في نهاية قائمة مكاسب وخسائر القوة الشرائية للنقود إلى قائمة الدخل بعد تحديد صافى الربح من النشاط [1] .

كما تظهر البنود النقدية التي تمثل إضافات أو استخدامات للنقدية (الإيرادات والمدفوعات) معدلة في قائمة الدخل. أما في قائمة ا لمركز المالى فإن هذه البنود النقدية تظهر بعددها، أى قيمتها التاريخية بدون تعديل لأنها قانونا وفي جميع الدول سوف تحصل أو تسدد بنفس عدد الوحدات النقدية التي حدثت بها. اما البنود غير النقدية وتتمثل في جميع البنود بخلاف البنود النقدية، مثل المخزون السلعي والأصول الثابتة فإن أسعارها سوف تتأثر بالتضخم ارتفاعا وبالتالي يتم تعديلها باستخدام الأرقام القياسية للأسعار كالآتي:

القيمة المعدلة = القيمة التاريخية x الرقم القياسي للأسعار في تاريخ اعداد القوائم المالية .

الرقم القياسي في تاريخ حدوث البند وتظهر القيمة المعدلة لكل بند منها في قائمة المركز المالي

ومن المعروف أن رأس المال والذي يمثل صافى الأصول سوف يظهر معدلا هو الآخر نتيجة لما حدث في الأصول والخصوم من تعديلات.

2/ طريقة القيمة الجارية: وللقيمة الجارية في الفكر المحاسبي ثلاث مفاهيم فرعية هي:

1. القيمة الاستبدالية: وهى القيمة التي يمكن بها شراء أو استبدال موجود مماثل للموجود المراد تقويمه في تاريخ التقويم.
2. القيمة البيعية: وهى القيمة التي يمكن أن يبيع بها المشروع الموجود في تاريخ التقويم.
3. القيمة الحالية: وهى صافى التدفقات النقدية المتوقع الحصول عليها من الموجود خلال فترة حياته الإنتاجية بعد تعديلها بمعدل خصم يساوى معدل الفائدة الساري.

[1] عبد المنعم فوزي،المالية العامة والسياسة المالية،الاسكندرية(د.ت)، ص364 .

المحاسبة عن التضخم تستخدم مفهوم القيمة الاستبدالية للتعبير عن القيمة الجارية، حيث تقوم هذه الطريقة على التفرقة أيضا بين البنود النقدية والبنود غير النقدية، ثم تعد قائمة مستقلة لبيان قيمة الزيادة أو النقص في قيمة كل بند غير نقدي بحسب ما طرأ على أسعاره هو من تغير طبقاً لسوق كل نوع منها، والذي قد يزيد أو ينقص عن معدل التضخم بالنسبة لكل بند، وتظهر الزيادة في أسعار هذه البنود على أنها أرباح حيازة مع التفرقة بين أرباح الحيازة المحققة وتتمثل في ارتفاع أسعار بعض الموجودات كالبضاعة خلال فترة حيازتها ثم تم بيعها خلال الفترة، وأرباح حيازة غير محققة وتتمثل في الزيادة في قيمة بعض الموجودات التي مازالت لدى المشروع بدون بيع.

- ثم بعد ذلك تعد قائمة الدخل مع إظهار جميع البنود بها بقيمتها التاريخية بدون تعديل، ثم ضم أرباح الحيازة المحققة إلى ربح النشاط وإظهار أرباح الحيازة غير المحققة في بند مستقل يمثل في حد ذاته ربحا رأسماليا لا يجوز توزيعه. [1]
- أما بالنسبة لقائمة المركز المالي فتظهر فيها جميع البنود معدلة ما عدا البنود النقدية (النقدية المدينين والدائنين) لأنها ستحصل أو تسدد بنفس عدد الوحدات النقدية التي حدثت بها، وكذا رأس المال لأن ما حدث من زيادة في أسعار الموجودات غير النقدية التي ما زالت في حيازة المنشأة (أرباح حيازة غير محققة) سوف تظهر ضمن حقوق الملكية كأرباح رأسمالية لجبر ما حدث من نقص في القوة الشرائية لرأس المال.

هذا مع ضرورة الإشارة إلى أنه في التطبيق تستخدم بعض الدول الطريقتين معا فيما يعرف (طريقة القيمة الجارية المعدلة).

3/ المحاسبة عن التضخم في التطبيق المحاسبي المعاصر: [2]

---

[1] سعيد جايد مشكور،مرجع سابق ، ص119.

[2] الشبكة العنكبوتية، المعايير المحاسبية بين النظرية والتطبيق.

مفاهيم المحاسبة عن التضخم في الفكر المحاسبي والذي تعتمد عليه النظم المختلفة في التطبيقات بدول العالم ويمكن أن يرصد الباحث أهم ملامح هذا التطبيق في الآتي:

1. الاهتمام المبكر والمتزايد بمشكلة المحاسبة عن التضخم لدى جميع دول العالم، فلقد بدأ هذا الاهتمام منذ عام 1919م في ألمانيا ثم في أمريكا 1922م، 1936م، وهولندا 1930 وفي إنجلترا 1949م.
2. كما أن اتحاد المحاسبة الدولي أصدر من خلال لجنة الأصول أو المعايير المحاسبية الدولية المعيار المحاسبي الدولي رقم (6) عام 1978م والذي تعدل بموجب المعيار رقم 15 عام 1983م والخاص بالمحاسبة على تغيرات الأسعار.
3. أن التطبيق يختلف من دولة إلى أخرى في المحاسبة عن التضخم سواء من حيث طريقة المحاسبة أو حدود التعديلات التي تتم أو كيفية الإفصاح عن التضخم في القوائم المالية، أو في معالجة فروق التعديل، مراعاة للعوامل الاجتماعية والاقتصادية والدينية.
4. إن التطبيق في الدول المختلفة ومنذ بدء الاهتمام بهذه القضية يتردد في كيفية المعالجة المحاسبية لآثار التضخم فعلى سبيل المثال في إنجلترا صدر عام 1973م المذكرة رقم (8) تضمنت أتباع طريقة الأرقام القياسية وفي عام 1974م صدر المعيار المحاسبي رقم (7) بإعداد قوائم أساسية على أساس التكلفة التاريخية وإضافية على أساس التكلفة التاريخية المعدلة، ثم صدرت المذكرة رقم (18) والمذكرة رقم (24) عام 1979م ثم المعيار المحاسبي رقم (16) عام 1980م بإتباع طريقة القيمة الجارية.
5. أنه وبعد طول بحث وتجريب في التطبيق تبين أن طريقة القيمة الجارية هي الأكثر استخداماً.
6. إن البنود النقدية لا يتم تعديلها في القوائم المالية، ويتحمل المشروع بخسارتها إن كانت موجودات أو مكتسبات إن كانت التزامات، أما بطريقة ظاهرة كما في طريقة الأرقام القياسية

بإعداد مذكرة أو قائمة "مكاسب وخسائر القوة الشرائية للنقود" أو بطريقة ضمنية كما في طريقة القيمة الجارية.

7. أن مشكلة المحاسبة عن التضخم لم تحسم بعد سواء على مستوى الفكر أو التطبيق المحاسبي المعاصر، وهذا ما قررته صراحة لجنة معايير المحاسبة الدولية والمشكلة من المنظمات المهنية المحاسبية على مستوى العالم حيث جاء: "لا يوجد حتى الآن إجماع دولي على طريقة واحدة لتعكس واقع الأسعار المتغيرة على البيانات المالية ولذا فإن اللجنة ترى ضرورة المزيد من التجربة قبل النظر في إلزام المؤسسات بتحضير البيانات المالية الأساسية مستخدمة نظاماً شاملاً وموحداً لتبيان الأسعار المتغيرة [1].

بعض الحلول المقترحة لمشكلة التضخم:

في هذه الجزئية سيتطرف الباحث لبعض الحلول المقترحة من بعض المفكرين والمحاسبين لتصحيح البيانات المتأثرة بالتضخم[1]:

1/ طريقة براوندلر (prownder):- ووفقا لهذه الطريقة يجب مراجعة عناصر القوائم المالية بصفة دورية، كذلك عملية التقويم يجب ان تكون شاملة لكل عناصر الميزانية ولا تقتصر علي البعض فقط ، وعملية التقويم لهافوائد متعددة حيث تستعمل معامل واحد فقط لجميع العناصر ويؤخذ هذا المعامل بصفة طبيعية ورسمية.

حسب براوندلر (**prownder**) المعامل الفردي أداة لتجنب التزوير، وحتى تكون عملية اعادة التقويم ناجحة وفاعلة يجب ان تتم بصورة تدريجية، كما يمكن ان يتم الاعتماد علي الكفاءات الخارجية

---

[1] الشبكة العنكبوتية،مجلة الاقتصاد والمحاسبة، بواسطة محمد السيد،2008 .

[1] طلال ابراهيم سحيني، المجلة العربية للعلوم الإدارية موضوع العمليات بعملات اجنبية وترجمة القوائم المالية،لبنان دار زهران، 1999م، ص77.

وتستند علي الوثائق المنشورة والقوائم المالية للمشروع ومن وجهة النظر التقنية للعمليات المحققة تكون كما يلي[1] [2] :-

أ. ترتيب عناصر الميزانية في اربعة اقسام هي، الاستثمارات والاستهلاكات، قيم الاستغلال، القيم النقدية ورؤوس الأموال.

ب. يجب ان يتم اعداد ميزان مراجعة لكل شهر وذلك لإعطاء التغيرات الناتجة لهذه الاقسام الاربعة، ولتحقيق هذه النتائج لابد من تجميع حساب التسيير والنتائج وتغيير قيمة المخزونات في قسم رؤوس الأموال الصافية، وبذلك يرفع بروندلر الأقسام الي سبعة مضيفا اليها الاهلاكات، سندات المساهمة والنتائج، وهذا بغرض الوصول الي تحديد اعلي قيمة نقدية في الاستثمارات، واعلي قيمة نقدية في المحزونات والخسارة المادية في القيمة النقدية.

ولكي يتم التمكن من عمل مقارنة بين الميزانية في بداية النشاط ونهايته لابد ان تقتصر فقط علي اعادة تقييم الميزانية ودراسة حركة الحسابات بسبب النتائج الشهرية، والتحويلات الناتجة من قسم لآخر، وبعد ذلك يتم استخراج اعلي قيمة نقدية للمخزونات والخسائر المادية في القيمة النقدية.

2/طريقة التأشيرة :

يري اصحاب هذه الطريقة ان جميع الصعوبات تأتي من الخارج كما يرون ان التغيرات تكمن في القيمة النقدية ولا يعود تأثير المعلومات الي عدم تكييف النظام المحاسبي التقليدي ومبادئه ،مع الابقاء علي مبدأ التكلفة التاريخية ونقطة الانطلاق التي يمكن من خلالها التعرف علي النتيجة المحققة من ربح او خسارة وهي محافظة ثبات علي راس المال النقدي ، اذ لابد من احترام مبدأ الحيطة والحذر في الانجاز والمراجعة التي تثبت انتظام الحسابات مادام هناك قاعدة موضوعية للتقويمات، وبالتالي تصبح الميزانية ومجموع الحسابات تطبق بمؤشر واحد يمكن تطبيقه علي جميع

---

[1] my.mec.biz/t11366

[2] www.arb.s.oman.net

العناصر، حيث يتضح من هذه الطريقة انها تؤدي الي تضخم ثانوي ليس ذا تأثير كبير في صحة القوائم المالية.

3/ اعادة التقييم بواسطة عدة مؤشرات:

تعرف بطريقة دوبيو ان الارقام الظاهرة في الميزانية والحسابات الخاصة بالنتيجة صحيحة دوريا بعدة مؤشرات من تعديل تقييم كل عنصر، هذا التعديل ليس مبين في الوثائق، أي ان تبقي الحسابات بقيمتها الأصلية التاريخية في الوثائق الشاملة، وتكون الأرصدة مضروبة في مؤشر ثابت حسب طبيعة وتاريخ القيمة وهكذا تعوض قيمة الشراء التاريخية مضروبة في قيمة الشراء الحالية، أي ان القيم لم تعد مرجعية كما في الطريقة السابقة، ولكن مع تغير القيمة لكل عنصر فيعبر عنه بقيمة نفس التاريخ المتعلق بالكشف مما يفقد الميزانية خاصيتها الضبطية وتكون النتيجة خاطئة، وهذه الطريقة لا تأخذ بعين الاعتبار ارتفاع الاسعار، والمشكلة في هذه الطريقة هو كيفية تحديد المؤشرات التي تسمح بإعطاء القيمة الحقيقية لكل عنصر فيجب ان تحمل المؤشرات طابعا رسميا حتي لا تعطي فرصة لكل تقييم من مصادر غير رسمية مما يسمح بالتزوير الضريبي، وهذا بدوره يلقي عبئا علي المصالح العمومية المختصة في تحديد المؤشرات المتعلقة بالأملاك المتعددة والمتنوعة وهكذا، فان تحديد مثل هذه المؤشرات يبقي مسألة مثيرة للجدل.

يختلف علاج التضخم باختلاف مسبباته، ففي حالة التضخم الناشئ عن زيادة الطلب علي السلع والخدمات وهو النوع الشائع في معظم حالات التضخم تستخدم الدولة ما يسمي بالسياسة المالية وهو الانفاق الحكومي والضرائب حيث المطلوب تخفيض الطلب الكلي ليتساوى مع العرض الكلي من السلع والخدمات حيث تقوم الحكومة بتخفيض انفاقها او فرض ضرائب زيادة ويمكن للدولة ان تستخدم احد الوسيلتين او كليهما، فعندما تخفض الحكومة من انفاقها الكلي فهي تخفض الانفاق الكلي في المجتمع، وإذا صاحب ذلك زيادة الضريبة فان اثرها يقع علي الافراد حيث تقوم الحكومة

بسحب جزء من نقودهم مما يقلل من الاستهلاك فيقل الطلب الكلي، ويمكن ايضا للدولة تخفيض النقود المعروضة في الاقتصاد عن طريق رفع نسبة الاحتياطي القانوني مما يقلل السيولة في ايدي الافراد والبنوك والمؤسسات. [1]

ربما يثور تساؤل هنا هو ما هي الفائدة التي تعود من تعديل قيمة البنود من التاريخية إلى قيمتها الحاضرة عند إعداد القوائم المالية في ظل التضخم؟

إن الإجابة على هذا السؤال تظهر بوضوح إذا تمت صياغته بشكل عكسي بمعنى أنه إذا لم يتم التعديل فما هي الأضرار التي يمكن أن تحدث وبالتالي يزم ضرورة إجراء التعديل أو المحاسبة عن التضخم لتلافي هذه الأضرار.

إن المحاسبة تتيح بيانات ومعلومات تؤدي إلى تحديد الحقوق والإلتزامات فيما بين المشروع وملاكه وفيما بينه وبين الأطراف الخارجية التي تتعامل معه فضلاً عن توفير البيانات اللازمة لإتخاذ القرارات لتنظيم هذه العلاقة وهذه البيانات تظهر في القوائم المالية وعلى الأخص في كل من قائمة الدخل التي تحدد الربح والخسارة وقائمة المركز المالي التي تحدد الحقوق والإلتزامات وإظهار هذه البنود بالقيمة التاريخية التي حدثت بها في ظل التضخم يؤدي إلى ما يلي:

1. عدم إظهار نتيجة الأعمال من ربح أو خسارة بصورة صحيحة ذلك أنه في ظل التضخم ترتفع أسعار الموجودات غير النقدية دون تدخل من إدارة المشروع وينتج عن ذلك ربحاً حيازياً وإظهاره ضمن الربح العادي للمشروع لا يعكس حقيقة النشاط أو كفاءة الإدارة بها كما أن توزيع هذا الجزء من الربح يعني توزيع جزء من رأس المال.
2. عدم المحافظة على رأس المال وذلك لأن رأس المال في صورته النقدية تنخفض قيمته بإنخفاض القوة الشرائية للنقود ويتطلب الأمر للمحافظة عليه ضرورة تعويض ما نقص من

[1] www.economics.bra vepages.com

قيمته من الإيرادات وذلك يعني أنه يجب عدم الإعتراف بأية أرباح قبل الوصول برأس المال إلى القدر الذي يمكن به إ سترداد ما استخدم من موجودات ساعمت في تحقيق هذه الأرباح.

3. أنه إذا كانت الفئات المختلفة تعتمد في إتخاذ قراراتها على البيانات المحاسبية التي تظهر بالقوائم المالية فإن هذه البيانات تكون غير دقيقة لإظهار العناصر أو البنود المالية في ظل التضخم بقيمة أقل من القيمة الحاضرة لها.

ومن أجل ذلك إهتم المحاسبون سواء على المستوى الفكري أو التطبيقي بالمحاسبة عن التضخم.

وهنا يري الباحث وانه وبالرغم اختلاف الاساليب في معالجة التضخم الانه من الضروري ان يتم حسبانه عند اعداد التقارير والقوائم المالية، وان الاختلاف في الاساليب واختيار ايها يتوقف علي الدولة في المقام الدولة في المقام الاول ، ثم ان كل منشأة اومشروع اقتصادي يحد الاسلوب الافضل له والذي يعطي تقارير وقوائم مالية صادقة وعادلة من اجل الاستفادة منها في كل المجالات واختيار الانموذج الامثل يمكن ان يتوقف على اختيار الدولة ويكون ملزما لاستخدامه في كل الوحدات الاقتصادية بالدولة .

المبحث الثاني

مفهوم الأرقام القياسية

تشغل الأرقام القياسية مكاناً بارزاً بين المقاييس الإحصائية المستخدمة لدراسة الظواهر الاجتماعية والاقتصادية. ويؤكد مؤلفو دائرة المعارف الاقتصادية أن الأرقام القياسية وسيلة فعالة وهامة جداً من وسائل الإحصاء الحديث. وهم يعرفون الأرقام القياسية بأنها قيم نسبية تصف كمياً أوجه المتغير الإحصائي في مجتمعات مختلفة. علي ان هناك تعاريف أخرى قد تختلف عن ذلك في المراجع المختلفة، فيعرف البعض الرقم القياسي بأنه "معدل السلسلة الزمنية". ويرى آخرون أن الرقم القياسي هو قيمة نسبية من نوع خاص. ويضيف البعض إلي ذلك أن الرقم القياسي كقيمة نسبية يظهر بشكل مباشر التغير المتوسط في الظواهر الاجتماعية .ويلاحظ أن هؤلاء الكتاب وغيرهم يقصرون دور الرقم القياسي علي وصف إجمالي التغير في الظاهرة وهو ما يمكن أن نطلق عليه المدرسة التقليدية. ويرى أنصار المدرسة التحليلية أن الرقم القياسي لا يجب أن يصف فقط إجمالي التغير في الظاهرة إنما يجب أيضاً أن يصف دور كل من العوامل التي أدت إلي إحداث هذا التغير الإجمالي. فيذكر أنصار هذه المدرسة أن الرقم القياسي يجب أيضاً أن يصف تغير الظاهرة المركب من عوامل متجانسة وقابلة للجمع. ويضيف آخرون علي أن المجتمعين لمفردات إحدى الظواهر الاجتماعية الاقتصادية مستبعدين بذلك الظواهر الطبيعية .ونرى أن الرقم القياسي في الإحصاء هو "مقياس تعميمي لمقارنة متجانسين لإحدى الظواهر الاجتماعية – الاقتصادية المكونة من مجموعة من العوامل القابلة للجمع بشكل مباشر "وسوف تتناول الدراسة تركيب الأرقام القياسية واستخداماتها. إذا علم أن سعر الوحدة من سلعة معينة كان ٢٠ قرشاً في عام ١٩٧٠ وارتفع إلي ٢٥ قرشاً في عام ١٩٧١ فيمكن القول بالتالي بأن السعر في عام ١٩٧١ ارتفع إلي ١٢٥ ×) %١٠٠ (عن مستواه في

عام ١٩٧٠ . ويطلق علي المقدار ١٢٥ %منسوب السعر في عام ١٩٧١ .كما يطلق علي سنة ١٩٧٠ سنة الأساس وعلي سنة ١٩٧١ سنة المقارنة. وبذلك يمكن القول بأن منسوب السعر = وإذا كانت ع١ ترمز للسعر في سنة المقارنة، ع٠ ترمز للسعر في سنة الأساس فإن منسوب السعر =ع ع 1 .وسوف ترمز لمنسوب السعر بالرمز مع .ويمكن حساب منسوب الكمية بنفس الطريقة. فإذا رمز للكمية في سنة المقارنة بالرمز ك١ وللكمية في سنة الأساس بالرمز ك٠ فإن منسوب الكمية ويرمز لمنسوب الكمية بالرمز ك .ولما كانت القيمة = الكمية × السعر فإذا رمز للقيمة بالرمز ق فإن ق =ع × ك، ق= ع ك٠ ، ق١ = ع١ ك٠ ويكون منسوب القيمة ويرمز لمنسوب القيمة من سعرسنة القياس السعر في سنة المقارنة السعر في سنة الأساس ك١ –فالمنسوب إذن يعبر عن تغير الوحدة، بمعنى أن منسوب السعر لسلعة ما يبين تغير سعر هذه السلعة. ومنسوب الكمية يعبر عن تغير كميتها. كما يعبر منسوب القيمة عن تغير قيمتها منسوب القيمة منسوب السعر نقص بمقدار التغير في السعر باستخدام الرقم القياسي لسنة الاساس بينما يزيد منسوب الكمية ولم يسجل منسوب القيمة أي تغير .فالمنسوب إذن يصف تغير صورة واحدة لظاهرة معينة، ولكن علم الإحصاء يتعامل مع الظواهر كبيرة العدد حيث يمكن تعميم النتائج. لذلك يستلزم الأمر حساب رقم قياس يعبر عن التغير المتوسط للظاهرة كلها وليس لوحدة منها فقط. ويمكن اعتبار الرقم القياسي كقيمة متوسطة للمناسب. ونظرياً يمكن حساب هذه القيمة المتوسطة بأي مقياس :وسط حسابي، وسط توافقي، وسط هندسي ، وسيط ، منوال. ولكننا نستبعد الوسيط والمنوال حيث لا يدخل في حسابهما جميع القيم، أي جميع المناسيب .وجبرياً يحسب الرقم القياسي كمتوسط المناسيب كما يلي :الرقم القياسي كوسط حسابي للمناسيب أو الرقم القياسي كوسط توافقي للمناسب ع١ ك١ القياسي كوسط هندسي للمناسب هذا ويمكن حساب الرقم القياسي كوسط تجميعي علي الصورة التالية :الرقم القياسي وتعتبر الصورة الأخيرة – أي الوسط التجميعي – هي أفضل صور حساب الأرقام القياسية، ولا تعتبر أي صورة أخرى

مقبولة إلا إذا كانت تؤدى إلي هذه الصورة .ويلاحظ أن الرقم القياسي البسيط أيا كانت صورة المعادلة المحسوب علي أساسها يعطي جميع المفردات أوزان متساوية. الحسبان عند حساب الرقم القياسي لأسعار الصادرات مثلا أن تغير سعر القطن له أهمية أكبر من تغير سعر سلعة أخرى كالزهور ، ولكن يجب إعطاء أوزان مختلفة لمكونات الرقم القياسي حسب أهميتها النسبية. وفي هذا الصدد يقول أرفينج فيشر أن جميع الأرقام القياسية البسيطة مضللة. فعند تركيب رقم قياسي للأسعار يجب ترجيحه بالكميات .ويجب عند تركيب الرقم القياسي للأجور أن يرجح بعدد العمال في كل فئة من فئات الأجر. وتثير مشكلة الترجيح كثير من الجدل بين الإحصائيين منذ أكثر من قرن من الزمان. ففي عام ١٨٦٤ اقترح لاسبير استخدام كميات فترة الأساس لترجيح الرقم القياسي التجميعي للأسعار علي الصورة التالية :الرقم القياسي . وسمي هذا الرقم باسم رقم لاسبير .ولكن بعد عشرة سنوات من ذلك، أي في سنة ١٨٧٤ اقترح كل من باش وولشى استخدام كميات سنة المقارنة للترجيح :الرقم القياسي وسميت المعادلة برقم باش .ولعل رقم لاسبير يعبر عن أثر السعر فيما لو بقيت الكميات المشتراة علي نفس مستواها في سنة الأساس. أما رقم باش فيعبر عن أثر التغير في السعر فيما لو كانت الكمية المشتراة في سنة الأساس هي نفسها المشتراة في سنة المقارنة .مجـ ع١ ك٠ =مجـ ع٠ ك٠ مجـ ع١ ك١ =مجـ ع٠ ك١ولقد استمر الجدل حول أي المعادلتين أصلح للتطبيق حتى جاء أرفينج فيشر في العشرينيات من القرن الحالي واقترح رقماً قياسياً جديداً أسماه بالأمثل لأنه يجتاز اختبارين شكليين هما الانعكاس في الزمن والانعكاس في المعامل، وإن كان فيشر لم ينكر أن رقمه لا يجتاز الاختبار الدائري، فإنه برر ذلك بقلة أهمية هذا الاختبار. رقم فيشر عبارة عن الوسط الهندسي لكل من رقمي لاسبير وباش علي الصورة التالية :الرقم القياسي ونلاحظ أن أرفينج فيشر اهتم بالناحية الشكلية الرياضية وأهمل المعنى الاقتصادي فجاء رقمه خلو منه. وسوف يتناول الباحث فيما يلي كل من هذه

الاختبارات .إذا أخذت سنة الأساس كسنة مقارنة وسنة المقارنة كسنة أساس فإنه يتم الحصول علي ما يسمي بالبديل الزمني لرقم باش هو والبديل الزمني لرقم لاسبير.

يرجع استخدام الارقام القياسية الي اكثر من قرنين من الزمان حيث استخدمها الايطالي (كارلي) عام 1764م لمقارنة الاسعار في ايطاليا لسنة 1750م بالأسعار في سنة 1500م. ثم شاع استخدامها بصورة اوسع منذ ذلك التاريخ، حيث اهتمت الحكومات بتركيب وحساب بعض الارقام القياسية. ومن الامور الهامة عند تركيب الرقم القياسي اختيار فترة الاساس او مكان الاساس والتي تعتمد لتركيب الرقم القياسي، وعادة ما تكون فترة الاساس سابقة لفترة المقارنة، كما يجب فترة او مكان الاساس بحيث تكون متميزة بالاستقرار الاقتصادي وخالية من الاضطرابات الضيقة التي قد تتعرض لها الظاهرة كالحروب والأزمات ألاقتصادية كما لا يفضل ان تكون بعيدة جدا عن سنوات المقارنة. [1]

مجالات استخدام الأرقام القياسية :-

تستخدم في التطبيقات الاحصائية في مجال الدراسات الاقتصادية حيث يمكن خلالها التعرف علي الاحوال الاقتصادية للدول المختلفة من خلال دراسة التغيرات الاقتصادية في البلد او البلدان قيد الدراسة للمساعدة في التنبؤ بما يمكن ان يحدث للمتغيرات المختلفة في المستقبل. كما تستخدم لقياس ظواهر متعددة مثل مقارنة اسعار السلع الغذائية في سنة محددة بسنة اخري سابقة، او مقارنة انتاج قطاع اقتصادي معين في دولة ما بنظيره في دولة اخري، للوقوف علي التطور الذي طرا علي انتاج هذا القطاع عبر الزمن.

تستخدم في العلوم الاجتماعية والإدارية والزراعية بعمل المقارنات وقياس التغيرات. وهناك ارقام قياسية في ميادين مختلفة مثل الرقم القياسي لأسعار الجملة والرقم القياسي للصادرات والرقم القياسي للاستيراد. كما تؤخذ ارقام قياسية للانتاج الزراعي والانتاج الصناعي وتكاليف المعيشة .

---

[1] هايل عبد الحفيظ، مرجع سابق،ص101.

تركيب الأرقام القياسية :[2] يمكن التمييز بين صيغتين أساسيتين من صيغ الأرقام القياسية هما الصيغ البسيطة والصيغ المرجحة للأرقام القياسية.

الصيغ البسيطة هي:

- ❖ المناسيب: السعر من ابسط الامثلة للرقم القياسي وهو نسبة قيمة المتغير ويمثل سعر السلعة خلال فترة المقارنة الي قيمة نفس المتغير في فترة الاساس.
- ❖ الطريقة التجميعية البسيطة: في هذه الطريقة يكون الرقم القياسي عبارة عن مجموع أسعار أو كميات السلع في سنة المقارنة كنسبة مئوية من مجموع اسعارها وكمياتها في سنة الأساس.
- ❖ الوسط الحسابي لمناسيب الأسعار: وهو عبارة عن مجموع مناسيب أسعار السلع مقسوم علي عدد السلع.

الصيغ المرجحة للأرقام القياسية :

للتغلب علي مشكلة عيوب الطريقة التجميعية البسيطة يتم ترجيح أسعار أو كميات كل السلع باستخدام معامل معين. ويستخدم عادة كمية السلع المباعة أو سعرها خلال فترة الأساس أو فترة المقارنة أو سنة نموذجية (قد تكون متوسط عدد من السنوات) وهذه الأوزان تشير إلي الأهمية النسبية للسلعة. كذلك بالنسبة للأجور فان أجمالي الأجور المدفوعة في كل قطاع تعتبر أوزان مناسبة. وهناك صيغ للأرقام القياسية المرجحة تعتمد علي ما إذا كان سيستخدم كميات أو أسعار سنة الأساس او المقارنة أو السنة النموذجية. احتساب أسعار السلع والخدمات موضع الاختيار علي مدار الفترات المختلفة موضع القياس بما في ذلك اسعار سنة الاساس ويتم استخدام المعادلات الاحصائية التالية للوصول للرقم القياسي:

معادلة لاسبيرز[1]:

---

[2] احمد نور بسيوني، مرجع سابق،ص203

تقوم معادلة لاسبيرز لتقدير الرقم القياسي للاسعار علي اساس متوسط التغيرات في الاسعار بالنسبة لاسعار سنة الاساس مع ترجيح هذا المتوسط باستخدام كميات سنة الاساس او علاقة المزج بين السلع والخدمات لهذه السنة وذلك بالنسبة لأسعار سنة الاساس وسنة القياس ويحسب الرقم القياسي بالمعادلة :

الرقم القياسي = مج س ت ك/مج س ك x 100

حيث:

- ❖ س ت: تمثل اسعار السلع والخدمات في سنة القياس
- ❖ س: تمثل اسعار السلع والخدمات لسنة الاساس
- ❖ ك: تمثل كميات السلع والخدمات خلال سنة الاساس أو علاقة المزج النسبي لهذه السلع والخدمات خلال سنة الاساس

معادلة باش:

تقوم معادلة باش لتقدير الرقم القياسي علي اساس قياس متوسط التغيرات في الاسعار بالنسبة سنة الاساس مع ترجيح هذا المتوسط باستخدام كميات السلع والخدمات الخاصة بسنة القياس او علاقة المزج بين هذه السلع والخدمات الخاصة خلال هذه السنة. وعلي ذلك فان كميات السلع والخدمات او علاقة المزج بينهما الداخلة في القياس سوف تتفاوت من فترة لاخري تبعا لسنة القياس، وذلك عكس معادلة لاسبيرز التي تفرض ثبات علاقة المزج وارتباطها بسنة الاساس. وبناء علي ذلك فان معادلة باش تأخذ الصورة التالية:

الرقم القياسي = مج س ت ك ت / مج س ك ت x 100

حيث ان ك ت تمثل كميات السلع والخدمات خلال فترة القياس او علاقة المزج بينهما

---

[1] تعريب عصام مرعي،الاصول المحاسبية الدولية،لبنان دار زهران،1989،ص267

معادلة فشر :

تقوم معادلة فشر لتقدير الرقم القياسي للأسعار علي اساس تحقيق توازن بين كل من معادلتي لاسبيرز وباش باعتبار ان الرقم القياسي للأسعار هو المتوسط الهندسي لمعادلتي لاسبيرز وباش . وعلي ذلك فان المعادلة تأخذ الصورة التالية :-

الرقم القياسي = $\sqrt{(\text{مج س ت ك / مج س ك}) (\text{مج س ت ك ت / مج س ك ت})} \times 100$

معادلة الوزن الثابت[1]:

تقوم معادلة الوزن الثابت لتقدير الرقم القياسي للاسعار علي اساس تحديد كمية مزج معينة يتم الاتفاق علي انها النسبة الملائمة للعلاقة يبين كميات السلع والخدمات الداخلة في القياس: لذلك فان هذه المعادلة لا تختلف عن معادلة لاسبيرز كثيرا والاختلاف هو ان نسبة المزج قد تكون مماثلة لنسبة الخاصة بسنة الاساس او سنة القياس وعليه فان المعادلة تأخذ الصورة التالية:

الرقم القياسي = مج س ت ك م / مج س ك م x 100

حيث ان: ك م: تمثل نسبة المزج المختارة كأساس للترجيح .

استخدامات الأرقام القياسية:

تتنوع استخدامات صيغ الأرقام القياسية :-

- **الرقم القياسي لنفقة المعيشة:** يقيس هذا الرقم مدي التغير في مجموع السلع والخدمات المستهلكة من قبل افراد المجتمع سنويا. والتعبير عن ذلك في رقم واحد وهذا لا يعني البحث في الأرقام القياسية لآلاف السلع التي يستهلكها المجتمع فهذه عملية شاقة وغير عملية. فالأمر هنا يتعلق بصيغة رقم قياسي لأسعار التجزئة للسلع التي يتعامل بها الأفراد والآسر. مع إجراء عملية ترجيح مناسبة مبنية علي أساس أوزان يجري تحديدها وتغييرها بين فترة زمنية

[1] عصام مرعي ،المرجع السابق،ص169

وأخري، مع الأخذ في الاعتبار عادات وأنماط الاستهلاك التي تعتبر أبحاث ميزانية الأسرة أساس لتحديد اتجاهاتها.

- **الرقم القياسي لسعر المستهلك:** المستهلك هو عبارة عن وسيلة احصائية لقياس التغيرات في اسعار السلع والخدمات المشتراة من قبل المستهلك ومن الضرري ملاحظة ان التغيرات في اسعار المستهلك تتأثر بعدة عوامل من اهمها اسعار ألتجزئة اما العوامل الاخري فهي المتعلقة بالمتغيرات في نوعية وكمية السلع والخدمات والمبالغ التي صرفت عليها.وعلية فان الرقم القياسي لسعر المستهلك هو مقياس التغيرات في تكلفة المعيشة، كما يختلف الرقم القياسي لسعر المستهلك عن الرقم القياسي لسعر التجزئة. حيث ان الاخير يتعلق بأسعار جميع السلع التي تدخل ضمن تجارة التجزئة. بينما يرتكز الاهتمام بالرقم القياسي لسعر المستهلك علي السلع والخدمات المشتراة من قبله، حيث تقتصر فقط علي قياس التغير خلال الفترة الزمنية المحددة، في تكلفة مجموعة ثابتة من السلع والخدمات تسمي سلع المستهلك.

يستخدم الرقم القياسي لسعر المستهلك علي نطاق واسع كمؤشر لاتجاهات التضخم والانكماش الاقتصادي. كما يستخدم من قبل عامة الناس كدليل يسترشدون به فيما يتعلق بميزانية الاسرة ، ومصادر التمويل. اضافة الي استخدامه كقياس للتغيرات في القوة الشرائية للعملة. اما في مجال الحسابات القومية فيستخدم كعامل تخطيط لاستنباط تقديرات السعر الثابت للإنفاق الخاص وما يتعلق من مكوناته.

- **الرقم القياسي لأسعار الجملة[1]:** ان الارقام التي تستخدم هذا المعيار هي اسعار السلع المتبادلة في حصص منظمة وأسواق منتظمة وأسعار المنتج والتغيرات. والتغير المقاس للأسعار هنا يكون سعر سلعة واحدة او مجموعة من السلع او خليط من اسعار السلع.

[1] محمد مطر،مفهوم القياس المحاسبي،الشركة العربية للتسويق،1995،ص211

ويقتضي الرقم القياسي لأسعار الجملة اجراء مسوحات بالعينة كما هو الحال بالنسبة لأسعار المستهلك او نفقة المعيشة. ولأهمية هذا الرقم يلجا الاحصائيون عادة علي مسح أسعار 2600 سلعه في منتصف كل شهر، وتحسب الأرقام القياسية منفصلة للسلع حسب تصنيفاتها. ومن أهم التصنيفات المتبعة التصنيف حسب المراحل العملية للسلعة ، حيث تقسم السلع إلي سلع مواد خام، سلع وسيطة، وسلع نهائية. وهناك تصنيف إنتاج الحبوب الزراعية الذي يقسم إلي السلع الطازجة والدواجن والثروة الحيوانية. ويحسب الرقم القياسي لأسعار الجملة بطريقة الوسط الحسابي المرجح لمناسيب الأسعار باستخدام قيم سنة المقارنة كأوزان ترجيحية.

- **الرقم القياسي للإنتاج:** يعبر عن التغيرات التي تحدث في كميات الانتاج الكلي بالنسبة للاقتصاد القومي او بالنسبة لقطاع او صناعة منفردة من القطاعات او الصناعات التي يتكون منها الاقتصاد القومي. وذلك من خلال فترة معينة تحدد بسنة او بعدة سنوات وعليه فانه يوجد رقم قياسي للإنتاج الزراعي او الصناعي.
- **الرقم القياسي للصادرات** : هو مؤشر لقياس التغير في القيمة الكلية لمجموعة مختارة ممثلة من الصادرات في سنة معينة بالمقارنة بالقيمة المناظرة لها سنة الأساس.ويتم تركيب الرقم القياسي باستخدام صيغة لاسبيرز للرقم القياسي للكميات. وذلك لكل مجموعة من المجموعات السلعية الرئيسية للصادرات.
- **الرقم القياسي للاجور:** يستخدم هذا الرقم لتبيان مدي التغير الذي حصل علي مستوي الاجور في فترة معينة مقارنة بفترة زمنية اخري. ويتم تركيب هذا الرقم من خلال الخطوات التالية:

1. يحسب منسوب الاجور وهو عبارة عن نسبة متوسط الاجر في فترة المقارنة علي متوسط الاجر في فترة الاساس. وذلك لكل قسم من اقسام النشاط الاقتصادي علي حده.

2. يحسب المتوسط المرجح لمناسيب الاجور، ويستخدم لغرض الترجيح. واوزان توضح الاهمية النسبية لكل قسم من اقسام النشاط الاقتصادي وهي عبارة عن اجمالي الاجور المدفوعة في فترة الاساس باعتبار انها تمثل فترة استقرار يفترض عند اختيارها اقل احتمال لانتقال العمال من صناعة او حرفة الي صناعة او حرفة اخري.

في رأي الباحث وبالرغم من اختلاف طرق اعداد الارقام القياسية ولكن استخدام أي منها عند اعداد الرقم القياسي من اجل استخدامه في تعديل القوائم المالية هو افضل بكثير من عدم تعديل القوائم ألمالية ذلك وحسب اعتقاد الباحث انه يؤدي الي اظهار قوائم مالية هي اقرب للدقة كما انه يؤدي الي المحافظة علي راس مال المشروعات مما يضمن استمراريتها.

المبحث الثالث

أساليب علاج التضخم

يمكن علاج التضخم إما بواسطة السياسة المالية بأدواتها المختلفة وعن طريق السياسة النقدية بأدواتها المختلفة ويمكن إيجاز هذه الإجراءات في كل من السياسات السابقة بعد التعرف على السياسة النقدية والسياسة المالية

طريقة السياسة النقدية وأدواتها[1]:

أولاً: السياسة النقدية

تعرف بأنها تلك السياسة ذات علاقة بالنقود والجهاز المصرفي والتي تؤثر على عرض النقود إما بزيادة حجمها أو الإقلال منها والسياسة النقدية المضادة إلى التضخم هي التي تقوم على تقليص كمية النقود انكماش في الائتمان المصرفي بواسطة الأدوات التالية:-

1. **سعر أو معدل الفائدة:** وهو السعر الذي تتعامل فيه البنوك التجارية مع الأفراد أي ما هو يحصل عليه الأفراد مقابل مدخراتهم لدى البنوك التجارية.

تلتزم البنوك التجارية بالحد الأعلى بنسبة الفائدة التي يحددها البنك المركزي وهو الوحيد الذي له الصلاحية (الحق) في تغيير هذا السعر في حالة التضخم حيث يتم امتصاص الكتلة الزائدة من السيولة عن طريق أسعار الفائدة على الودائع للأفراد أو المؤسسات لإيداع أموالهم.

2. **سعر أو معدل الخصم:** وهو السعر الذي تتعامل به البنوك المركزية مع التجارية وهو أعلى بقليل من معدلات الفائدة حتى تستطيع البنوك التجارية تحقيق بعض الربح المادي.

3 . **نسبة الاحتياط القانوني:** وهي النسبة التي لابد أن يحتفظ بها البنك التجاري من كل وديعة تودع فيه وهي على شكل نقود سائلة لدى البنك المركزي ولا يحصل مقابلها على فائدة

[1] عبدالله حربي، التضخم واساليب علاجه،الشبكة العنكبوتية.المجلة العلمية للاقتصاد ،جامعة قاريونس

4 . **عملية السوق المفتوحة:** ويتمثل ذلك في قيام البنك المركزي شراء أو بيع سندات الحكومة من البنوك التجارية بهدف الرفع من احيتاطياتها النقدية لتمكينها من الاقتراض أما إذا اودع البنك المركزي السندات إلى البنوك التجارية مما يؤدي إلى تقليص احيتاطياتها النقدية وبتالي امتصاص الكتلة الزائدة تساعد أدوات السياسة النقدية علي التحكم في كمية النقود المعروضة إما بزيادتها في حالة الانكماش أو تقليصها في حالة التضخم إذن تعتبر وسيلة هامة من وسائل التحكم في التضخم[1] .

ثانيا : الطريقة الثانية لعلاج التضخم والتي تتمثل في السياسة المالية وأدواتها:-

يقصد بالسياسة المالية سياسة الحكومة في تحديد المصادر المتلفة للأدوات العامة للدولة وتحديد أهمية هذه المصادر من جهة وتحديد الكيفية التي تستخدم بها من جهة أخرى لتمويل الإنفاق العام بحيث تحقق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية لدولة وأهم أدواتها هي :

1. **الضرائب بكافة أنواعها:** مثل ضرائب الشركات والرسوم الجمركية الغير المباشرة على السلع المحلية أو المستوردة وتحد سياسة الحكومة الضريبة وما يتناسب مع أهدافها العامة التي تعكس إستراتجية الحكومة.

الجداول المختلفة لضريبة الدخل تعتبر من الأدوات الهامة التي يمكن أن تلعب دوراً مميزا في إعادة توزيع الدخل القومي بالإضافة إلى اعتبارها أداة هامة لحماية المنتجات المحلية والصناعات الوطنية الناشئة.

2 . **الإنفاق الحكومي:** فحجم الإنفاق الحكومي وكيفية توزيع مستوى النشاط في كل القطاعات الاقتصادية وما يرتبط به من نشاطات إنتاجية أخرى أي تحويل النفقات الحكومية عن طريق زيادة الضرائب أو لتقليل النفقات الحكومية بالقدر الذي يضر بالنشاط الاقتصادي أو تأجيل بعض مشروعات الاقتصادية.

---

[1] علي السالوسي، مرجع سابق،ص153.

3 . **الدين العام:** تعتبر سياسة الدولة تجاه الدين العام من حيث حجمه ومعدلات نموه وسبيل الحصول عليه من الوسائل المهمة في التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي، أما إذا كانت الموازنة العامة تحقق فائض فإن حجم هذا الفائض يمكن أن يؤثر بصفة مختلفة على الاقتصاد الوطني.

توجد إجراءات أخرى لمعالجة التضخم منها:-

- ❖ الرقابة المباشرة على الأسعار بوضع حد أقصى وحد أدنى لها و استخدام نظام البطاقات في توزيع السلع الضرورية.
- ❖ إنتاج بعض السلع الضرورية على حساب بعض السلع الكمالية.
- ❖ الرقابة على الأجور فهي ضرورية لإنفاق الأسعار والأجور وكذلك تخفيض القيود على الواردات يساعد في زيادة عرض السلع الأساسية وتخفيض الضغوط التضخمية ومن الإجراءات التي تساعد على علاج التضخم رفع الكفاءة الإنتاجية بشكل عام وزيادة حجم الادخار القومي.

العلاقة بين التضخم وأسعار العملات :-

سعر الصرف : يقصد بها ذالك المعدل الذي يتم علي اساسه تبادل عملة دولة ما ببقية عملات دول العالم. أي عدد الوحدات التي يمكن مبدلتها من عملة دولة ما لوحده واحده من العملة الاجنبية.

التضخم مصطلح اقتصادي معاصر لم يعرفه فقهاء العرب القدامه لذا ليس له تعريف عندهم. وتعددت التعريفات التي تعتبر معاصره وذالك نظرا لتعدد الزوايا التي ينظر اليه منها[1].

تتأثر اسعار الصرف بعوامل ابرزها [2]:-

1. ارتفاع معدلات الصرف للعملات الاجنبية الامر الذي يؤدي الي انخفاض العملة الوطنية تجاه هذه العملات.

---

[1] خالد احمد سليمان شبيكة،مرجع سابق ،ص8.

[2] حمدي عبد العظيم ، سياسة الصرف وعلاقتها بالموازنة العامة للدولة ، القاهرة الدار الجديدة للنشر والتوزيع ، 1987، م ، ص 3

2. تراجع الصادرات وانخفاض اسعارها يؤثر علي حجم التدفقات من العملات الاجنبية الداخلة للبلد.
3. الحروب والكوارث الطبيعية المؤثرة في الاقتصاديات الوطنية للدول اذ يؤثر ذلك في اختلاف قوة الاقتصاد الوطني الامر الذي يؤدي الي انخفاض قيمة العملة تجاه العملات الاخري.
4. معدل التضخم يؤدي ارتفاعه الي انخفاض قيمة العملة الوطنية حيث يتم استبدال عدد كبير من الوحدات بعدد قليل من العملات الاخري.
5. الديون الخارجية العامة حيث تعتبر واحد من الاعباء التي تثقل كاهل الاقتصاد الوطني فضلا عن جدولة الديون وسداد فوائد الديون علي الاقساط. الامر الذي يجعل الدول تقوم بسداد الفوائد على الاقساط مما يؤدي الي اختلال العملة الوطنية تجاه العملات الاخري[1].

وتعتبر اسعار الصرف الموازية لأسعار الصرف الرسمية واحدا من المؤشرات الاقتصادية والمالية المعبرة عن متانة الاقتصاد لأي دولة سواء كانت من الدول المتقدمة او النامية، وتتأثر اسعار الصرف بعوامل سياسية واقتصادية متعددة. من بين العوامل الاقتصادية التضخم ومعدلات الاسعار للفائدة السائدة في السوق. اللذان يعكسان اثرهما في سعر الصرف للعملة الوطنية في السوق الموازية لسعر الصرف الرسمي الوطني. وسعر الصرف هو علاقة التحويل بين العملات ويعتمد ذلك علي علاقة العرض والطلب بين عملتين. وسعر الصرف الاجنبي هو سعر وحدة عملة البلد مع سعر وحدة عملة مقابلة لدولة اخري. وهناك نوع من سعر الصرف اسعار الصرف الثابتة وأسعار الصرف الحرة، أسعار الصرف الثابتة ويتم تحديدها في ضوء بعض الاسس التي تحددها الادارة الرسمية في الدولة ولا تتغير هذه العلاقة بين العملتين الاضمن هوامش محدودة جدا. اما سعر الصرف الحر هو الذي تتغير

(1) ds pac.atsut uniresity. مكتوب بواسطة عبد الكريم م1/www.my.mec.biz/t11366.html. http;/9alam.com/ommmunh

فيه اسعار الصرف للعملة الوطنية تجاه العملات الاخري بناء علي العلاقة بين العرض والطلب علي العملة في سوق النقد.[2]

المحاسبة عن التضخم تدور حول تعديل بنود القوائم المالية من القيمة التاريخية إلى قيمتها الحاضرة عند إعداد هذه القوائم وتختلف إجراءات التعديل ونتائجه بحسب الطريقة التي تتبع في عملية التعديل حيث يعرف الفكر والتطبيق المحاسبي طريقتين للتعديل هما:-

1. طريقة التكلفة التاريخية المعدلة.
2. طريقة التكلفة الجارية.

أولاً : طريقة التكلفة التاريخية المعدلة (الأرقام القياسية للأسعار) وتقوم على التفرقة بين البنود النقدية والبنود غير النقدية :-

أ/البنود النقدية:

تتمثل في المبالغ النقدية والحقوق والإلتزامات التعاقدية بمبلغ ثابت أي أنها ستصفي تحصيلاً وسداداً بنفس عدد الوحدات النقدية التي حدثت بها بصرف النظر عنها عن ما حدث في قوتها الشرائية من نقص بسبب التضخم مثل المدينين والدائنين والإستثمارات المالية ذات العائد الثابت وقيمة رد ثابتة مع تسويتها بالإضافات النقدية على مدار العام مثل إيراد المبيعات وغيرها وكذا بإستخدامات النقدية على مدار العام وهذه البنود النقدية يؤدي إمتلاكها إلى حدوث خسائر تتمثل في إنخفاض القوة الشرائية للوحدات النقدية التي تمت بها كما يؤدي الإلتزام بها "مثل الدائنين " إلى مكاسب نقدية لردها بنفس العدد الذي حدثت وقيمته أقل من القيمة التي أخذت بها[1].

وهذه البنود يعد بها قائمة مستقلة لتحديد مكاسب وخسائر القوة الشرائية عن طريق ضرب قيمة البند التاريخية في الرقم القياسي للأسعار في تاريخ إعداد القوائم المالية وقسمة الناتج على الرقم

---

[2] عبدالله حربي – ارشيف الاقتصاد والاعمال –التضخم انواعه –اسبابه –طرق علاجه .

[1] طلال إبراهيم: مرجع سابق ، المجلة العربية.

القياسي للأسعار عند حدوث البند وبطرح الناتج من قيمة البند التاريخية يظهر مكسباً إذا كان البند يمثل إلتزاماً نقدياً كالدائنين وخسارة نقدية إذا كان البند يمثل موجوداً نقدياً كالمدينين ثم يرحل الصافي مكسباً أو خسارة والذي يظهر في نهاية قائمة مكاسب وخسائر القوة الشرائية للنقود إلى قائمة الدخل بعد تحديد صافي الربح من النشاط ، كما تظهر البنود النقدية التي تمثل إضافات أو إستخدامات للنقدية " الإيرادات والمدفوعات " معدلة في قائمة الدخل، أما في قائمة المركز المالي فإن هذه البنود النقدية تظهر بعددها أي قيمتها التاريخية بدون تعديل لأنها قانوناً وفي جميع الدول سوف تحصل أو تسدد بنفس عدد الوحدات النقدية التي حدثت بها النقدية.

ب/البنود غير النقدية:

تتمثل في جميع البنود بخلاف البنود النقدية مثل المخزون السلعي والأصول الثابتة فإن أسعارها سوف تتأثر بالتضخم إرتفاعاً وبالتالي يتم تعديلها بإستخدام الأرقام القياسية للأسعار كالآتي[1]:

قيمة البند المعدلة =

$$\frac{\textbf{القيمة التاريخية الأساسية} \times \textbf{الرقم القياسي للأسعار في تاريخ إعداد القوائم المالية}}{\textbf{الرقم القياسي للأسعار في تاريخ حدوث البند}}$$

وتظهر التكلفة المعدلة لكل بند منها في قائمة المركز المالي، ومن المعروف أن رأس المال والذي يمثل صافي الأصول فسوف يرحل معدلاً هو الآخر نتيجة لما حدث في الأصول والخصوم من تعديلات.

[1] عبد الله حربي الشبكة العنكبوتية،سبق ذكرها .

إيجابيات وسلبيات طريقة التكلفة التاريخية المعدلة [2] :

الإيجابيات:

1. تصبح القوائم المالية المعدلة أكثر ملاءمة لإتخاذ القرارت والرقابة عليها.
2. تسهيل عملية المقارنة بين الشركات التي حصلت على موجوداتها في فترات زمنية مختلفة.
3. المساهمة بشكل أفضل في إمكانية تقييم أداء الإدارة وقدرتها على إتخاذ القرارت في الأوقات المناسبة مع الأخذ بعين الإعتبار معدلات التضخم وما تتركه من أثار على الأوضاع المالية للشركات.
4. تساعد هذه الطريقة في إثبات الوحدات النقدية في القوائم المالية بالقوة الشرائية الحالية لها.
5. إمكانية إستبعاد أثار التضخم وما تسببه هذه الأثار من تشويه في القوائم والنسب المالية.
6. إن هذا النموذج يتوفر فيه تحقيق معيار الفائدة من إعداد القوائم المالية حيث أنه:

أ. يقدم معلومات واقعية.

ب. يقدم معلومات ملائمة للأغراض المختلفة.

ج. يقيس أرباح وخسائر القوة الشرائية.

د. يقيم معدلات عائد في إستثمار أكثر صدقاً.

السلبيات:

1. عدم تعويض النفقات الزائدة لإعداد القوائم المالية على أساس التكلفة التاريخية المعدلة بالمنافع المتوقعة من إستخراج المعلومات المالية والإفصاح عنها.
2. قد تؤدي هذه العملية إلى اللبس وعدم فهم طبيعة المعلومات المالية وعدم المقدرة على التفرقة بينها وبين المعلومات المعدة طبقاً للأساس التاريخي.

---

[2] محمد حلمي الجيلاني،محاسبة التضخم،مرجع سابق ، ص 78.

3. لا تخلو عملية إعادة تقويم العناصر النقدية وحساب مكسب وخسائر التقلبات في القوة الشرائية من العيوب والقصور الموجود في أساس التكلفة التاريخية.
4. تعتبر مكاسب القوة الشرائية من العناصر النقدية مضللة حيث أنها لا تدل على نجاح الإدارة كما لا يمكن إعتبارها مصدراً للأموال متاحاً للإستخدام في شراء اللات أو ممتلكات أو توزيع أرباح نقدية على المساهمين.
5. يكون من الخطأ إفتراض تساوي آثار التضخم على كافة الشركات وأنواع الأصول والخصوم.
6. المعلومات التي ينتجها هذا النموذج تضلل رقم الدخل الأصلي فمثلاً الشركات ذات المديونية الأكبر تبدو بوضع أفضل على الرغم أن هذا لا يعني أن إدارة الوحدة الإقتصادية جيدة.

ثانياً: طريقة التكلفة الجارية [1] :-

يعكس هذا النموذج التغيرات التي تحدث في الأسعار الخاصة لعناصر القوائم المالية " بالتحديد الأصول " لذا يعرف هذا النموذج أحياناً با لمحاسبة عن التغيرات في الأسعار الخاصة، وعند استخدام هذا النموذج يتم تعديل القيم التاريخية للعناصر غير النقدية لتعبر عن قيمتها الجارية السائدة في تاريخ إعداد القوائم المالية أما العناصر النقدية فلا يتم تعديلها وذلك لأنها تعكس تماماً قيمتها الجارية في تاريخ إعداد القوائم المالية لهذا فإن هذا النموذج لا يعترف بمكاسب أو خسائر القوة الشرائية للعناصر النقدية بل يركز على مكاسب أو خسائر حيازة العناصر غير النقدية التي تحقق نتيجة لتغير أسعارها الخاصة.

وتحدد هذه المكاسب أو الخسائر عن طريق إستخدام الأسعار الخاصة لتعديل عناصر القوائم المالية مع ملاحظة :

- إذا تم إستخدام أسعار الشراء كأساس للتعديل فإن هذا النموذج يعرف بإسم التكلفة الإستبدالية.

[1] محمد عبد الحليم عمر:، مرجع سابق ، ص 74.

❖ إذا تم إستخدام أسعار البيع كأساس للتعديل فإن هذا النموذج يعرف بإسم صافي القيمة البيعية.

وفيما يلي عرض لهذين النموذجين:

1/ نموذج التكلفة الإستبدالية:

يستخدم هذا النموذج أسعار الشراء " سعر دخول الأصل " كأساس لتعديل عناصر البنود غير النقدية مثل الأصول الثابتة والمخزون وذلك للحصول على التكلفة الإستبدالية أو تكلفة الإحلال لتلك العناصر حتى تعبر عن قميتها الجارية في تاريخ تعديل القوائم المالية. [1]

على سبيل المثال لو أردنا إستبدال أحد الأصول فما هي التكلفة الجارية والتكلفة الممكن تحملها للحصول على أصل مشابه جديد له نفس العمر الإنتاجي ونفس الطاقة الإنتاجية ونفس المواصفات؟ وتقوم فكرة نموذج التكلفة الإستبدالية من جانبين هما:

❖ الجانب الأول: هو تأكيد لفرض الإستمرارية الذي تقوم عليه الوحدة المحاسبية في كونها مستمرة في أعمالها إلى أجل غير مسمى مما يتطلب ذلك إستبدال أصولها الحالية بأخرى مماثلة لها وذلك لضمان الإستمرارية.

❖ الجانب الثاني: يعتقد أنصار هذا النموذج أنه بما أن الأصول تمثل الطاقة الإنتاجية للوحدة المحاسبية فإنه يجب عليها المحافظة على تلك الطاقة.

أهداف نموذج التكلفة الإستبدالية:

1. إمكانية قيام الوحدة المحاسبية بإستبدال موجوداتها الحالية بأخرى مماثلة لها تماماً والهدف من ذلك توفير مقابلة سليمة لبنود الإيرادات والمصروفات للوصول إلى صافي دخل موضوعي مع الأخذ في الإعتبار ظاهرة التطورات التكنلوجيا حيث أوضح swanson بأن تلك التطورات قد

---

[1] المرجع السابق نفسه.ص165

ينتج عنها زيادة في الطاقة الإنتاجية للموجودات أو في عمرها الإنتاجي بحيث تتضمن أسعار الموجودات المماثلة تكلفتين إحداها تكلفة الموجودات الجديدة بنفس مستوى التطور التكنولوجي للموجودات القديمة والأخرى هي تكلفة التطورات التكنولوجية، لذا يرى Swanson ضرورة طرح تكلفة التطورات التكنولوجية من سعر الشراء الحالي لكي لا تظهر تكلفة الموجودات الممتلكة بتكلفة إقتناء الموجودات الأكثر تطوراً.

2. إن إمكانية قيام الوحدة المحاسبية بإستبدال موجوداتها يساعدها في المحافظة على الطاقة الإنتاجية لها وبما أن الموجودات تمثل موارد إقتصادية لها منافع مستقبلية لذلك فإن نموذج التكلفة الإستبدالية يهدف إلى المحافظة على هذه الموارد التي تعبر عن الطاقة الإنتاجية في المنشأة أي المحافظة على رأس المال.

تكون معالجة المكاسب أو الخسائر الناتجة من حيازة " إحتفاظ " المنشأة بالعناصر غير النقدية :-

1/ مكاسب أو خسائر الحيازة المحققة:

وهي التي يتم الإعتراف بها عندما يتم التخلي عن الموجودات التي تغير سعرها " لا تتحقق إلا عن بيع الأصل" وتتحدد قيمتها بإيجاد الفرق بين التكلفة الجارية للأصل في تاريخ البيع وبين تكلفته التاريخية.

2/ مكاسب أو خسائر الحيازة غير المحققة:

وهي التي يتم الإعتراف بها طالما أن المنشأة محتفظة بالموجودات التي تغيرت أسعارها وتعد مكاسب أو خسائر الحيازة المحققة وغير المحققة تعديلاً للمحافظة على رأس المال بدلاً من وصفها على أنها جزء من الدخل.

إذ يرى البعض أن إظهار هذه المكاسب والخسائر في قائمة الدخل سيؤدي إلى تشويه رقم صافي الدخل بينما يفضل البعض الآخر إعتبارها جزء من صافي الدخل وذلك لإستفادة المنشأة من زيادة أسعار موجوداتها.

مزايا نموذج التكلفة الإستبدالي:

1. الفصل بين الدخل التشغيلي ومكاسب أو خسائر حيازة العناصر غير النقدية مما يؤدي ذلك إلى موضوعية تقييم الأداء وإعداد موازنات تخطيطية أكثر دقة. ة[1]
2. استخدام هذا النموذج لا يعني الإستغناء عن التكلفة التاريخية بل أنه يساعد في توفير معلومات إضافية وأكثر فائدة وملائمة لمتخذي القرارات.
3. استخدام هذا النموذج يفيد في إجراء المقارنات بيم قيم موجودات المالكين المختلفين وبذلك فهو يبين التغيرات الحاصلة على أسعار الموجودات خلال الفترة.
4. بإستخدام هذا النموذج يتم التخلي عن مبدأ تحقق الإيراد حيث يتم الإعتراف بأي تغير في القيمة التي يحدث فيه دون تأجيل ذلك إلى حد إتمام عملية الإيراد.
5. إعتماد هذا النموذج في عمليات القياس ينتج عنه بيانات قابلة للتفسير والفهم من قبل المستخدمين.

عيوب نموذج التكلفة الإستبدالية:

1. يعتمد على التقديرات الشخصية في عمليات التقييم وخاصة عندما لا يتوفر سوق يمكن عن طريقه استبدال الوجودات المستخدمة.

[1] محمد السيد محجوب: محاضرات عن محاسبة التضخم ، 1985م.

2. يتجاهل هذا النموذج أثار تغير القوة الشرائية في البنود النقدية وكذلك تغيرات القوة الشرائية العامة مما يؤدي ذلك إلى صعوبة في إجراء المقارنات.

3. من أبرز الإنتقادات الموجهة لهذا النموذج بأن أرقامه غير موضوعية وليست مثل أرقام التكلفة التاريخية.

2/ نموذج صافي القيمة البيعية:

يستخدم هذا النموذج أسعار البيع (سعر خروج الأصل) كأساس للتعديل ويطلق عليه أيضاً إسم (صافي القيمة القابلة للتحقق) وتنتج هذه القيمة من الفرق بين المبلغ المقدر الذي يستلمه المالك من البيع المباشر للأصل ناقصاً التكاليف المرتبطة بعملية البيع والتي يتحملها المالك.

أي إذا أرادت الشركة تقييم أصولها وفقاً لهذا النموذج فإنه يجب عليها تقدير المبلغ الذي تستطيع به بيع أصولها في السوق بالأسعار الجارية ويطرح من هذا المبلغ المصروفات التي ستتحملها الشركة من جراء عملية البيع.

التقييم وفقاً لهذا النموذج يساعد المنشأة عى التكيف مع الظروف الجارية ومسايرتها ككيان يعيش في السوق ويتعامل معه أما بقية إجراءات استخدام هذه الطريقة فلا تختلف عن محاسبة التكلفة الجارية ومحاسبة التكلفة الإستبدالية ، هذا مع ضرورة الإشارة إلى أنه في التطبيق تستخدم بعض الدول الطريقتين معا فيما يعرف بطريقة التكلفة الجارية المعدلة.

طرق المعالجة المحاسبية:

1/ التكلفة التاريخية المعدلة:

الإيجابيات:-

1. تجعل القوائم المالية أقرب للدقة.

2. تسهيل عملية المقارنة بين الشركات التي حصلت على موجوداتها خلال فترات زمنية مختلفة.
3. المساهمة أفضل في طريقة تقييم أداء الإدارة.
4. تساعد في إعمار الوحدات النقدية في القوائم المالية بالقوة الشرائية المالية لها.
5. إمكانية إستبعاد أثار التضخم بالنسبة للقوائم المالية.
6. يساند في تقديم معلومات واقعية وملائمة للأغراض المختلفة.
7. يقيس أرباح وخسائر القوة الشرائية.

السلبيات :-

1. عدم تعويض النفقات الزائدة لإعداد القوائم المالية على أساس التكلفة التاريخية المعدلة.
2. قد تؤدي هذه العملية للبس وعدم فهم طبيعة المعلومات المالية وعدم التفرقة بينها وبين المعلومات المعدة طبقاً للتكلفة التاريخية.
3. لا تخلو من العيوب الموجودة في التكلفة التاريخية.
4. تعتبر مكاسب القوة الشرائية مضللة حيث أنها لا تدل على نجاح الإدارة كما لا يمكن إعتبارها مصدراً للأموال متاحاً للإستخدام في شراء الألات أو الممتلكات أو يوزع كأرباح نقدية للمساهمين.
5. يكون من الخطأ إفتراض تساوي التضخم في كافة الشركات وأنواع الأصول والخصوم.

تختلف اسباب التضخم ويعتقد الباحث بأنه يجب ان تكون المعالجة حسب النماذج المحاسبية المناسبة لكل منشأة اما في حالة امكانية معالجة التضخم بتدارك مسبباته ووجود امكانية لمعالجته في الدولة المعينة وخلال الفترة الزمنية المعينة، في تلك الحالة فان الباحث يري انه يمكن ارفاق مذكرة مع القوائم المالية لتوضيح مدي تأثير تلك التقارير والقوائم بالتضخم مع وضع نسبة مئوية معقولة من

صافي الربح لتلافي ذلك الضرر الذي طرأ علي القوائم المالية. مع الافصاح التام بمذكرة مرفقة توضح ذلك الإجراء الذي تم .

الفصل الثالث

الاطار النظري للقوائم المالية

يتناول الباحث في هذا الفصل الاطار النظري للقوائم المالية من خلال المباحث التالية:

- **المبحث الأول:** مفهوم القوائم المالية.
- **المبحث الثاني:** المحاسبة كنظام للمعلومات.
- **المبحث الثالث:** طرق عرض القوائم المالية في ظل التضخم.

المبحث الأول

مفهوم القوائم المالية

المبادئ المحاسبية لايتم اكتشافها مثل المبادئ في العلوم الطبيعية والرياضية انما هي تنشا ثم يتم تطويرها واصدارها والاتفاق عليها ومن ثم فان مصداقية المبادئ المحاسية تعتمد علي الاحتراف والقبول العام لها والذي يعتمد بدوره علي معايير عديدة مثل الجدوى والمنفعة والملائمة وامكانية الاعتماد فضلا عن امكانيات التكلفة والمنفعة[1]

اعتبار ان المحاسبة نشاط خدمي فإنها ترتبط بالبيئة الاقتصادية التي تعمل فيها وباحتياجات المستخدمين للمعلومات المحاسبية ،التي تهدف الي تلبية المجتمع ومن ثم فان ممارسات المحاسبة تتأثر وتتطور تبعا للتغيرات في البيئة الاقتصادية وفي احتياجات المستخدمين من المعلومات[2] .

(ظهرت الحاجة للمحاسبة في القرون الوسطي أي منذ القرن الثالث عشر نتيجة ظهور المعاملات التجارية واستخدام النقود كوسيلة لقياس قيم هذه المعاملات) [3] حيث كانت المشروعات الفردية تمثل الشكل القانوني السائد في ذلك الوقت . وقد ظهر التطور في المدن الايطالية خلال مايطلق عليه فترة النهضة الاوربية، وقد كانت نشأة مسك الدفاتر والقيد المزدوج في الواقع وليدة الحاجة لمسك دفاتر يتلائم مع التطورات الهامة التي حدثت خلال تلك الحقبة في مجالات التجارة والصناعة والصيرفة، فقد ادى تزايد حجم النشاط والتوسع في استخدام الائتمان الي تزايد الحاجة الي وجود طريقة ملائمة لتتبع الاصول والالتزامات، وكان في ذلك الوقت لم يكن الاهتمام منصب في معرفة وقياس الربح اذ كان يتم قياس الربح لكل عملية منفصل عن العمليات الاخرى فتحسب تكاليف

---

[1] محمد سامي راضي ، مرجع سابق ، ص 28 .

[2] حنان حلوان، التطور المحاسبي، مرجع سابق،ص117

[3] حلمي محمود نمر ، نظرية المحاسبة ، مرجع سابق ، ص 38.

العملية ويتم تحديد الربح لها ولعل ذلك يرجع الي ان المنشات في ذلك الوقت كانت فردية، وكانت اغلب الشركات تكون من اجل هدف معين فإنها كانت اقرب الي ما يعرف اليوم بشركات المحاصة لذلك لم يكن قياس الربح الدوري مهما. لذلك فان الانشطة الاقتصادية حتي نهاية القرن الثامن عشر كانت مزاولتها من خلال منشآت صغيرة الحجم او فردية، وفي ظل هذه الظروف البيئية فان المستخدمين الملاك لم يكونوا في حاجة الي معلومات دورية لتقييم اداء المنشأة لأنهم كانوا علي صلة مباشرة بالنشاط اليومي لمنشأتهم[1] .

النظام المحاسبي بصفة عامة مجموعة من الاشياء المادية والمعنوية التي تهدف من خلال العلاقات بينها الي تحقيق غرض معين سواء كان ماديا او معنويا[2] .

من اجل توفير معلومات مالية مفيدة عن مشروعات الاعمال المختلفة فانه من الضروري وجود بعض الوسائل والإجراءات والنماذج والطرق لتسجيل ما يقوم به المشروع من انشطة تسجل يوميا، ويلي ذلك تلخيص نتائج ذلك التسجيل في تقارير محاسبية. يتكون النظام المحاسبي للمشروع من وسائل وطرق وإجراءات ونماذج مستخدمة في تسجيل وتلخيص الانشطة المالية للمشروع، وعليه فان الوظيفة الاولي في المحاسبة هي توفير التسجيل المنتظم للعمليات والأنشطة اليومية للمشروع في شكل نقدي. والنظام المحاسبي يهتم في تسجيل العمليات التي تمت فعلا ولا يعبر عن الرغبات والتحسينات التي تمت أو الرؤى المستقبلية فهو فقط يقوم بتسجيل العمليات والأحداث الاقتصادية من واقع مستندات مؤيدة للعملية معبرا عنها بوحدات نقدية. اما الوظيفة الثانية للنظام المحاسبي بعد وظيفة التسجيل هي تبويب الاحداث والعمليات المحاسبية الي مجموعات مترابطة وتساعد عملية التبويب في اختصار كميات كبيرة من التفاصيل وتجميع البيانات في شكل وحجم يمكن استخدامه. ثم تأتي عملية

---

[1] حلمي نمر ، المدخل في المحاسبة المالية، القاهرة دار النهضة العربية،ص3.

[2] عبد الحي مرعي ، محاسبة التكاليف لأغراض التخطيط والرقابة، مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية 1972 ، ص79 .

التلخيص للمعلومات المحاسبة في صورة نافعة ومفيدة في شكل تقارير مالية، ويتم تصميمها بصورة تفي بالاحتياجات من المعلومات للجهات المختلفة التي تستخدم تلك المعلومات.

يتم استخدام المعلومات المحاسبية تبعا لخطواتها السابقة في عمل المقارنات والقياس بجانب الاستخدامات العادية للتنبؤ بالمستقبل والمساعدة في اتخاذ القرارات المختلفة. ولكن عندما يتم عمل المقارنات بين السنوات قد يعطي مؤشرات غير حقيقية أو غير دقيقة وذلك من خلال ظهور دلالات في عمل المقارنات بوحدات نقد متشابهة في تسميتها ولكنها مختلفة من حيث قوتها الشرائية، فالتغيرات في القوة الشرائية في وحدة النقد تجعل عمل المقارنات غير دقيق للعمليات المتشابهة يتم قياسها بوحدات نقد غير متماثلة مما يؤثر بالتأكيد في صحة او دقة القرار المتخذ علي ضوء المعلومات المحاسبية التي يوفرها النظام المحاسبي للمنشأة الواحدة .[1]

يعتبر النظام المحاسبي عبارة عن شبكة الاتصال الرئيسية في المشروع فان هذه الشبكة بمكوناتها المادية والمعنوية تستند إلي أركان رئيسية تمثل جوهر التشغيل في النظام المحاسبي بصفة عامة ، لم تكن للمحاسبة قبل بداية القرن العشرين نظرية عامه يرجع إليها المحاسبون عند الضرورة وعند بداية القرن العشرين وظهور الشركات المساهمة الكبرى وابتعاد الملاك عن اموالهم كان لابد من الاطمئنان علي هذه الاموال والاتفاق علي ضرورة تسجيلها في كل الفروع والدول المختلفة وفقا لطريقة معينة يتفق عليها الجميع فبدأ ظهور المبادئ والفروض المحاسبية والتي تعتبر بمثابة قواعد متفق عليها من قبل الجميع.

[1] احمد نور ، احمد بسيوني ، مرجع سابق ، ص 13 .

تعريف الفرض:(هي مجموعة من المسلمات المقبولة قبولا عاما بسبب امتثالها لأغراض المحاسبة لكونها مستخلصة من البيئة المحيطة بالمنشأة وجوانبها المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية)[1].

تعريف القواعد: (مجموعة القواعد التي تكون الاطار العام لنظرية المحاسبة) [2]. وقد تكونت هذه القواعد عبر الاجيال المتتالية فالقواعد التي تثبت بالممارسة العملية وتستمر ويعتاد عليها المحاسبون ويكرر سلوكهم بمقتضاها تكتسب صفة الالزام لذلك عرفت بأنها قواعد محاسبية متعارف عليها ولها صفة الإلزام المحاسب يقوم بإعداد القوائم المالية وفقا للمبادئ والفروض المحاسبية المتعارف عليها والتي لا يصح اجراء القوائم المالية الا بعد اخذها في الاعتبار وسوف يورد الباحث بعض الفروض والمبادئ مع التركيز علي الفروض والمبادئ التي ترتبط بموضوع الدراسة وهي:

1. فرض الوحدة المحاسبية: (ويقصد بها المشروع الاقتصادي الذي يزاول نشاطا تجاريا او صناعيا او خدميا وهي ذات شخصية معنوية مستقلة استقلالا تاما عن ملاكها) [3].
2. فرض وحدة القياس: يقوم هذا الفرض علي ان وحدة النقد هي المقياس الذي يعتمد اساسا لاثبات العمليات المالية في السجلات المحاسبية فقد تم الاتفاق التام علي ان وحدة النقد هي الاساس لقياس العمليات المالية فيتم تقييم العمليات المالية بعدد من وحدات النقد وهي اداة متفق عليها في جميع الدول وكثير من كتاب المحاسبة يفترضون ثبات وحدة القياس في المحاسبة (النقود) ثابتة القيمة علي مدار الزمن وان التقلبات التي تطرأ علي قيمتها لا تؤثر علي القياس المحاسبي وذلك لان التسجيل للمعلومات المحاسبية يتم وفقا للتكلفة التاريخية مع الاعتقاد بثبات القوة الشرائية لوحدة النقد.

---

[1] محمد مطر، مرجع سابق ص 66.

[2] حمد احمد خليل، مقدمة في علم المحاسبة، القاهرة دار الجامعة المصرية، ص25.

[3] عبد الحي مرعي، اصول المحاسبة المالية، الاسكندرية الدار الجامعية، 1989م، ص35.

(ان التقلبات المستمرة في مستويات الاسعار جعلت اعتراض ثبات القوة الشرائية لوحدات النقد موضع انتقادات عنيفة من جانب كثير من المحاسبين) [1].

لاشك ان المحاسبة تتأثر بوحدة القياس السائدة في المجتمع (النقود) حيث يتم استخدامها كأساس للقياس لكل من السمات النوعية والكمية للاحداث والموارد والالتزامات الاقتصادية مما يترتب علي ذلك ان كثير من العوامل التي لايمكن قياسها بوحدة النقد السائدة التي تظهر في السجلات المحاسبية والقوائم المالية[2].

لكن يري الباحث ان هناك قصور في هذا الفرض الذي يفترض ثبات القوة الشرائية لوحدة النقد فقد اثبت الواقع العملي عدم ثبات القوة الشرائية لوحدة النقد في الدولة الواحدة فيمكن شراء سلعة او خدمة بمواصفات وجودة معينة في فترة ما ويتم شراء نفس السلعة او الخدمة بنفس المواصفات والجودة بوحدات نقد مختلفة وكثير من كتاب المحاسبة يفترضون ثبات وحدة القياس في المحاسبة (النقود) ثابتة القيمة علي مدار الزمن وان التقلبات التي تطرأ علي قيمتها لا تؤثر علي القياس المحاسبي وذلك لان التسجيل للمعلومات المحاسبية يتم وفقا للتكلفة التاريخية مع الاعتقاد بثبات القوة الشرائية لوحدة النقد. وقد اثار هذا الامر جدلا واسعاً بين كتاب المحاسبة خصوصا بعد الحرب العالمية الثانية.

ايضا عندما ظهر ذلك في اوربا عام 1932 م عند تفاقم المشاكل الاقتصادية التي جعلت كثير من الدول تقف امام هذه الظاهرة الجديدة وهي ظاهرة التضخم.

في رأي الباحث ان هذه الاداة المتفق عليها في القياس (وحدة النقد) قد تعطي معلومات مضللة وغير مطابقة للواقع العملي لان القوائم المالية تعطي ارباح غير حقيقية السبب الذي يؤدي الي تأكل راس المال وذلك بان صاحب المشروع يعتبر ان الارباح الظاهرة هي الارباح الحقيقة للمشروع وهي في حقيقة الامر ارباح صورية وليست حقيقية لان عدد وحدات النقد التي تم حسابها في التكلفة قد طرا

---

[1] اسماعيل ابراهيم جمعة، مشاكل القياس والافصاح في المحاسبة، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الاسكندرية، 1993م، ص325.

[2] عبد الحي مرعي امرجع سابق ص136.

عليها تغيير عند اعداد القوائم المالية لان نفس الكمية من المادة الخام التي تم شراؤها في الماضي لا يمكن شراؤها بنفس العدد من وحدات النقد مما يدلل علي ان التكاليف التي خصمت من الايرادات وأظهرت ارباح فانه وفي اعتقاد الباحث هذه ارباح لا تمت للواقع بصلة لذلك يري الباحث ضرورة ان يحتاط اصحاب المشروعات لهذا التغير في وحدة النقد حتي يستطيع المشروع من مواصلة عمله.

يعتقد الباحث انه قد آن الاوان من اجل دراسة هذه المشكلة بصورة جدية وان البيانات المالية التي تظهرها القوائم المالية للمنظمات اصبحت تتنافي مع الواقع العملي في كل دول العالم في ظل التضخم الذي شمل العالم اجمع ولاسيما الدول الاقل نموا فأصبحت القوائم المالية لا تفيد كثيرا وان تعديلها اصبح امرا واجبا واظهار البيانات المحاسبية بما يتماشى مع التقلبات في القوة الشرائية لوحدة النقد ويري ان استخدام فرض وحدة القياس واستخدام وحدات النقد كأداة للقياس اصبح امرا ضرورياً القبول التام بين المحاسبين.

اهداف القوائم المالية:

ان التطور التدريجي لوظيفة القوائم المالية كوسيلة توصيل للبيانات المالية للقراء مع التقدم المستمر في المحاسبة وقد استخدم هذا الاجراء الفني لمدة طويلة من قبل ان تصبح التقارير المالية مجرد تسوية حسابية مالية بين الشركاء او صورة ملخص للحسابات الموجودة بدفتر الاستاذ ولقد كان اثر البريطانيين علي القوائم المالية وإعدادها في منتصف القرن التاسع عشر نتيجة حاجة هذا الوقت للقوائم المالية امتدادا وتطويرا للطريقة الايطالية في المحاسبة فهذا الاساس الذي نبع في ايطاليا بالإضافة الي ظهور طائفة من المحاسبين في ذلك الوقت كان عندهم من المقدرة وحسن التقدير ما جعلهم يخلقون شيئا جديدا للمحاسبة ومن ذلك الوقت فقد ازدادت اهمية القوائم المالية معناها وفائدتها.

ان الاستخدام الذكي بواسطة البريطانيين لأرصدة الحسابات المستخرجة من دفتر الاستاذ فقد جعل من القوائم المالية شيئا اكثر قابلية للقراءة، يعطي معلومات اكثر بطريقة مركزة ومتسلسلة في

مجموعات تناسبية ومن ثم اهمية القوائم المالية.ان القوائم المالية هي الادأة التي يتم عن طريقها توضيح نتائج معاملات الوحدة الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة عادة سنة، وتحديد المركز المالي للوحدة في نهاية الفترة، والمستفيدون من القوائم المالية جهات عديدة منهم المساهم والمستثمر وموظف الضرائب. وغيرهم يقوم هؤلاء بتحديد مواقفهم ومعاملاتهم مع الوحدة الاقتصادية. وهنا تأتي اهمية القوائم المالية كأداة لترشيد القرارات الاقتصادية ليس فقط علي صعيد الوحدة الاقتصادية التي تعود لها القوائم المالية وانما ايضا غلي صعيد الوحدات والكيانات الاقتصادية الاخرى [1].

فاعلية القوائم المالية كأداة لترشيد القرارات الاقتصادية تعتمد في المقام الاول علي مدي صحة المبادئ المحاسبية المستخدمة في اعدادها، وهو ما يعرف بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها. وفي ظل التضخم فان القوائم المالية التي يتم اعدادها وفقا لهذه المبادئ تعاني من خلل كبير عند استخدامها في اتخاذ القرارات المختلفة، مثل السياسات الادارية والإنتاجية والتمويلية والبيعية، وان تحليلها يحتاج الي مجهود كبير لتفهم حدود هذه القوائم والقيم التي يتم التعبير عن بنودها ، وتوجد كثير من الآراء فيما يتعلق من الغرض من القوائم المالية ، فقد لخصها شوتزمان (ان الغرض منها في انها عبارة عن وسيلة اتصال ودية بين المستثمرين وكتيب به معلومات تهم الموظفين وبمثابة كتالوج لمنتجات الشركة ومعلومات اقتصادية مفيدة للصحافة المهتمة بشؤون الاعمال وأداة لتقوية الروابط بين المشروع والمجتمع الذي يعيش فيه ، وكتاب يصلح للدراسة في فصول المحاسبة والإدارة ووسيلة لاكتساب ثقة العملاء والموردين ودليل سنوي لرجل المبيعات.

معني ذلك ان الغرض الاساسي من التقارير المالية هو امداد المستثمر سواء كان قطاع عام او خاص بنتائج شبه نمطية عن الشركة التي له فيها مصلحة اقتصادية، ولكن الذي يحدث الان ان هذه القوائم يتم استخدامها وبنفس الاهمية بواسطة المحللين الماليين وغيرهم من رجال البنوك

[1] محمد السيد محجوب، المحاسبة في ظل التضخم، محاضرة القيت في اجتماع خبراء بالكويت 1985 الذي صدر في كتاب بعنوان التضخم في العالم العربي، المؤسسة الجامعية للطباعة والنشر، 1986م، ص274.

والموظفين ورجال الاعمال والباحثين في القوائم المالية، هي مجموعة من البيانات المسجلة وتطبق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها في المحاسبة، ومدي صلاحية التقدير الشخصي تتوقف علي مدي تمكن وخبرة الاشخاص القائمين بإعداد القوائم ومدي استيعابهم وتفهمهم للمبادئ المحاسبية [1].

توجد العديد من القوائم المالية ، فهناك قائمة المركز المالي ، قائمة الدخل، قائمة التوزيع، التدفقات النقدية وقائمة رأس المال العامل، يتوقف نجاح وفاعلية المحاسبة المالية علي مدي تلبيتها لاحتياجات مستخدميها وعليه. فان اهداف القوائم المالية يجب ان تركز علي توفير معلومات وفقا لاحتياجات المستخدمين، وذلك ان احتياجاتهم وأهدافهم تختلف، فالمستثمر يحتاج الي معلومات عن توزيعات الارباح وعن قدرة المنشأة في توليد الارباح وعن احتمالات نمو قيمة السهم السوقية وعلي مدي قدرة المنشأة علي البقاء كوحدة مستمرة، بينما تنحصر حاجة الدائنين قصيري الاجل في معرفة قدرات المنشأة علي السداد، اما الدائنون طويلي الاجل فيهمهم معرفة مقدرة المنشأة علي البقاء والاستمرار مع اهتمامهم علي الارباح، وهكذا تختلف حاجة مستخدمي القوائم المالية لذلك فان الحل الممكن لهذه المشكلة هي توفير الاحتياجات والمعلومات التي لها ضفة العمومية بالنسبة للمستخدمين وذلك عن طريق ما يطلق عليه القوائم المالية ذات الغرض العام وهي قوائم مصممة لتلبية احتياجات المستخدمين

مفهوم عملية القياس:

(عملية القياس المحاسبي بالمفهوم العلمي هو عملية مقابلة يتم من خلالها خاصية معينة هي خاصية التعداد النقدي بشي معين هو حدث اقتصادي يتمثل فيها بعنصر معين في مجال معين هو المشروع الاقتصادي بعنصر اخر محدد هو عدد حقيقي في مجال اخر هو نظام الاعداد الحقيقة وذلك باستخدام مقياس معين هو وحدة النقد بموجب قواعد اقتران معينة هي قواعد الاحتساب).

[1] عمر السيد حسنين، مرجع سابق، ص61.

معني ذلك ان القياس في المحاسبة هو تقييم الاشياء الاقتصادية بعدد معين من وحدات النقد وتسجيلها بهذه القيمة النقدية التي تكون مقابلة لقيمة هذا الشى الاقتصادي وفقا لقواعد المحاسبة

اساليب القياس في المحاسبة :

يمكن اتباع عدة اساليب في تنفيذ عملية القياس المحاسبي ويتوقف أي منها علي اغراض عملية القياس ويمكن حصرها في :-[1]

1. اساليب القياس المباشر وتحدد نتيجة عملية القياس المحاسبي واستخدام هذا الاسلوب من اساليب القياس ممثلة بقيمة الخاصية محل القياس مباشرة في قياس تكلفة اصل ما مثلا وذلك من خلال تحديد ثمنها المثبت في الفاتورة الخاصة بشرائها.
2. اساليب القياس غير المباشر عندما يتعذر قياس قيمة الحدث الاقتصادي محل القياس بطريقة مباشرة حينئذ لابد من قياس قيمة هذا الحدث بطريقة غير مباشرة فمثلا عند عدم امكانية قياس قيمة الاصل مباشرة فيمكن قياسه عن طريق قياس اجزاء قيمه الاصل وتجميع قيم الاجزاء للوصول الي قيمة الاصل كوحدة واحدة.
3. اساليب القياس التحكمية:- وهي الاساليب التي لا توجد لها قواعد للوصول للقياس الصحيح فهي تفتقر الي القواعد الموضوعية مما يجعلها عرضة لأثار التحيز الناتج عن التقديرات او الاحكام الشخصية للقائم بعملية القياس ويلجأ اليها في حالة عدم وجود قواعد منطقية لتنفيذ عملية القياس.

القوائم المالية التي تعد بالمنشآت الهدف الرئيسي منها هو افادة كافة المستخدمين الداخليين والاطراف الخارجية. لذلك يري الباحث ان اعداد القوائم المالية بصورة دقيقة وبشفافية عالية من

[1] محمد مطر ، مرجع سابق ، ص 165 .

الافصاح يؤدي الي ضمان استمرارية المنشاة كما يؤدي الي اتخاذ القرارات الصحية من حيث استخدامات الاداراة وكذلك الاطراف الخارجية كالضرائب والزكاة والمستثمرين المحتملين.

لذلك فان الباحث يؤكد ضرورة اعداد هذه القوائم بصورة دقيقة وسليمة وان استخدام المبادئ والفروض عند اعدادها يساعد في اعدادها بصورة سليمة ولاسيما في حالات التضخم وعند استخدام المعايير المحاسبية التي تنص علي كيفية اعداد القوائم المالية في حالات التضخم.

المبحث الثاني

المحاسبة كنظام للمعلومات

النظام المحاسبي يعتبر بصفة عامة مجموعة من الاشياء المادية والمعنوية التي تهدف من خلال العلاقات بينها الي تحقيق غرض معين سواء كان ماديا او معنويا .[1]

من اجل توفير معلومات مالية مفيدة عن مشروعات الاعمال المختلفة فانه من الضروري وجود بعض الوسائل والإجراءات والنماذج والطرق لتسجيل ما يقوم به المشروع من انشطة تسجل يوميا، ويلي ذلك تلخيص نتائج ذلك التسجيل في تقارير محاسبية. يتكون النظام المحاسبي للمشروع من وسائل وطرق وإجراءات ونماذج مستخدمة في تسجيل وتلخيص الانشطة المالية للمشروع، وعليه فان الوظيفة الاولي في المحاسبة هي توفير التسجيل المنتظم للعمليات والأنشطة اليومية للمشروع في شكل نقدي. والنظام المحاسبي يهتم في تسجيل العمليات التي تمت فعلا ولا يعبر عن الرغبات والتحسينات التي تمت أو الرؤى المستقبلية فهو فقط يقوم بتسجيل العمليات والأحداث الاقتصادية من واقع مستندات مؤيدة للعملية معبرا عنها بوحدات نقدية. اما الوظيفة الثانية للنظام المحاسبي بعد وظيفة التسجيل هي تبويب الاحداث والعمليات المحاسبية الي مجموعات مترابطة وتساعد عملية التبويب في اختصار كميات كبيرة من التفاصيل وتجميع البيانات في شكل وحجم يمكن استخدامه. ثم تأتي عملية التلخيص للمعلومات المحاسبة في صورة نافعة ومفيدة في شكل تقارير مالية، ويتم تصميمها بصورة تفي بالاحتياجات من المعلومات للجهات المختلفة التي تستخدم تلك المعلومات.

يتم استخدام المعلومات المحاسبية تبعا لخطواتها السابقة في عمل المقارنات والقياس بجانب الاستخدامات العادية للتنبؤ بالمستقبل والمساعدة في اتخاذ القرارات المختلفة. ولكن عندما يتم عمل المقارنات بين السنوات قد يعطي مؤشرات غير حقيقية أو غير دقيقة وذلك من خلال ظهور دلالات

---

[1] عبد الحي مرعي ، ، مرجع سابق، ص79 .

في عمل المقارنات بوحدات نقد متشابهة في تسميتها ولكنها مختلفة من حيث قوتها الشرائية، فالتغيرات في القوة الشرائية في وحدة النقد تجعل عمل المقارنات غير دقيق للعمليات المتشابهة يتم قياسها بوحدات نقد غير متماثلة مما يؤثر بالتأكيد في صحة او دقة القرار المتخذ علي ضوء المعلومات المحاسبية التي يوفرها النظام المحاسبي للمنشأة الواحدة [1] ، وفيه كثير من الخطورة المستقبلية علي المشروعات ما لم تحتاط من جانبها علي وضع ذلك الخطر في حسبانها.

اثبت الواقع العملي ان ثبات القوة الشرائية لوحدة النقد غير صحيح في كثير من دول العالم فان ارتفاع الاسعار المستمر في الدول التقدمة والأقل نمو علي السواء وبيان الاتجاهات الي التي تشير الي الاستمرار الي تضخم تقتضي بالتفكير والإسراع لاستبدال هذه الاداء المستخدمة يجب اعادة النظر فيها والبحث عن اداء للقياس تمتاز بالاستقرار علي مر الزمن يتفق عليها الجميع حتي تمكن المحاسبين من اظهار قوائم مالية تطمئن لها قلوبهم بدل عن اعداد قوائم مالية يشك الذي يعدها في مدي صحتها[1].

كل ذلك يجعل من فرض القياس النقدي من اكثر الامور التي تثير جدلا بين العلماء في الفكر المحاسبي. والمقصود بضعف القوة الشرائية لوحدة النقد هي كمية السلع والخدمات التي تستطيع الحصول عليها مقابل وحدات نقد معينة والتي تختلف من فترة لاخري نظرا للتغير في الاسعار.

وجد الحقل الاحصائي حل لمشكلة التغير في حجم وحدة النقد باستخدام الرقم القياسي وهي وسيلة غير كاملة تماما لقياس التغيرات كما سيرد فيما بعد من الدراسة. ولكن وبالرغم من الانتقادات التي وجهت للرقم القياسي إلا ان الارقام القياسية والتي اعتمدت في مضمونها علي وحدة النقد كأساس للقياس مع تعديل وحدات النقد خلال الفترات المختلفة حتي تظهر حجم التغير الذي طرأ علي وحدة

[1] احمد نور ، احمد بسيوني ، مرجع سابق ، ص 13 .

النقد ولو بصورة غير دقيقة ولكنها اقرب للواقع العملي من استخدام وحدات النقد بالتكلفة التاريخية والتي تعطي صورة مضللة وغير مرتبطة بالواقع .[1]

يتم توصيل المعلومات المحاسبية الي مستخدميها من خلال القوائم المالية وذلك من اجل مساعدة المستخدمين مختلف هوياتهم في إتخاذ بالقرارات المتعلقة بمعاملاتهم مع المنشأة. [2]

قائمة المركز المالي :- [3]

الغرض من اعداد الميزانية هو عرض الوضع المالي لمنشأة في فترة زمنية معينة، الميزانية تصور اصول المنشأة وخصومها وحقوق الملكية الخاصة بها في تاريخ معين. وحتي يستفاد من المعلومات الواردة بالميزانية لابد من الفهم الجيد من قبل مستخدم البيانات وهيكل الميزانية والعناصر التي تتكون منها والعلاقات التي تربط بين تلك العناصر.

الأصول : تعرف الاصول بأنها الاشياء ذات القيمة المملوكة وهي تتضمن منافع مستقبلية محتمله تتحكم فيها منشئه معينه او تحصل عليها نتيجة للمعاملات واحداث سابقة. ولا بد لتوافر الخصائص السابقه حتي يوصف البند بأنه اصل. وتظل الاصول مصدره اقتصاديا للمنشاه طالما استمرت في إستيفا الخصائص السابقه وتودي معاملات المنشاه والتشغيل الي حدوث تغيرات مستمرة في اصول المنشأة .

الالتزامات : هي تضحيات مستقبليه محتمله بمنافع اقتصاديه ناشئة عن الالتزامات الحاليه لمنشأة معينة لنقل او تحويل اصول او توفير خدمات لأصول اخرى في المستقبل نتيجه للمعاملات او احداث سابقة، حتي يوصف البند بانه التزام لابد من توافر خصائص هي :-

---

[1] غازي حسن عناية،التضخم المالي، الاسكندرية مؤسسة شباب الجامعة،2000 .

[2] مؤيد راضي خنفر ، تحليل القوائم المالية ، الاردن دار المسيرة ، 2009م ، ص37 .

[3] عبد الحي مرعي ، مرجع سابق ، ص36 .

- يتطلب الالتزام ان تقوم المنشاة لتسوية التزام حالي عن طريق تحويل مستقبلي لاصل ما عند الطلب او عن حدوث حدث او في تاريخ معين.
- لا يمكن تفادي الالتزام .
- وقوع الحدث الملزم للمنشأة [1] .

لا يمثل اعداد القوائم المالية الخطوة الاولي في العملية المحاسبية. ولكن الالمام بتلك القوائم يعتبر المنطلق الاساسي لتعلم المحاسبة. ان القوائم المالية هي الوسيلة لنقل صورة مجمعة عن المركز المالي ونتيجة اعمال المشروع في قياس الربحية. القوائم المالية هي المنتجات النهائية للعملية المحاسبية. لذلك فعلي دارس المحاسبة ان يكون ملما بتلك القوائم ومحتوياتها وأهدافها والفروض التي تعد علي ضوئها.

ويستخدم النظام المحاسبي قائمتين اساسيتين هما قائمة المركز المالي وقائمة الدخل ولكل قائمة منهما دور وكذلك كل واحدة تخدم جهات معينة.

قائمة الدخل :

تهدف قائمة الدخل الي مقابلة الايرادات بالمصروفات التي تسببت في حدوثها وذلك لمعرفة اعمال المشروع من ربح او خسارة خلال فترة زمنية معينة، ويتم الاهتمام بهذه القائمة ايضا في معرفة مدي امكانية المشروع في الاستمرار وذلك من خلال الارباح التي يحققها ومدي مقدرته في توليد هذه الارباح في المستقبل، كما ان هذه يهتم بها الاشخاص الذين يودون الاستثمار في هذا المشروع فمقدرة المشروع علي توليد الارباح يساعده في الاستمرار كذلك يساعد في زيادة القيمة السوقية لأوراقه المالية في سوق الاوراق المالية. [2]:

---

[1] طارق عبد العال حماد، مبادئ المحاسبة المالية،الدار الجامعية،الاسكندرية2007،ص20

[2] عبد الوهاب نصر علي، شحاته السيد شحاته،التسويات الجردية وتحليل القوائم الماليةوفقا لمعايير المحاسبة الدولية

وأيضا تساعد هذه القائمة في امكانية حصول المشروع علي القروض من بيوتات التمويل المختلفة اذ ان الارباح هي الضمان لمؤسسات التمويل في مدي مقدرة المشروع في سداد ديونه[1] .

وقد أصدرت لجنة المعايير الدولية IAS المعيار الدولي رقم 29 الذي نشر في تموز، يمكن في الاقتصاد شديد التضخم للقوائم المالية أن تصبح ذات فائدة فقط . إذا تم التعبير عنها في مصطلحات وحدات جارية و مما ورد في المعيار المذكور[2]، تقرر ما إذا كانت إعادة عرض القوائم المالية ضرورية إذ يمكن تمييز التضخم الشديد عن طريق صفات يمكن تلمسها من الوسط الاقتصادي للدولة، والتي قد تتضمن الظواهر التالية ولكن ليست قاصرة عليها.:-

1. أنه يطبق على القوائم المالية بما في ذلك القوائم المالية الموحدة لأي مشروع يعد قوائمه المالية في عملة (نقود) تتعرض إلى تضخم شديد.
2. إن القوائم المالية (نتائج العمليات و المركز المالي) في عملية يعاني اقتصادها من تضخم شديد لا فائدة لها، إلا إذ أعيد عرضها.
3. إن مسألة حكم تلك التي تقرر ما اذا كانت اعادة عرض القوائم المالية ضرورية
4. ميل الجمهور الى الاحتفاظ بثروته بأصول غير نقدية او عملات اجنبية أكثر استقرارا. [2]

أ.قياس الجمهور المبالغ النقدية المحلية بعملات اجنبية أكثر استقرارا.

ب.يؤخذ في الاعتبار عن الشراءة في البيع لأجل تعويض تلك الخسائر الناتجة عن الانخفاض المتوقع بالقوة الشرائية للنقود خلال فترة التسليف حتى إذا كانت الفترة قصيرة.

ج.تربط معدلات الفائدة و الأجور و الأسعار بالأرقام القياسية للأسعار.

د.يقارب المعدل المراكز خلال ثلاث سنوات 100% أو يزيد على ذلك.

---

[1] محمد سامي راضي ، مرجع سابق ، ص 156 .

[2] غازي حسن، مرجع سابق،ص124

[2] دراسة احمد زيد ، معالجة التضخم في الاردن ، مجلة المحاسبين العرب .

د.الميزانية سواء أكانت القوائم المالية معدة على أساس مدخل التكلفة التاريخية أم التكلفة الجارية.

و لا يسمح بعرض القوائم المالية في مثل هذا الاقتصاد قبل تعديلها كما لا يسمح بعرض قوائم مرفقة بالقوائم المالية الأصلية.

5. إن إعادة عرض القوائم المالية طبقاً لهذا المعيار يتطلب تطبيق إجراءات محددة و أحكام و إن التطبيق الدقيق المستمر لهذه الإجراءات و الأحكام من فترة إلى أخرى أكثر أهمية من التطبيق الدقيق النتائج المشمولة في إعادة عرض القوائم المالية.

6. يعاد عرض القوائم المالية عن طريق تطبيق الرقم القياسي العام.

7. لإبعاد عرض المفردات النقدية إذا تم التعبير عنها ساق في مصطلحات نقدية جارية بتاريخ الميزانية، و إن المفردات النقدية هي نقود و بحوزة المنشأة أو مفردات أخرى ستستلم أو تدفع بالنقود.

8. الأصول والالتزامات المرتبطة باتفاقيات مع تغيرات مستوى الأسعار كالأرقام القياسية المرتبطة بالسندات و القروض، تعدل طبقاً للإنفاق بحسب تاريخ القوائم المالية. و تحمل هذه المفردات في الميزانية بقيمتها المعدلة.

9. كل الأصول و الالتزامات الأخرى هي غير نقدية بعضها يعرف بالمبالغ الجارية في تاريخ الميزانية لكافة القيمة القابلة للتحقق و القيمة السوقية بحيث لا يعاد عرضها و يعاد عرض جميع العناصر غير النقدية.

10. معظم المفردات غير النقدية تحمل بالتكلفة أو التكلفة ناقصاً الاستهلاك لأنها تقاس بتكلفة حيازتها، و لذا يتم تحديد تكلفتها من أجل إعادة عرضها عن طريق معالجة تكلفتها التاريخية و استهلاكها المتراكم مع الرقم القياسي من تاريخ الحيازة إلى تاريخ القوائم المالية ، و على ذلك فإن الممتلكات و الآلات و المعدات و الاستثمارات من مخزون المواد الأولية أو السلع أو الشهرة أو

براءات الاختراع أو العلامات التجارية و الأصول المشابهة يعاد عرضها منذ تاريخ شرائها أو استحقاق تمويلها.

11. في الحالات النادرة التي يكون فيها تاريخ حيازة المعامل أو المعدات غير متاح أو قابل للتقدير، يصبح من الضروري في الفترة الأولى لتطبيق هذا البيان استخدام تقويم مستقل لقيمة المفردة بتاريخ إعادة عرضها.

12. عندما لا يكون الرقم القياسي العام متاحاً، يصبح من الضروري استخدام تقدير يعتمد على حركة معدلات التبادل بين العملة المقرر بها و عملة ثابتة نسبياً،

13. قد يعاد تقويم بعض المفردات في تاريخ لاحق لحيازتها و سابق لتاريخ الميزانية يستخدم عندئذٍ الرقم القياسي منذ تاريخ إعادة التقييم.

14. إن الكمية المعاد عرضها للمفردة غير النقدية تنخفض عندما تزيد هذه الكميات عن المقدار المتوقع الحصول عليه من الاستخدام المتوقع لهذه المفردة[1].

البيان رقم 33:

أصدرت هيئة معايير المحاسبة المالية في الولايات المتحدة في 1979م بيانها رقم 33. و قد طلب هذا البيان من الشركات التي تزيد مجوداتها على بليون دولار بعد طرح الاستهلاكات أو أن مخزونها و ممتلكاتها و تجهيزاتها قبل مخصص الاستهلاك تبلغ أكثر من 125 مليون دولار في بداية السنة الميلادية التي تبدأ بعد 1979/12/25م طلب البيان منها إعداد معلومات إضافية تدعم القوائم المالية التقليدية وقد نادى البيان بالآتي:

1. دخل التكلفة التاريخية معدلاً لإظهار أثر تغيرات مستويات الأسعار العامة و الخاصة.
2. الربح أو الخسارة في القوة الشرائية على صافي العناصر النقدية.

[1] حسين القاضي، نظرية المحاسبة، 353. الشبكة العنكبوتية : 1. دراسة عن المعايير المحاسبية ومدي ملائمتها للواقع المصري بواسطة د. حسين عبد الحق . دراسة عن المعايير الدولية المحاسبية (د.ن) .

3. التكلفة الجارية للمخزون و الممتلكات و التجهيزات و المعدات عن السنة المنتهية.
4. التغيرات خلال العام في التكاليف الجارية المذكورة أعلاه و السنوية إلى تغيرات السعر العام أو الخاص.
5. مقارنة لخمس سنوات بالنسبة للدخل الإجمالي و الدخل السنوي المكتسب لكل سهم و صافي الأصول المعدلة لأجل التغيرات في مستويات الأسعار و توزيعات الأرباح على الأسهم و السعر السوقي لكل سهم و متوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلك لكل سنة من السنوات الخمس موضوع المقارنة.
6. تفسير البيانات المعلنة و مناقشة أهميتها.

يعتقد الباحث هنا أنه من الأفضل في ظل التنبوء إستمرار القوة الشرائية للنقودات يتم طرح القوائم المالية وفقاً للتكلفة الإستبدالية حيث أن المحاسبة تستهدف مقياس أداء المشروع عن أحداث حصلت بالفعل و ظاهرة التضخم تكون كذلك فإن تكلفة الاستبدال هي الممثل العملي للقيمة الجارية.[1]

وقد اقترح جون باور منذ عام 1929م استخدام محاسبة القيمة الاستبدالية كما أصدرت لجنة بورصة الأوراق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية النشرة رقم 190 المؤرخة في 1976/3/23م و كذلك رداً على التذمر الذي أصاب الأسواق المالية نتيجة نشر المسودة التي أعدتها هيئة معايير المحاسبة المالية في عام 1974م و التي تبنت محاسبة المستوى العام للأسعار.

وقد طالبت النشرة 190 الشركات الأمريكية الكبرى أن تنشر افصاحات إضافية على أساس تكلفة الاستبدال.

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى سرعة انجاز الحسابات الختامية إذ أن التراكم الحسابي و تأخير ظهور القوائم المالية و تقارير المصادقة عليها يفقدها قيمتها و قد تكون عديمة الجدوى و الفائدة

[1] الشبكة العنكبوتية ، المعيار الدولي .

للمهتمين بها ، لذلك أكدت القوانين في معظم دول العالم على ضرورة نشر القوائم المالية خلال فترة أقصاها أربعة أشهر من انتهاء الدورة المحاسبية [1].

يمكن عرض القوائم المالية بطرق اكثر مصداقية وقربا من الحقيقة منها اسلوب التكلفة الجارية والتكلفة التاريخية المعدلة .

وهنا يؤكد الباحث بأنه طالما أن المحاسبة تعتبر مصدر للمعلومات التي تستخدم بواسطة جهات مختلفة في إحتياجاتها ومختلفة في أغراضها وأهدافها فإن يجب أن يتم إستخدام المعايير المحاسبية التي تنادي بضرورة إستخدام قوائم مالية دقيقة في حالة وجود تضخم وهنا يؤكد الباحث ضرورة إستخدام هذه المعايير عند إستخدام القوائم المالية حتى تكون هذه القوائم مفيدة في إستخداماتها المختلفة وأيضاً إن إعدادها وفقاً لإستخدام هذه المعايير يساعد في الإستمرارية للمنشآت المختلفة.

[1] حسين القاضي، مرجع سابق، ص351.

المبحث الثالث

طرق عرض القوائم المالية في ظل التضخم:

يتم عرض القوائم المالية في كل دول العالم عن طرق حسبانها بالتكلفة التاريخية الامر الذي يؤدئ الي عدم الاستفادة منها في ظل التضخم ولكن توصل كتاب المحاسبة والمفكرين الي عدة طرق يمكن بها عرض القوائم المالية من اجل عرضها بصورة صادقة وعادلة ومن هذه الطرق وسوف يقوم باستعراض بعض من هذه الطرق مع بيان المزايا لكل طرقة والعيوب لها.

أولاً: تحسين التكلفة التاريخية [1]:

ان اسلوب التكلفة التاريخية يستند الي مفهوم المحافظة علي الاستثمار النقدي الاولي ويتجاهل تقلبات الاسعار والقوة الشرائية للنقود التي التي اعتمدت في القيود المحاسبية . وهذا الاسلوب قام علي اساس تسجيل القيمة الفعلية المدفوعة لعنصر ما دون أخذه في الاعتبار اية تغيرات او تطورات جديدة او مستقبلية او تكنلوجية.

ذلك فرض ثبات الوحدة النقدية و التي استخدمت بشكل واسع لفترة طويلة و لا تزال حتى عصرنا هذا و لكن مع التحفظ ، لأن هذا المبدأ في ظل ظاهرة التضخم لم يعد يعطي صورة و لا حتى شبه حقيقية لقياس العمليات الاقتصادية للأحداث المحاسبية لما في ذلك المقياس من عيوب كثيرة و التي يظهر أثرها بشدة عند ازدياد حدة التضخم في الأسعار مما يؤدي إلى عدم جدوى مقارنة نتائج النشاط و المركز المالي من عام إلى آخر و ذلك لإختلاف التكلفة التاريخية خلال هذه الأعوام.

المحاسب بشكل عام يعتمد و يتمسك بمبدأ التكلفة التاريخية في تقييمه للموجودات الثابتة إلا أنه ما يلبث أن يخرج عن تمسكه بالتكلفة التاريخية من خلال إتباعه للقاعدة العامة في المحاسبة التي تقول

[1] الشبكة العنكبوتية ، المعايير الدولية للمحاسبة .

(سعر التكلفة أو السوق أيهما أقل) فهو قد وجد المبرر لذلك و هو مبدأ الحيطة و الحذر ، فأين هذا المبدأ وأين هذا الأسلوب في المعالجة لموضوع ظاهرة التضخم؟

المحاسب التقليدي يميل إلى تحسين التكلفة التاريخية من خلال حجز الاحيتاطيات لمواجهة آثار ارتفاع الأسعار و ذلك من خلال متابعة تطور الأسواق والأسعار فيتم حجز الاحتياطي الملائم والمناسب بعد احتساب الاستهلاك وفق نظام المؤسسة الاقتصادية و ذلك لإمكانية شراء أصل جديد عندما يراد إنهاء خدمة الأصل القديم وإن إظهار احتياطي ارتفاع قيمة الأصول في قائمة المركز المالي يعتبر بمثابة إشارة للقارئ بأن الأصول المذكورة قد ارتفع سعرها السوقي و هذا ينسجم مع المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً، ومع أن هذه الطريقة بسيطة وسهلة وواضحة و بعيدة عن التقديرات الشخصية و يجب أن تعتمد على البيانات الرسمية لأسعار الصرف إضافة إلى الاستفسار عن لأسعار لدى جهات عديدة تقوم ببيع أو إنتاج هذه الأصول للاستناد عليها عند تحسين التكلفة التاريخية و ذلك بحجز الأموال الاحتياطية اللازمة لذلك .

ولكن يؤخذ على أسلوب تحسين التكلفة التاريخية [1] :-

1. عدم إمكانية حجز الاحيتاطيات في حال عدم وجود أرباح كافية .
2. عدم موافقة الملاك أو المساهمين و معارضتهم رغبة في الحصول على منافع آنية و تجدر الملاحظة أن نظام المحاسبي السوري قد أخذ و نص باقتطاع احتياطي لارتفاع الأسعار و يتم ذلك بقرار من السيد وزير المالية.

المزايا:

من مزايا أسلوب تحسين التكلفة التاريخية :

[1] دراسة حسين زياد ، التضخم واثره في القوائم المالية بدولة سوريا ، الشبكة العنكبوتية.

1. تزويد رجال الأعمال و المهتمين و الإدارة بنتائج موضوعية لآثار التضخم على عمليات المنشأة.

2. تحسين المقارنة بين القوائم المالية لنفس المنشأة خلال فترات متعددة نتيجة لإزالة الفروق التي تحدثها التغيرات في الأسعار.

ويكون من الخطأ افتراض تساوي آثار التضخم على كافة المنشآت و أنواع الأصول و الخصوم.

ثانياً: أسلوب التكلفة الجارية (الاستبدالية)

يتخلى هذا الأسلوب كلية من القياس التاريخي للعمليات الاقتصادية ويستبدله بالقيمة الجارية كأساس لتقويم الممتلكات و الالتزامات و قياس الدخل ويرى مؤيدوا هذا الأسلوب أن المشكلة ليست مشكلة قياس بل هي أساس التقويم نفسه طبقاً لمبدأ التكلفة التاريخية حيث ينصب اهتمام مستخدمي القوائم المالية على تحديد النشاط الاقتصادي حالياً وليس التعرف على تكلفة الحصول على صافي ممتلكات ذلك النشاط في الماضي [1].

ويعتمد منطق هؤلاء المحاسبين على مفهوم القيمة الاقتصادية للممتلكات أو الأصول الذي يمثل نظرياً القيمة الحالية للمنافع التي تحصل عليها المنشأة الاقتصادية من امتلاك هذه الأصول و نظراً للمشاكل العملية التي تصاحب إعداد تنبؤات بالتدفقات النقدية للأصول فإن استخدام أي مؤشر للقيمة الحالية للمنافع المستقبلية يعتبر أفضل من استخدام مبدأ التكلفة التاريخية في إعداد القوائم المالية.

لا توجد صعوبة تذكر في الحصول على القيمة الجارية لكثير من الأصول في البلاد المتقدمة اقتصادياً و بشكل موضوعي و التي غالباً ما تدل بدرجة كبيرة من الصحة على المنفعة المستقبلية لهذه الأصول و القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية و ذلك باستخدام معدل عائد مناسب و خلال

[1] نشوان اسكندر، محمود، تطوير اعداد ونشر القوائم المالية في اطار المحاسبة الدولية في ضوء التغيرات البيئية رسالة ماجستير غير منشورة كلية التجارة عين شمس، القاهرة.

فترة زمنية معقولة و محددة إضافة إلى طريقة صافي القيمة البيعية، و القيمة الجارية القابلة للتحقق حالياً وذلك بإحلال أصل أخر جديد بدلاً من الأصل القديم و مماثلاً له تماماً من حيث العمر والطاقة الإنتاجية و كفاية التشغيل [1].

ويستعرض الباحث فيما يلي المفاهيم الخاصة بكل قيمة من القيم التي يمكن استخدامها أو ادراجها تحت اصطلاح القيمة الجارية .

1/ القيمة الحالية :

وهي تعتني بالبحث عن القيمة الحالية للموجودات و تقوم على احتساب القيمة الاقتصادية للأصل و يكون ذلك بالتنبؤ بصافي الإيرادات التي سيحققها الأصل المستثمر خلال السنوات موضع الاستثمار، و هذا يتطلب اختيار معدل حسم مناسب لمعرفة صافي التدفقات النقدية المتوقعة، و تهدف هذه الطريقة للمحافظة على رأس المال سليماً من الناحية الاقتصادية، فالقيمة الاقتصادية لأي أصل تساوي القيمة الحالية لصافي إيراداته و هذه الطريقة تناسب رجال الأعمال في اتخاذ القرارات المستقبلية على ضوء التقديرات الخاصة بالتدفقات النقدية المستقبلية.

و يؤخذ على هذه الطريقة :

1. صعوبة التنبؤ بالتدفقات النقدية الناجمة عن استثمار الأصل و خاصة لفترات زمنية طويلة.
2. مشكلة اختيار معدل حسم مناسب و ذلك لاحتمال تغير هذا المعدل و احتمال سيطرة العامل الشخصي و إهمال حساب الزمن و الأزمات المفاجئة.

2/ صافي القيمة القابلة للتحقق :-

أو صافي القيمة البيعية أو سعر الخروج الجاري و هو المبلغ الذي يمكن الحصول عليه إذا ما بيع الأصل بسعر السوق بعد تنزيل المصاريف الإدارية و المالية و البيعية أي ناقصا نفقات

[1] أحمد زائد: دراسة التضخم في الأردن ، سبق ذكرها.

التخلص منه لإتمام عملية البيع. حيث تعتمد هذه الطريقة على افتراض أن قيمة الأصل هي صافي سعر بيعه حالياً بدلاً من تكلفة إحلاله أو شرائه.

ويرى مؤيدو هذه الطريقة أن القيمة السوقية أو القيمة النقدية المعدلة تعتبر أفضل الطرق لقياس قيمة أصول المنشأة و أنه يجب الإفصاح عن أثار التغيرات في القيمة السوقية فوراً في قائمة الدخل.

وأما الانتقاد الذي يوجه لهذه الطريقة هو أن المنشأة الاقتصادية ليست غايتها بيع هذه الأصول بل استثمارها ، إضافة إلى أن الأسعار من المحتمل أن تتغير في تاريخ البيع و من الممكن أن يكون الاستهلاك هنا هو عبارة عن فرق سعر مبيع هذا الأصل في أول و أخر المدة المحاسبية.

3/ التكلفة الجارية:

و تمثل تكلفة إحلال الأصل بأصل آخر مماثل له تماماً من حيث العمر والطاقة الإنتاجية و كفاءة التشغيل و هو ما يقصد به سعر الدخول الجاري أي المبلغ الذي يدفع للحصول على نفس الأصل أو أصل مكافئ للموجود إضافة إلى كافة المصاريف حتى وقت إعداد تشغيله استثماريا. و لهذه الطريقة كغيرها أيضا مشاكل تواجهها و من أهم هذه المشاكل هي ضرورة التمييز بين الأرباح الناتجة عن النشاط الاقتصادي و الأرباح الناتجة عن الزيادة التي تحدث في القيمة أو التكلفة الجارية للأصول الثابتة، أي مكاسب أو أرباح الحيازة إن جاز تسميتها أو وصفها بالأرباح حيث لا يراها الباحث سوى أنها قياس يعكس آثار التضخم على البيانات المالية خلال فترات زمنية مختلفة، ليست أرباحا[1].

و مما سبق يرى الباحث أن هناك مزايا و عيوب لهذه الطريقة يوجزها فيما يلي :

[1] أحمد نور بسيوني:، مرجع سابق، ص 115.

المزايا:

1. تعتبر أفضل من التكلفة التاريخية حيث تعطي نتائج غير مضللة و قريبة من الواقع سواء في قياس الدخل أو قياس و مقارنة الكفاءة. فمثلا حيث يحسب الاستهلاك على أساس التكلفة الجارية بدلا من التكلفة التاريخية.
2. تعتبر أقرب لقيمة المنافع المتوقع الحصول عليها مستقبلا من الأصل، بمعنى أنه قد يكون من الصعب أو المستحيل تحديد القيمة الحالية للتدفقات المستقبلية من حيازة أصل ما، في الوقت الذي يمكن فيه الحصول على التكلفة الجارية و التي يمكن اعتبارها ببساطة أقرب قيمة لتلك المنافع المتوقعة مستقبلا.
3. لذا فإنه من المعقول الافتراض أنه كلما زادت التكلفة الجارية للأصل كلما حقق ذلك مكاسب حيازة، نظرا لزيادة القيمة الإجمالية للمنافع المتوقعة من حيازة هذا الأصل.
4. تعتبر وسيلة للمحافظة على رأس المال و قوته الاقتصادية.

العيوب:

1. صعوبة الحصول على التكلفة الجارية لبعض الأصول و اللجوء الى التقدير الشخصي.
2. الانظمة الضريبية لا تعترف بهذه الطريقة عموما.

بالتالي تؤدي إلى اتخاذ قرارات و سياسات غير دقيقة و غير سليمة حيث تجاهلت مشكلة التضخم في المحاسبة بافتراض ثبات القوة الشرائية للعملة[1] .

أثر التضخم علي القوائم المالية:

يستند الاطار العام لنموذج الاطار المحاسبي علي مجموعة الفروض والمبادئ المحاسبية المتعارف عليه [1] والتي تعتبر الاساس الذي يقوم عليه قياس الدخل المحاسبي وتحديد المركز المالي

[1] حنان ر ضوان حلوه،مرجع سابق، – 298 .

للوحدات الاقتصادية، والمبادئ التي تأثرت بظاهرة التضخم ولكنها لم تأخذ اثاره في الاعتبار عند اعداد المعلومات المحاسبية وتتمثل هذه الفروض في فرض ثبات القوة الشرائية لوحدة النقد ومبدأ التكلفة التاريخية الذي اشتق منه، ويقضي ثبات القوة الشرائية لوحدة النقد بوجوب ان ترتكز التقارير والقوائم المالية علي وجدة قياس ثابتة، وهو ما يعني ان التغيرات التي تطرأ علي وحدة القياس ليست علي درجة كبيرة من الاهمية،ومن ثم لا تؤثر علي صحة القياس المحاسبي، لذلك يمكن تجاهلها، وعليه فانه يتم تسجيل المعاملات والقوائم المالية وفقا لمبدأ التكلفة التاريخية الفعلية في تاريخ اتمامها حتي تعكس المحاسبة الاحداث المالية كما تمت بالفعل ، ومن ثم تقاس الأصول المملوكة للوحدة المحاسبية وجميع النفقات المرتبطة بتلك الاصول بالتكلفة الأصلية وقت الاقتناء ،ونتيجة لذلك فان المحاسبة التقليدية لم تعطي اهمية لمشكلة القيمة المتغيرة لوحدة القياس بسبب التغيرات في مستويات الأسعار ، ومن ذلك فان تطبيق مبدأ التكلفة التاريخية يسبب كثير من المشاكل والأخطاء في القياس المحاسبي لان نتائجه لا تعكس المركز المالي ونتائج اعمال المشروع بصورة هادفة[2].

أثر التغيرات علي المركز المالي:-

في ظل استخدام مبدأ التكلفة التاريخية يتم قياس وتقييم الأصول بالأسعار الاصلية في تاريخ اقتنائها وفي ظل الارتفاع المستمر في الأسعار تختلف التكلفة الأصلية للعناصر غير النقدية كالأصول الثابتة والمخزون السلعي عن التكلفة الحاضرة، خاصة في حالة وجود تباعد تاريخي بين وقت الاقتناء ووقت القياس، ويؤدي ذلك الي تضمين الميزانية العمومية بارقام تكلفة ماضية لهذه العناصر لا تعبر عن القيمة الحقيقية لها في تاريخ اعدادها فضلا عن ان حيازة الوحدة الاقتصادية لتلك العناصر في فترات تغيرات الأسعار يترتب عليها ارباح او خسارة كامنة في هذه الاصول لا تؤخذ في الاعتبار عند قياس قيمتها، فبالنسبة للعناصر النقدية الظاهرة في الميزانية العمومية كالنقدية

---

[1] احمد نور بسيوني ، ، مرجع سابق .

[2] سعيد جاويدمشكرو، مرجع سابق،ص115

والعملاء والموردين فانها تقوم بوحدات نقد سائدة في تاريخ اعداد الميزانية ،ويترتب علي حيازتها خلال فترة تغير الأسعار تحقيق ارباح أو خسائر ناتج عن التغير في القوة الشرائية لوحدة النقد حيث لا ينعكس علي حقوق الملكية بالميزانية ، وبذلك لا تظهر الميزانية المعدة وفقا للتكلفة التاريخية ايا من الارباح والخسائر الناتجة عن الحيازة للعناصر النقدية وغير النقدية، وتأكيدا لذلك فان اتباع التكلفة التاريخية في قياس عناصر الميزانية العمومية يؤدي الي فقدان هذه العناصر دلالتها الاقتصادية ، كما يؤدي الي افتقار هذه العناصر للتجميع الرياضي لاختلاف قيمة وحدة النقد المستخدمة في القياس عند اقتنائها . [1]

آثار التغيرات السعرية علي قياس نتيجة الاعمال:

تؤثر التغيرات السعرية علي قياس نتيجة عمليات الوحدة الاقتصادية نظرا لان الدخل الناتج عن العمليات في فترات ارتفاع الاسعار ويكون متضخما بحيث لا يعبر عن حقيقة نتائج الاعمال وبما ان الوظيفة الاساسية للمحاسبة تتمثل في قياس مدي تقدم ونجاح الوحدة كما ينعكس قياس الربح او الخسارة المتولدة عن الفئة المعينة، فانه يكون من الضروري الأخذ في الاعتبار اثار التغيرات السعرية علي صحة قياس العناصر المحددة للدخل في ضوء مفهوم الدخل الحقيقي للوحدة بالرغم من ان طرق قياس الدخل المحاسبي تتفق جميعها علي ان دخل الوحدة المحاسبية يتم قياسه عن طريق مقابلة الايرادات بالمصروفات التي ساهمت في تحقيقها الا انها تختلف في تفسير مفهوم الدخل الحقيقي للوحدة المحاسبية فالمشكلة هنا هي قياس الدخل وفقا لمفهوم المحافظة علي رأس المال. الامر الذي يعني عدم المساس برأس مال الوحدة بعد توزيع دخل الفترة. حيث يعرف الاقتصاديين دخل الوحدة الاقتصادية بانه المبلغ الذي يمكن توزيعه علي ملاكها دونما تخفيض في صافي اصولها. [2]

---

[1] محمد سامي راضي ، ، مرجع سابق .ص142

[2] محمد عبد العزيز ابو رمان ، ، مرجع سابق ، ص 150 .

[1] ولذلك ومن اجل توضيح اثر التغير السعري علي قياس نتائج المشروع من المفيد تناول طرق قياس الدخل وعلاقته بمفهوم المحافظة علي راس المال حيث توجد ثلاثة طرق [2] :-

1/ طريقة المحافظة علي رأس المال النقدي:

وفقا لهذه الطريقة يتم استخدام مبدأ التكلفة التاريخية كأساس لتقييم عناصر الاصول الثابتة وما يرتبط بها من مصروفات ويترتب علي ذلك ان يظهر الاهلاك كأحد العناصر الهامة في قائمة الدخل مقوما بوحدات نقدية ذات قوة شرائية مرتفعة في حالة التضخم ترتبط بتاريخ اقتناء الاصل الثابت المعين في حين يتم قياس الايردادت المرتبطة بها بوحدات نقد ذات قوة شرائية منخفضة تعكس الأسعار الجارية خلال سنة القياس وبذلك يكون قد تم استخدام مقياسين غير متجانسين في تحديد الدخل المحاسبي يترتب عليه اثار تضخمية في فترات ارتفاع الاسعار ومعني هذا ان يتم قياس عناصر تحديد الدخل المحاسبي بطريقة تجاهل التغيرات في الأسعار مما يؤدي ان تكون الارباح المحققة غير معبرة عن الارباح الحقيقية، لانها تتضمن مكاسب راس مالية صورية في فترات ارتفاع الأسعار، يؤدي توزيعها الي عدم المحافظة علي القيمة الحقيقية لراس المال من ناحية وزيادة العبء الضريبي بسبب ضريبة الدخل علي تلك الارباح المتضخمة من ناحية اخري ، بالإضافة الي ذلك منتجات الوحدة الاقتصادية تظهر بقيم اقل من تكلفتها الحقيقية وبناء علي ذلك يتم اتخاذ قرار غير دقيق في سياسة التسعير للمبيعات.

2/ طريقة المحافظة علي رأس المال الحقيقي

تقوم هذه الطريقة علي مقابلة الايرادات المحققة خلال الفترة بالمصاريف المرتبطة بها علي اساس الأسعار [3]:. الاستبدالية الجارية للأصل المستخدم خلال نفس الفترة، أي انه يتم قياس الدخل

---

[1] محمد مطر ، نظرية المحاسبة ، مرجع سابق .

[2] محمود عباس بدوي ،المحاسبة المالية المتقدمة ، دار الجامعة الجديد ، الاسكندرية ، 2002م ص 362.

(3) حلمي نمر ، نظرية المحاسبة ، مرجع سابق.

مع الأخذ في الاعتبار اثار التغيرات السعرية الخاصة فقط للمحافظة علي راس المال الحقيقي وليس راس المال النقدي. فراس المال في بداية الفترة المالية يتمثل في مجموعة من الأصول المادية التي تتحول الي تدفقات يستخدم جزء منها في تمويل الاصول المادية المستنفدة والباقي يعتبر دخلا للفترة، ولا يتضمن الدخل لهذه الطريقة الارباح الرأسمالية اذ ان التغيرات في قيم الاصول لا تعتبر دخلا، ولكنها تعديل لرأس المال النقدي حتي يظل معبرا عن راس المال المادي الحقيقي من وجهة نظر رجال الأعمال.

3/ طريقة المحافظة علي القوة الشرائية العامة لرأس المال:

تقوم هذه الطريقة علي اساس تعديل البيانات والمعلومات المحاسبية المعدة بالتكلفة التاريخية لتعكس التغيرات السعرية العامة في نهاية الفترة المالية أي انه يتم قياس الدخل بالأخذ في الاعتبار اثار التغيرات السعرية العامة فقط من خلال اختيار وحدة قياس عامة للقوة الشرائية وبذلك يمكن التغلب علي القلب في وحدة القياس ، ومن ذلك تكون مقابلة المصروفات بالإيرادات بعد التعبير عن كليهما بوحدات متجانسة من القوة الشرائية وليس طريق لقياس الربح الحقيقي.

ومما سبق وبعد أن تم سرد مدى تأثير القوائم المالية بالتضخم فإن الباحث يرى أن يتم إعداد القوائم المالية (الآلية)_للمنشآت في ظل التضخم وان تكون هذه القوائم معدة بأي نموذج من النماذج التي يمكن إستخدامها في المحاسبة المالية للتضخم وفقاً للمعايير الدولية المحاسبية فإن تلك القوائم المالية المعدة أكثر صدقاً كما أنه يساعد في أن تكون هذه القوائم أكثر فائدة ونفعاً.

الفصل الرابع

الدراسة التطبيقية

الإطار النظري لشركة مصانع طحن الغلال عطبرة

يتناول الباحث في هذا الفصل الإطار النظري لشركة طحن الغلال من خلال المباحث التالية:-

- **المبحث الأول:** نبذة تعريفية عن شركة مصانع طحن الغلال عطبرة
- **المبحث الثاني:** تحليل البيانات واختبار الفرضيات

المبحث الأول

نبذة تعريفية عن شركة مصانع طحن الغلال عطبرة

الموقع :

جات الفكرة بانشاء شركة لطحن القمح بمدينة عطبرة سدا للنقص الحادث في سلعة الدقيق في تلكم الفترة 1987م، وجات بمبادرة كريمة وذكية من رجل الاعمال طيب الذكر المغفور له باذن الله سليم علي احمد وكان هو المالك للارض التي شيدت عليها الشركة بموقعها الحالي بمدينة عطبرة فكانت الفكرة والموقع والنشأة.

النشاط والمساهمون:

تقوم شركة مصانع طحن الغلال المحدودة – عطبرة بطحن القمح وانتاج الدقيق ومخلفاته من ردة ، كسر، وهبو وريش وكل المخلفات ذات فائدة ينتفع بها.

وقد استجلبت لها الماكينات وهي احدث التقنيات من الاليات في انتاج الدقيق ومخلفاته والمتواصلة التطور من شركة بولر مياق (BUHLER MIAG) بسويسرا وتم تركيب الهيكل الحديدي بواسطة شركة فرنسية تسمي اختصارا A.C.M.B باشراف شركة التنمية العقارية ومجموعة المهندسين المعماريين وكان التركيب في اواخر الثمانينيات من العقد السابق 1989م، وتم تشغيل المصنع تجريبا في اغسطس 1991م، ومن ثم كان الانطلاق والتغير والتحديث وفق مقتضيات المرحلة من اجهزة حاسوب واستخدام الشبكة العنكبوتية في التطوير، واستخدام احدث التقنيات الموجودة في المجال وصوامع للقمح ولازال التحديث والتطوير مستمرا من اجل الجودة، وذلك بتوفيق شديد وتضافر جهود واخلاص في العمل ودراية بما يدور في الساحة الخارجية ومتابعة لها من خلال العلاقات الطيبة للشركة مع الشركات الرائدة في المجال عالميا.

المساهمون هم :

- ❖ شركة التنمية الاسلامية 86%.
- ❖ بقية المساهمون 14%وهم :
  - بنك فيصل الاسلامي
  - الشيخ عبد الباسط
  - شركة اب احمد
  - شركة الرصافة

وكان مبتدأ رأس المال للشركة 25,000,000 جنيه (خمسة وعشرون مليون جنيه سوداني).

الهيكل الاداري والتنظيمي:

بعد ان تم تشغيل المصنع في اغسطس 1991م وافتتاحه تم وضع مسودة لائحة العمل التي اجيزت وتم العمل بها فورا والتي تقوم بتنظيم العمل وقد تم وضعها بواسطة مختصين في هذا المجال من معهد تطوير الادارة بالخرطوم ووضع الهيكل الاداري علي النحو التالي :-

الهيكل الإداري التنظيمي

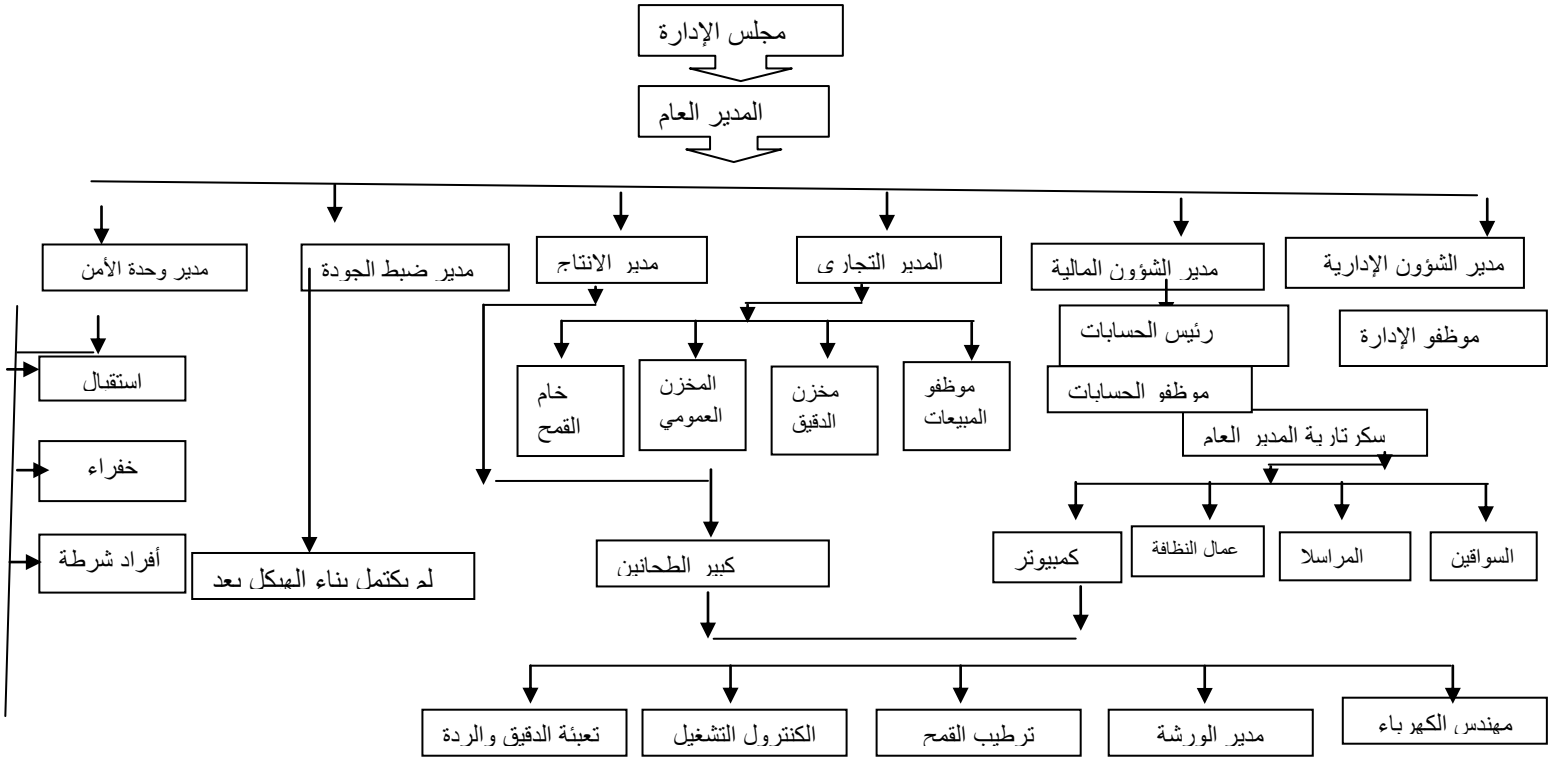

وتعمل هذه الهيكلة الادارية الموضحة بالرسم وفق لائحة عمل منظمة ووفق تعليمات ادارية وفنية محكمة **مما** سهل كثيرا في انسياب العمل بالصورة المثلي وفي سبيل النهوض وتحقيق الطفرة في مجال التطور والعولمة فقد ادخل الحاسوب في كل ادارات الشركة وتم ربطة بشبكة عمل بكل الاقسام راسا الي المدير العام وتم تركيب الشبكة بواسطة مختصين في هذا المجال وتم وضع برامج خاص لكل قسم من الاقسام يحوي كل ما يتعلق من عمل القسم بسهولة ويسر.

العمالة:

تنقسم العمالة بالشركة ثلاثة اقسام:

1. وظائف الادارة العليا(متعاقدة بعقود عمل).
2. وظائف اخري وفق هيكل راتبي موحد للعمال والموظفين كل علي حدا.
3. عمالة غير مهرة متعاقدة بعقود لمدة عام تجدد سنويا.

وتعمل الشركة بنظام الورديتين الطويلتين 12 ساعة لكل وردية.

العدد الكلي للعاملين 126 عامل بالاضافة لعمال الشحن والتفريغ وهم خارج الهيكل الاداري للشركة ويعملون باليومية.

تصنيف العمالة:

تصنف العمالة بالشركة علي اساس الادارات الخمس التابعة راسا للمدير العام وهي كالاتي:

القسم الاداري:

ويشمل: موظفو القسم– سائقو العربات– المراسلات– الجناينية– عمال النظافة– عمال الصحة– سكرتارية المدير العام– مكتب متابعة الخرطوم الذي يباشر عمله مع جميع الاقسام ولكن تبعيته الاشرافية للقسم الاداري هذا بجانب مدير القسم المسئول.

القسم المالي :

ويشمل رئيس الحسابات– موظفو القسم – امين الخزينة– بجانب رئيس القسم المسئول

القسم التجاري:

ويشمل قسم مبيعات الدقيق – مبيعات الردة والمخلفات– المخزن العمومي– مخزن الدقيق– مخزن خام القمح الوارد– عمال نظافة القمح– عمال الشحن والتفريغ ورئيس القسم المسئول

قسم الانتاج:

ويشمل الطحانين– عمال الترطيب– الكنترول– الكهرباء– الورشة– ورشة النجارين– عمال تعبئة الدقيق والردة– بجانب كبير الطحانين ورئيس القسم....

قسم الامن والسلامة:

ويشمل موظفو الاستقبال– الخفراء– حرس البوابات– مرابطو الشرطة الشعبية– بجانب رئيس القسم.

قسم ضبط الجودة:

هذا القسم تم انشاؤه حديثا واضيف لادارات الشركة ولكن حتي الان ليس له هيكلة واضحة انما تم تعين مدير قسم له متعاقد ومهندسين

الادارة المالية :

تضم الادارة المالية للشركة موظفو الحسابات بالاضافة الي الخزينة والتي يتراسها المدير المالي للشركة

المراجعة الداخلية :

لا توجد ادارة خاصة بالمراجعة الداخلية للشركة ولكن تتم المراجعة داخل القسم وكذلك بواسطة المدير المالي في نهاية العام تخضع الشركة للمراجعة العامة بواسطة مكتب مراجع قانوني معتمد يعين بواسطة مجلس الادارة

يعتمد النظام المحاسبي داخل الشركة علي الدورة المستندية حيث لا يتم اثبات أي عملية الا بعد التأكد من استيفاء كل المستندات التي تؤيد تلك العملية.

المبحث الثاني

يتناول البحث من خلال هذا المبحث تحليل القوائم المالية الظاهرة في دفاتر الشركة

أولاً: الأصول الثابتة:

الجدول رقم 1/2/4

قيمة الأصول المعدلة باستخدام الرقم القياسي في 2008/12/31م(الارقام بالجنيه)

البيان	الاصول 2008/1/1	الرصيد 2008/12/31	الرقم القياسي	القيمة المعدلة قبل الإضافة	القيمة المعدلة للإضافة	قيمة الاصل المعدلة
المباني	4875834		114.3	5573078.262		
الاضافات	9924	4885758	114.3		11343.132	5584421.394
الاراضي	171983	171983	114.3	196576.569		196576.569
ماكينات المصنع	7899637		114.3	9029285.091		
الاضافات	375365	8275002	114.3		429042.195	9458327.286
آلات والمعدات	2298317		114.3	2626976.331		
الاضافات	55236	2353553	114.3		63134.748	2690111.079
معدات المعمل	635390	635390	114.3	726250.77		726250.77
الاضافات			114.3		0	
العربات	597637		114.3	683099.091		
الاضافات	75561		114.3		86366.223	
استبعاد	(179690)	493508	114.3			564079.644
صوامع ومستودعات	1638154	1638154	114.3	1872410.022		1872410.022
الاثاث 1	561006		114.3	641229.858		
الاضافات	8049		114.3		9200.007	
استبعاد	(16687)	552368	114.3			631356.624
الاثاث 2	145493		114.3	166298.499		
الاضافات	16687	162180	114.3		19073.241	185371.74
الاجمالي	**19560650**	**19167896**	**114.3**	**22357822.95**	**-**	**21908905.13**

المصدر: إعداد الباحث، بالاعتماد علي دفاتر شركة مصانع طحن الغلال عطبرة

جدول رقم1/2/4:

من الجدول يتضح أنه تم استخدام رقم قياسي واحد بالنسبة للأصول وكذلك بالنسبة للإضافات وذلك لأنه قد تم اختيار سنة 2007م كفترة أساس واستخدام الرقم القياسي صار هو نفس الرقم بالنسبة للإضافات ، ويظهر الجدول قيمة الأصول بتكلفة تاريخية وتكلفة معدلة وذلك بضرب التكلفة التاريخية * الرقم القياسي

في عام 2008م وكان الرقم القياسي 114,3 بالنسبة لأسعار المستهلك في 31-12-2008م، لذلك يظهر الإجمالي نفس الرقم القياسي .

الشكل رقم (1)

1/2/4

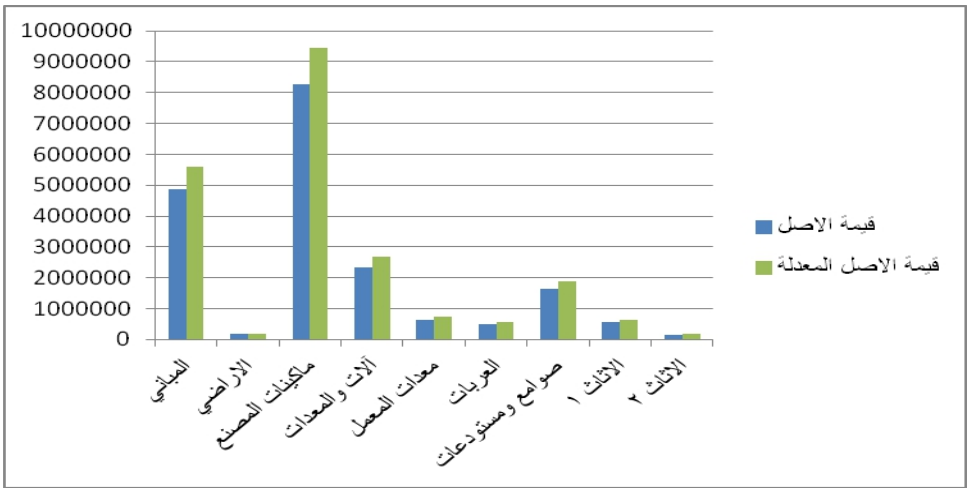

المصدر: إعداد الباحث

يوضح الشكل قيمة الأصول الثابتة في عام 2008م بتكلفة تاريخية وتكلفة معدلة ، ويلاحظ من الشكل انه كلما كبرت قيمة الأصول كلما أدي ذلك إلي زيادة في صافي التكلفة .

الجدول رقم 2/2/4

قيمة التغير في الأصول في 2008/12/31م (الارقام بالجنيه)

البيان	الاصول 2008/1/1	الرصيد 2008/12/31	التغير في الاصول
المباني	4875834		
الاضافات	9924	4885758	698663.394
الاراضي	171983	171983	24593.569
ماكينات المصنع	7899637		
الاضافات	375365	8275002	1183325.286
آلات والمعدات	2298317		
الاضافات	55236	2353553	336558.079
معدات المعمل	635390	635390	90860.77
الاضافات			
العربات	597637		
الاضافات	75561		
استبعاد	(179690)	493508	70571.644
صوامع ومستودعات	1638154	1638154	234256.022
الاثاث 1	561006		
الاضافات	8049		
استبعاد	(16687)	552368	78988.624
الاثاث 2	145493		
الاضافات	16687	162180	23191.74
الاجمالي	**19560650**	**19167896**	**2741009.128**

المصدر: إعداد الباحث، بالاعتماد علي دفاتر شركة مصانع طحن الغلال عطبرة

جدول رقم 2/2/4 :

يوضح التغير في قيمة الأصول بتكلفة تاريخية وتكلفة معدلة وذلك عن طريق طرح القيمة التاريخية لكل أصل علي حدا والقيمة المعدلة حيث يظهر كقيمة واحدة عند التعديل وذلك بإضافة الأصول القديمة + الإضافات المعدلة ، وتظهر في نهاية الجدول كقيمة واحدة معدلة ويظهر مقدار التغير كرقم واحد .

الجدول رقم 3/2/4

نسبة التغير في الأصول في 2008/12/31م (الارقام بالجنيه)

البيان	الأصول 2008/1/1	الرصيد 2008/12/31	التغير في الأصول	نسبة التغير في الأصول
المباني	4875834			
الإضافات	9924	4885758	698663.394	%14.30
الأراضي	171983	171983	24593.569	%14.30
ماكينات المصنع	7899637			
الإضافات	375365	8275002	1183325.286	%14.30
آلات والمعدات	2298317			
الإضافات	55236	2353553	336558.079	%14.30
معدات المعمل	635390	635390	90860.77	%14.30
العربات	597637			
الإضافات	75561			
استبعاد	(179690)	493508	70571.644	%14.30
صوامع ومستودعات	1638154	1638154	234256.022	%14.30
الأثاث 1	561006			
الإضافات	8049			
استبعاد	(16687)	552368	78988.624	%14.30
الأثاث 2	145493			
الإضافات	16687	162180	23191.74	%14.30
الإجمالي	**19560650**	**19167896**	**2741009.128**	**%14.30**

المصدر: إعداد الباحث، بالاعتماد علي دفاتر شركة مصانع طحن الغلال عطبرة

جدول رقم 3/2/4:

يوضح هذا الجدول نسبة التغير في الأصول وذلك بقسمة الفرق في قيمة الأصول التاريخية والمعدلة ، ويظهر نسبة مقدارها 14.3 وهي تمثل قيمة التضخم التي يجب أن تظهر في الأصول .

الجدول رقم 4/2/4

قيمة الأصول المعدلة باستخدام الرقم القياسي في 2009/12/31م (الارقام بالجنيه)

بيان	الاصول 2009/1/1	الرصيد 12/31/ 2009	الرقم القياسي	القيمة المعدلة قبل الإضافة	القيمة المعدلة للإضافة	قيمة الاصل المعدلة
المباني	4885758		127.	6214684.176		
الاضافات	189129	5074887	127.		210474.2677	6425158.444
الاراضي	171983	171983	127.	218762.376		218762.376
ماكينات المصنع	8275002		127.	10525802.54		
الاضافات	105784	8275002	127.		117722.8766	10643525.42
آلات والمعدات	2353553		127.	2993719.416		
الاضافات	92991	2446544	127.		103486.0472	3097205.463
معدات المعمل	635390		127.	808216.08		
الاضافات	9975	645365	127.		11100.7874	819316.8674
العربات	493508		127.	627742.176		
الاضافات	24000	517508	127.		26708.66142	654450.8374
صوامع ومستودعات	1638154	1638154	127.	2083731.888		2083731.888
الاثاث 1	506017		127.	643653.624		
الاضافات	15406	521423	127.		17144.73491	660798.3589
الاثاث 2	46349		127.	58955.928		
استبعاد	(46345)	4	127.			5.088
الاجمالي	**19489344**	**19290870**	**127.**	**24790445.57**	**-**	**24602954.74**

المصدر: إعداد الباحث، بالاعتماد علي دفاتر شركة مصانع طحن الغلال عطبرة

جدول رقم 4/2/4 :

يوضح الجدول قيم الأصول المعدلة وقد تم استخدام الرقم القياسي للسنة الجارية مقسوما علي 150 بالنسبة للأصول القديمة ، أما بالنسبة للإضافات وقد تم استخدام الرقم القياسي للسنة الجارية مقسوما علي الرقم القياسي للسنة السابقة ، وذلك لأن الإضافات قد تمت في هذه السنة وقد افترض الباحث بأن الإضافات قد تمت في بداية السنة المالية الحالية .

الشكل رقم2/2/4

يوضح مقارنة بين قيمة الأصل وقيمة الأصول المعدلة 2009م

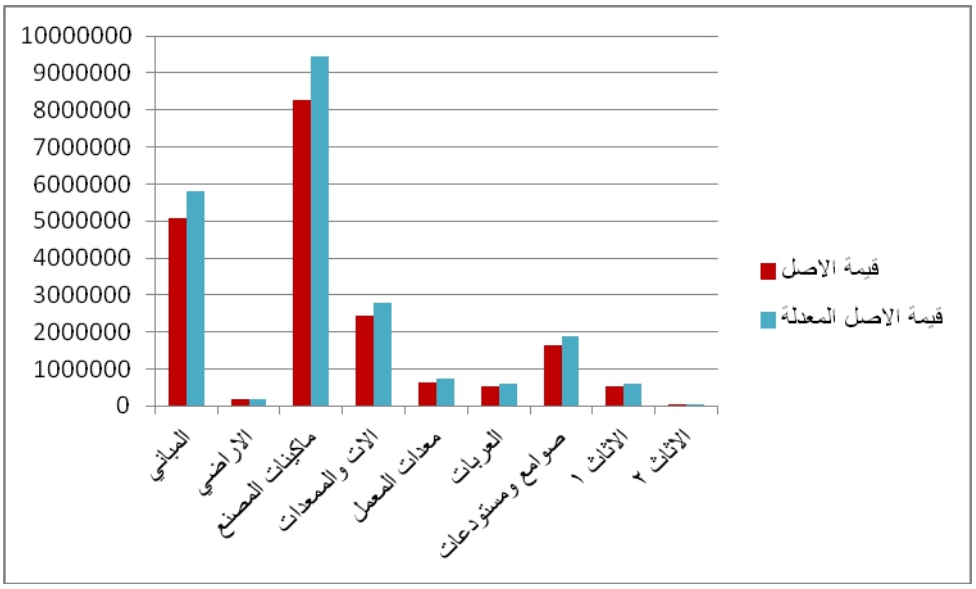

المصدر: إعداد الباحث

الجدول رقم 5/2/4

قيمة التغير في الأصول في 2009/12/31م (الارقام بالجنيه)

بيان	الاصول 2009/1/1	الرصيد 2009/12/31	التغير في الاصول
المباني	4885758		
الاضافات	189129	5074887	1350271.444
الاراضي	171983	171983	46779.376
ماكينات المصنع	8275002		
الاضافات	105784	8275002	2368523.421
آلات والمعدات	2353553		
الاضافات	92991	2446544	650661.4632
معدات المعمل	635390		
الاضافات	9975	645365	173951.8674
العربات	493508		
الاضافات	24000	517508	136942.8374
صوامع ومستودعات	1638154	1638154	445577.888
الاثاث 1	506017		
الاضافات	15406	521423	139375.3589
الاثاث 2	46349		
استبعاد	(46345)	4	1.088
الاجمالي	**19489344**	**19290870**	**5312084.743**

المصدر: إعداد الباحث، بالاعتماد علي دفاتر شركة مصانع طحن الغلال عطبرة

جدول رقم5/2/4:

يوضح التغير في الأصول وهن يظهر فيها التغير كرقم واحد بالنسبة للأصول القديمة وكذلك بالنسبة للإضافات حيث تم حساب التغير في الأصول بعد حساب الأرقام القياسية لكل من الأصول القديمة والإضافات كل علي حدا .

الجدول رقم 6/2/4 نسبة التغير في الأصول في 2009/12/31م (الارقام بالجنيه)

البيان	الاصول 2009/1/1	الرصيد 2009/12/31	التغير في الاصول	نسبة التغير في الاصول
المباني	4885758			
الاضافات	189129	5074887	1350271.444	26.61%
الاراضي	171983	171983	46779.376	27.20%
ماكينات المصنع	8275002			
الاضافات	105784	8275002	2368523.421	28.62%
آلات والمعدات	2353553			
الاضافات	92991	2446544	650661.4632	26.60%
معدات المعمل	635390			
الاضافات	9975	645365	173951.8674	26.95%
العربات	493508			
الاضافات	24000	517508	136942.8374	26.46%
صوامع ومستودعات	1638154	1638154	445577.888	27.20%
الاثاث 1	506017			
الاضافات	15406	521423	139375.3589	26.73%
الاثاث 2	46349			
استبعاد	(46345)	4	1.088	27.20%
الاجمالي	**19489344**	**19290870**	**5312084.743**	**27.54%**

المصدر: إعداد الباحث، بالاعتماد علي دفاتر شركة مصانع طحن الغلال عطبرة

جدول رقم 6/2/4:

يوضح نسبة التغير في الأصول ، ويلاحظ من الجدول أن نسبة التغير في الأصول مختلفة وذلك لأنه تم حساب قيم الأصول القديمة والإضافات بأرقام قياسية مختلفة ، حيث يظهر في بند المباني مثلا أن نسبة التغير هي 26.61% ، بينما في بند الأراضي 27.20%، وهو نسبة التضخم ويظهر إجمالي نسبة التغير في الأصول برقم قياسي 27.54% ، وهو أكبر من الرقم القياسي .

الجدول رقم 7/2/4

قيمة الأصول المعدلة باستخدام الرقم القياسي في 2010/12/31م (الارقام بالجنيه)

بيان	الاصول 2010/1/1	الرصيد 12/31/ 2010	الرقم القياسي	القيمة المعدلة قبل الإضافة	القيمة المعدلة للإضافة	قيمة الاصل المعدلة
المباني	5074887		143.7	6214684.176		
الاضافات	15265	5090152	143.7		210474.2677	7309857.749
الاراضي	171983	171983	143.7	218762.376		247139.571
ماكينات المصنع	8380786		143.7	10525802.54		
الاضافات	5249	8386035	143.7		117722.8766	12049119.37
آلات والمعدات	2446544		143.7	2993719.416		
الاضافات	39138	2485682	143.7		103486.0472	3559898.591
معدات المعمل	645365	645365	143.7	808216.08		927389.505
الاضافات			143.7		11100.7874	
العربات	517508		143.7	627742.176		
الاضافات	71610		143.7		26708.66142	
استبعاد	(113057)	476061	143.7			824558.029
صوامع ومستودعات	1638154	1638154	143.7	2083731.888		2354027.298
الاثاث 1	521423		143.7	643653.624		
الاضافات	21570		143.7		17144.73491	
استبعاد	(39686)	503307	143.7			773652.8463
الاثاث 2	4	4	143.7	58955.928		5.748
الاجمالي	**19702229**	**19396743**	**143.7**	**24790445.57**	**-**	**28045648.7**

المصدر: إعداد الباحث، بالاعتماد علي دفاتر شركة مصانع طحن الغلال عطبرة

جدول رقم7/2/4:

يظهر الجدول قيمة الأصول المعدلة باستخدام الرقم القياسي لسنة 2010م مقارنة مع سنة الأساس للأصول القديمة ، أما بالنسبة للإضافات فقد تم استخدام الرقم القياسي للعام 2010م مع الرقم القياسي للعام 2009م .

الشكل رقم3/2/4

يوضح مقارنة بين قيمة الأصل وقيمة الأصول المعدلة 2010م

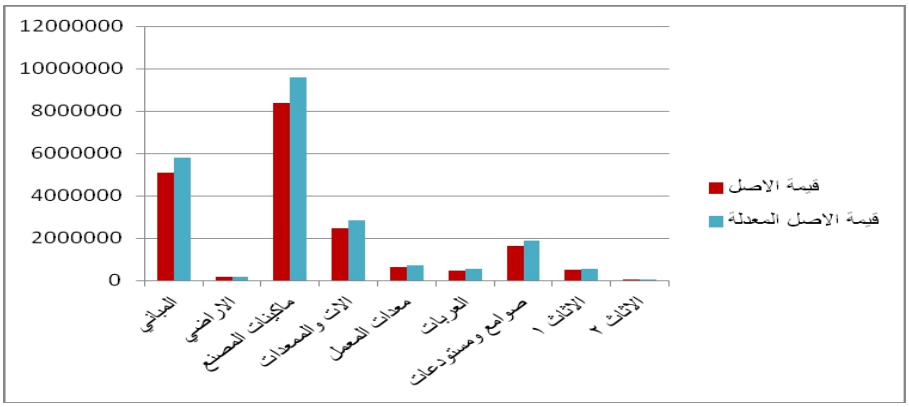

المصدر: إعداد الباحث

الجدول رقم 8/2/4

قيمة التغير في الأصول في 2010/12/31م

بيان	الاصول في 2010/1/1	الرصيد12/31	التغير في الاصول
المباني	5074887		
الاضافات	15265	5090152	2219705.749
الاراضي	171983	171983	75156.571
ماكينات المصنع	8380786		
الاضافات	5249	8386035	3663084.366
آلات والمعدات	2446544		
الاضافات	39138	2485682	1074216.591
معدات المعمل	645365	645365	282024.505
العربات	517508		
الاضافات	71610		
استبعاد	(113057)	476061	348497.029
صوامع ومستودعات	1638154	1638154	715873.298
الاثاث 1	521423		
الاضافات	21570		
استبعاد	(39686)	503307	270345.8463
الاثاث 2	4	4	1.748
الاجمالي	**19702229**	**19396743**	**8648905.704**

المصدر: إعداد الباحث، بالاعتماد علي دفاتر شركة مصانع طحن الغلال عطبرة

جدول رقم 8/2/4:

يوضح مقدار قيمة التغير في الأصول كرقم واحد لكل بند وذلك بجمع رقم الأصول القديمة المعدلة مع الإضافات المعدلة ، حيث يظهر التغير في الأصول بالفرق بينهما .

الجدول رقم 9/2/4

نسبة التغير في الأصول في 2010/12/31م (الارقام بالجنيه)

بيان	الاصول في 2010/1/1	الرصيد12/31	التغير في الاصول	نسبة التغير في الاصول
المباني	5074887			
الاضافات	15265	5090152	2219705.749	43.61%
الاراضي	171983	171983	75156.571	43.70%
ماكينات المصنع	8380786			
الاضافات	5249	8386035	3663084.366	43.68%
آلات والمعدات	2446544			
الاضافات	39138	2485682	1074216.591	43.22%
معدات المعمل	645365	645365	282024.505	43.70%
العربات	517508			
الاضافات	71610			
استبعاد	(113057)	476061	348497.029	73.20%
صوامع ومستودعات	1638154	1638154	715873.298	43.70%
الاثاث 1	521423			
الاضافات	21570			
استبعاد	(39686)	503307	270345.8463	53.71%
الاثاث 2	4	4	1.748	43.70%
الاجمالي	**19702229**	**19396743**	**8648905.704**	**44.59%**

المصدر: إعداد الباحث، بالاعتمادعلي دفاتر شركة مصانع طحن الغلال عطبرة

جدول رقم 9/2/4 :

يوضح هذا الجدول نسبة التغير في الأصول القديمة والمعدلة ويلاحظ أن نسبة التغير بالنسبة لبند العربات قد أظهر نسبة عالية وذلك لأنه قد تم استبعاد ما قيمته 113.57 من السيارات لذلك أظهر نسبة عالية في التعديل ولكن أظهر الإجمالي للأصل نسبة تعديل بلغت 44.59% وهي قريبة من نسبة التضخم .

الجدول رقم 10/2/4

قيمة الأصول المعدلة باستخدام الرقم القياسي في 2011/12/31م (الارقام بالجنيه)

بيان	الاصول في 2011/1/1	الرصيد 2011/12/31	الرقم القياسي	القيمة المعدلة قبل الإضافة	القيمة المعدلة للإضافة	قيمة الاصل المعدلة
المباني	5090152		169.6	8632897.792		
الاضافات	993312	6083464	169.6		1172343.182	9805240.974
الاراضي	171983	171983	169.6	291683.168		291683.168
ماكينات المصنع	8386034		169.6	14222713.66		
الاضافات	46328	8432362	169.6		54678.00139	14277391.67
آلات والمعدات	2485681		169.6	4215714.976		
الاضافات	56467	2542148	169.6		66644.42032	4282359.396
معدات المعمل	645366		169.6	1094540.736		
الاضافات	22717	668083	169.6		26811.43493	1121352.171
العربات	406081		169.6	688713.376		
الاضافات	16848		169.6		19884.6263	
استبعاد	20771	402157				708598.0023
العربات***	69980		169.6	118686.08		
استبعاد	(69979)	1				1.696
صوامع ومستودعات	1638154	1638154	169.6	2778309.184		2778309.184
الاثاث 1	358436		169.6	607907.456		
الاضافات	117830		169.6		139067.2791	
استبعاد	(10869)	456398				746974.7351
الاثاث***	144876		169.6	245709.696		
استبعاد	(144852)	24				40.704
الاجمالي	**20896716**	**20394774**	**169.6**	**35440830.34**		**34011951.7**

المصدر: إعداد الباحث، بالاعتماد علي دفاتر شركة مصانع طحن الغلال عطبرة

جدول رقم10/2/4:

يظهر الجدول قيمة الأصول المعدلة وقد تم تعديل الأصول القديمة بالرقم القياسي للسنة الجارية مع الرقم القياسي لسنة الأساس ، أما بالنسبة للإضافات فقد تم تعديل القيمة باستخدام الرقم القياسي للسنة الجارية مع الرقم القياسي للعام 2010م باعتبار أن الإضافات قد تمت في نهاية السنة المعدلة الحالية .

الشكل رقم4/2/4

يوضح مقارنة بين قيمة الأصل وقيمة الأصول المعدلة 2011م

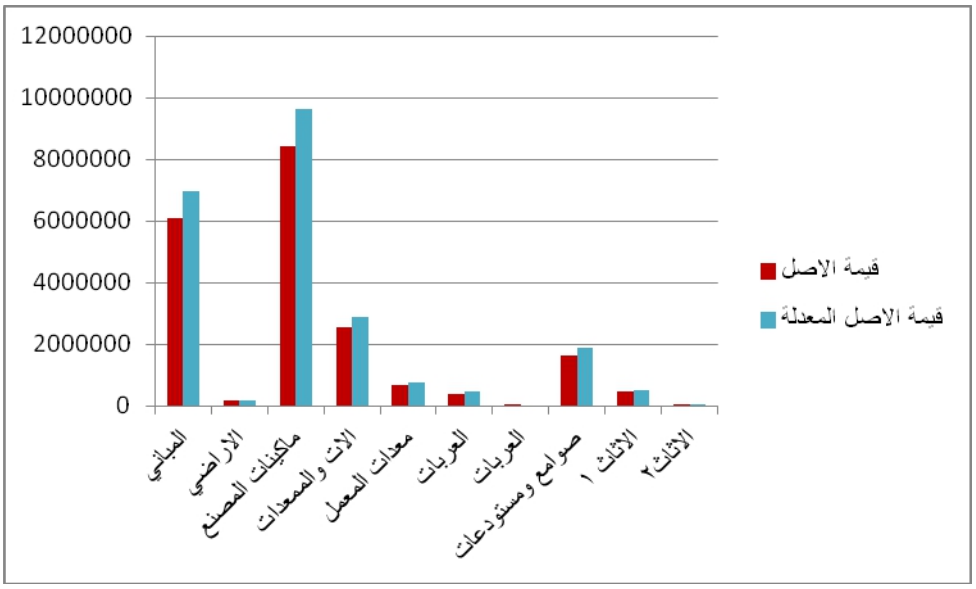

المصدر: إعداد الباحث

الجدول رقم 11/2/4

قيمة التغير في الأصول في 2011/12/31م (الارقام بالجنيه)

بيان	الاصول في 2011/1/1	الرصيد 12/31	التغير في الاصول
المباني	5090152		
الاضافات	993312	6083464	3721776.974
الاراضي	171983	171983	119700.168
ماكينات المصنع	8386034		
الاضافات	46328	8432362	5845029.665
آلات والمعدات	2485681		
الاضافات	56467	2542148	1740211.396
معدات المعمل	645366		
الاضافات	22717	668083	453269.1709
العربات	406081		
الاضافات	16848		
استبعاد	(20771)	402157	306441.0023
العربات ***	69980		
استبعاد	(69979)	1	0.696
صوامع ومستودعات	1638154	1638154	1140155.184
الاثاث 1	358436		
الاضافات	117830		
استبعاد	(10869)	456398	290576.7351
الاثاث ***	144876		
استبعاد	(144852)	24	16.704
الاجمالي	**20896716**	**20394774**	**13617177.7**

المصدر: إعداد الباحث، بالاعتماد علي دفاتر شركة مصانع طحن الغلال عطبرة

جدول رقم 11/2/4:

يوضح قيمة التغير في الأصول في 2011/12/31م وتظهر القيمة المعدلة كرقم واحد للبند الواحد وذلك بعد تعديل الأصول القديمة بالرقم القياسي للسنة الجارية مع سنة الأساس ، أما بالنسبة للإضافات فقد تم استخدام الرقم القياسي للسنة الجارية مع الرقم القياسي لسنة 2010م .

جدول رقم 12/2/4

نسبة التغير في الأصول في 2011/12/31م (الارقام بالجنيه)

بيان	الاصول في 2011/1/1	الرصيد 12/31	التغير في الاصول	نسبة التغير في الاصول
المباني	5090152			
الاضافات	993312	6083464	3721776.974	61.18%
الاراضي	171983	171983	119700.168	69.60%
ماكينات المصنع	8386034			
الاضافات	46328	8432362	5845029.665	69.32%
آلات والمعدات	2485681			
الاضافات	56467	2542148	1740211.396	68.45%
معدات المعمل	645366			
الاضافات	22717	668083	453269.1709	67.85%
العربات	406081			
الاضافات	16848			
استبعاد	(20771)	402157	306441.0023	76.20%
العربات ***	69980			
استبعاد	(69979)	1	0.696	69.60%
صوامع ومستودعات	1638154	1638154	1140155.184	69.60%
الاثاث 1	358436			
الاضافات	117830			
استبعاد	(10869)	456398	290576.7351	63.67%
الاثاث ***	144876			
استبعاد	(144852)	24	16.704	69.60%
الاجمالي	**20896716**	**20394774**	**13617177.7**	**66.77%**

المصدر: إعداد الباحث، بالاعتماد علي دفاتر شركة مصانع طحن الغلال عطبرة

جدول رقم 12/2/4 :

يوضح هذا الجدول نسبة التغير في الأصول 2011/12/31م ويلاحظ من الجدول أن نسبة التغير في بند المباني هو الأقل وذلك لأنه تم إضافة مباني جديدة بقيمة كبيرة مما أدى ذلك إلي انخفاض نسبة التغير بالرغم من أن رقم التضخم كان عاليا في تلك السنة ، أما بالنسبة لبند العربات فقد كانت نسبة التغير عالية أكبر من نسبة التضخم وذلك لوجود استبعاد في ذلك الأصل .

الجدول رقم 13/2/4

قيمة الأصول المعدلة باستخدام الرقم القياسي في 2012/12/31م (الارقام بالجنيه)

البيان	الاصول في 2012/1/1	الرصيد 2012/12/31	الرقم القياسي	القيمة المعدلة قبل الإضافة	القيمة المعدلة للإضافة	قيمة الاصل المعدلة
المباني	608346400		230	1399196720		
الاضافات	386400	608732800	230		524009.434	1399720729
الاراضي	17267600	17267600	230	39715480		39715480
ماكينات المصنع	843236200		230	1939443260		
الاضافات	318500	843554700	230		431928.066	1939875188
آلات والمعدات	25414800		230	58454040		
الاضافات	2716400	256931200	230		3683797.17	62137837.17
معدات المعمل	66808300		230	153659090		
الاضافات	4672200	6819400	230		6336120.283	159995210.3
العربات	40215800		230	92496340		
الاضافات	33397700		230		45291692.22	
استبعاد	(6819400)	66794100				137788032.2
العربات***						
استبعاد						
صوامع ومستودعات	163815400	163815400	230	376775420		376775420
الاثاث 1	39736900		230	91394870		
الاضافات	2197800		230		2980507.075	
		41934700				94375377.08
الاثاث***	6805300		230	15652190		
استبعاد	(6804200)	11				25.3
الاجمالي	**1868959300**	**2005849911**	**230**	**4298606390**		**4210383300**

المصدر: إعداد الباحث، بالاعتمادعلي دفاتر شركة مصانع طحن الغلال عطبرة

جدول رقم 13/2/4:

من الجدول يتضح أنه تم استخدام رقم قياس واحد بالنسبة للأصول وكذلك بالنسبة للإضافات وذلك لأنه قد تم اختبار سنة 2007م كفترة أساس واستخدام لرقم القياسي صار هو نفس الرقم بالنسبة للإضافات ، ويظهر الجدول رقم واحد قيمة الأصول بتكلفة تاريخية وتكلفة معدل وذلك بضرب التكلفة التاريخية * الرقم القياسي في عام 2008م وكان الرقم القياسي 114,3 بالنسبة لأسعار المستهلك في 30-12-2008م .

الشكل رقم 5/2/4

مقارنة بين قيمة الأصل وقيمة الأصول المعدلة 2012م

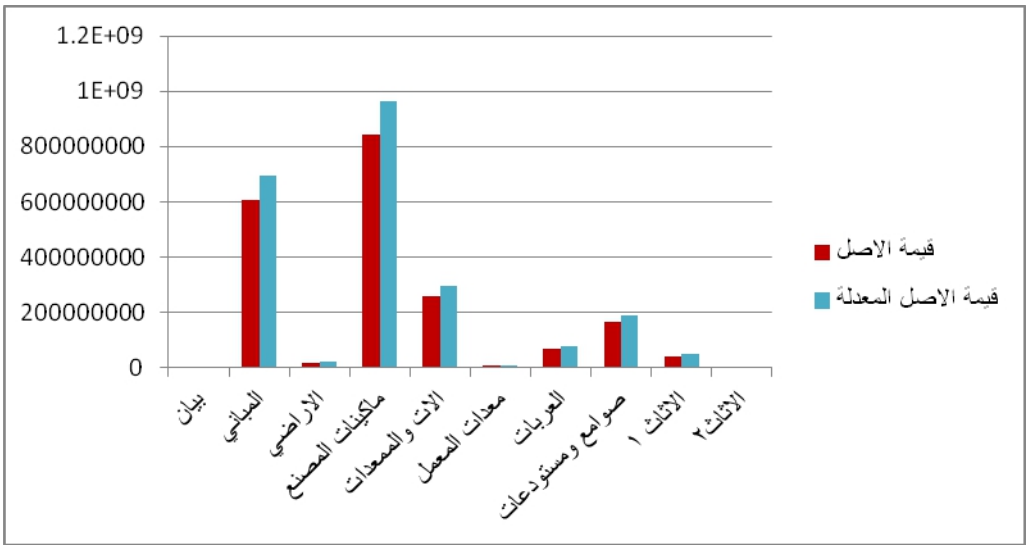

المصدر: إعداد الباحث

الجدول رقم 14/2/4

قيمة التغير في الأصول في 2012/12/31م (الارقام بالجنيه)

بيان	الأصول في 2012/1/1	الرصيد 12/31	التغير في الأصول
المباني	608346400		
الإضافات	386400	608732800	790987929.4
الأراضي	17267600	17267600	22447880
ماكينات المصنع	843236200		
الإضافات	318500	843554700	1096320488
آلات والمعدات	25414800		
الإضافات	2716400	256931200	34006637.17
معدات المعمل	66808300		
الإضافات	4672200	6819400	153175810.3
العربات	40215800		
الإضافات	33397700		
استبعاد	(6819400)	66794100	70993932.22
صوامع ومستودعات	163815400	163815400	212960020
الاثاث 1	39736900		
الاضافات	2197800		
الإجمالي		41934700	52440677.08
الأثاث ***	6805300		
استبعاد	(6804200)	11	14.3
الإجمالي	**1868959300**	**2005849911**	**1589778689**

المصدر: إعداد الباحث، بالاعتماد علي دفاتر شركة مصانع طحن الغلال عطبرة

جدول رقم 14/2/4:

يوضح مقدار التغير في الأصول زيادة ونقصانا ويلاحظ من الجدول إن كل الأصول كانت في زيادة حتى تلك الأصول التي تم استبعاد جزء منها قابل هذا الاستبعاد إحلال بأصول أخري جديدة الأمر الذي أدي إلي زيادة قيمة الأصول ككل في نهاية الأمر .

الجدول رقم 15/2/4

نسبة التغير في الأصول في 2012/12/31م (الارقام بالجنيه)

بيان	الاصول في 2012/1/1	الرصيد 12/31	التغير في الاصول	نسبة التغير في الاصول
المباني	608346400			
الاضافات	386400	608732800	790987929.4	129.94%
الاراضي	17267600	17267600	22447880	130.00%
ماكينات المصنع	843236200			
الاضافات	318500	843554700	1096320488	129.96%
آلات والمعدات	25414800			
الاضافات	2716400	256931200	34006637.17	120.89%
معدات المعمل	66808300			
الاضافات	4672200	6819400	153175810.3	2246.18%
العربات	40215800			
الاضافات	33397700			
استبعاد	(6819400)	66794100	70993932.22	106.29%
صوامع ومستودعات	163815400	163815400	212960020	130.00%
الاثاث 1	39736900			
الاضافات	2197800			
الاجمالي		41934700	52440677.08	125.05%
الاثاث ***	6805300			
استبعاد	(6804200)	11	14.3	130.00%
الاجمالي	**1868959300**	**2005849911**	**1589778689**	**60.66%**

المصدر: إعداد الباحث، بالاعتماد علي دفاتر شركة مصانع طحن الغلال عطبرة

جدول رقم15/2/4:

يوضح هذا الجدول نسبة التغير في الأصول 2012/12/31م ويلاحظ من الجدول أن نسبة التغير في بند المباني هو الأقل وذلك لأنه تم إضافة مباني جديدة بقيمة كبيرة مما أدى ذلك إلي انخفاض نسبة التغير بالرغم من أن رقم التضخم كان عاليا في تلك السنة ، أما بالنسبة لبند العربات فقد كانت نسبة التغير عالية أكبر من نسبة التضخم وذلك لوجود استبعاد في ذلك الأصل .

الفرضية الاولي والثانية:

- ❖ عدم اخذ التضخم في الحسبان يؤدئ الي عدم المحافظة علي راس المال
- ❖ التغيرات في مستويات الاسعار تؤدي اظهار قوائم مالية غير سليمة اذا لم تؤخذ في الحسبان

من خلال تحليل الاصول الثابتة يتضح انه في ظل التضخم لأيتم حسبان الاستهلاك لهذه الاصول بصورة دقيقة لأنه تم تسجيلها في الدفاتر بتكلفة تاريخيه الامر الذي يؤدي الي ظهور ارباح صورية في قائمة الدخل ويتم توزيع هذه الارباح للمساهمين وهي في حقيقة الامر تأكل في راس المال للشركة وعدم المحافظة عليه سليما وهذا يثبت صحة الفرضية الاولي والثانية لان قائمة الدخل تكون غير حقيقية وبالتالي قائمة المركز المالي.

الأصول المتداولة :-

يرى البعض أنه من غير الضروري أن يتم حساب التضخم للأصول المتداولة ، وذلك حسب اعتقادهم أنها تكون قد أخذت دورتها التضخمية سنويا وإنها تجدد لذلك ليس هناك ضرورة لحسابها ولكن وحسب اعتقاد الباحث أن أصول أخري قد تحقق أرباح أو خسائر احتفاظ ، وكذلك بالنسبة للإحلال وحتى تكون الشركة محافظة علي مركزها المالي سليما فأنه يجب أن يحسب التضخم .

الجدول رقم 16/2/4

قيمة الأصول المتداولة المعدلة باستخدام الرقم القياسي في 2008/12/31م (الارقام بالجنيه)

البيان	الرصيد 2008/12/31	الرقم القياسي	قيمة الاصل المعدلة
نقدية بالخزينة والبنك	192293	114.3	
المحفظة الاستثمارية	107372	114.3	122726.20
المخزونات	838887	114.3	958847.84
بضائع بالطريق	11278	114.3	12890.75
مدينون تجاريون	0	114.3	0.00
شيكات تحت التحصيل	1819971	114.3	2080226.85
جاري الانفاق	522764	114.3	597519.25
سلف العاملين	317946	114.3	363412.28
ارصدة مدينة اخري	40038	114.3	45763.43
اعتمادات مستندية	0	114.3	0.00

المصدر: إعداد الباحث، بالاعتماد علي دفاتر شركة مصانع طحن الغلال عطبرة

الجدول رقم 16/2/4 :

يوضح قيم الأصول المتداولة المعدلة باستخدام الرقم القياسي للسنة الجارية 114.3 ومقارنة مع سنة الأساس 100 لم يتم تعديل النقدية ، وذلك لأنها تكون قد أخذت دورتها التضخمية وهي نقد فعلي موجود.

الجدول رقم 17/2/4

قيمة التغير في الأصول المتداولة في 2008/12/31م (الارقام بالجنيه)

البيان	الرصيد 2008/12/31	التغير في الاصول
نقدية بالخزينة والبنك	192293	
المحفظة الاستثمارية	107372	15354.20
المخزونات	838887	119960.84
بضائع بالطريق	11278	1612.75
مدينون تجاريون	0	0.00
شيكات تحت التحصيل	1819971	260255.85
جاري الانفاق	522764	74755.25
سلف العاملين	317946	45466.28
ارصدة مدينة اخري	40038	5725.43
اعتمادات مستندية	0	0.00

المصدر: إعداد الباحث، بالاعتماد علي دفاتر شركة مصانع طحن الغلال عطبرة

الجدول رقم 17/2/4

يوضح مقدار التغير في الأصول المتداولة وهذا الفرق في الأصول المتداولة يجب أن يقابله احتياطي زيادة أسعار في حالة الإحلال للأصول الجارية حتى يكون رأس المال سليما ومحافظا عليه .

الجدول رقم 18/2/4

نسبة التغير في الأصول المتداولة في 2008/12/31م (الارقام بالجنيه)

البيان	الرصيد 2008/12/31	التغير في الاصول	نسبة التغير في الاصول
نقدية بالخزينة والبنك	192293		
المحفظة الاستثمارية	107372	15354.20	14.30%
المخزونات	838887	119960.84	14.30%
بضائع بالطريق	11278	1612.75	14.30%
مدينون تجاريون	0	0.00	0.00%
شيكات تحت التحصيل	1819971	260255.85	14.30%
جاري الانفاق	522764	74755.25	14.30%
سلف العاملين	317946	45466.28	14.30%
ارصدة مدينة اخري	40038	5725.43	14.30%
اعتمادات مستندية	0	0.00	0.00%

المصدر: إعداد الباحث، بالاعتماد علي دفاتر شركة مصانع طحن الغلال عطبرة

يوضح رقم 18/2/4الجدول نسبة التغير وهو مساوي للتضخم الذي طرأ علي الأصول في العام الحالي 2008م وقد بلغت نسبة التغير للأصول المتداولة 14.3%.

الجدول رقم 19/2/4

قيمة الأصول المتداولة المعدلة باستخدام الرقم القياسي في 2009/12/31م (الارقام بالجنيه)

البيان	الرصيد 2009/12/31	الرقم القياسي	قيمة الاصل المعدلة
نقدية بالخزينة والبنك	466662	127.2	
المحفظة الاستثمارية	108088	127.2	120286.91
المخزونات	838655	127.2	933306.35
بضائع بالطريق	0	127.2	0.00
مدينون تجاريون	769423	127.2	856260.77
شيكات تحت التحصيل	978880	127.2	1089357.27
جاري الانفاق	1191027	127.2	1325447.37
سلف العاملين	284490	127.2	316597.80
ارصدة مدينة اخري	68354	127.2	76068.49
اعتمادات مستندية	7464	127.2	8306.39

المصدر: إعداد الباحث، بالاعتماد علي دفاتر شركة مصانع طحن الغلال عطبرة

الجدول رقم 19/2/4 يوضح قيمة الأصول بتكلفة معدلة وقد تم استخدام الرقم القياسي للسنة الحالية 127.2 مع الرقم القياسي للسنة السابقة 114.3 لتعديل قيم الأصول المتداولة .

الجدول رقم 20/2/4

قيمة التغير في الأصول المتداولة في 2009/12/31م (الارقام بالجنية)

البيان	الرصيد 2009/12/31	التغير في الاصول
نقدية بالخزينة والبنك	466662	
المحفظة الاستثمارية	108088	12198.90814
المخزونات	838655	94651.35171
بضائع بالطريق	0	0
مدينون تجاريون	769423	86837.7664
شيكات تحت التحصيل	978880	110477.2703
جاري الانفاق	1191027	134420.3701
سلف العاملين	284490	32107.79528
ارصدة مدينة اخري	68354	7714.493438
اعتمادات مستندية	7464	842.3937008

المصدر: إعداد الباحث، بالاعتماد علي دفاتر شركة مصانع طحن الغلال عطبرة

الجدول رقم 20/2/4 : يوضح مقدار التغير في الأصول في نهاية عام 2009م مقارنة بين الأصول المتداولة والأصول بتكلفة تاريخية .

الجدول رقم 21/2/4

نسبة التغير في الأصول المتداولة في 2009/12/31م (الارقام بالجنية)

البيان	الرصيد 2009/12/31	التغير في الاصول	نسبة التغير في الاصول
نقدية بالخزينة والبنك	466662		
المحفظة الاستثمارية	108088	12198.90814	11.29%
المخزونات	838655	94651.35171	11.29%
بضائع بالطريق	0	0	0
مدينون تجاريون	769423	86837.7664	11.29%
شيكات تحت التحصيل	978880	110477.2703	11.29%
جاري الانفاق	1191027	134420.3701	11.29%
سلف العاملين	284490	32107.79528	11.29%
ارصدة مدينة اخري	68354	7714.493438	11.29%
اعتمادات مستندية	7464	842.3937008	11.29%

المصدر: إعداد الباحث، بالاعتمادعلي دفاتر شركة مصانع طحن الغلال عطبرة

يوضح الجدول رقم 21 /2/4نسبة التغير التي طرأت علي الأصول في نهاية عام 2009م وقد بلغت نسبة التغير في الأصول 11.29% وهذه النسبة تمثل نسبة الفرق

الجدول رقم 22/2/4

قيمة الأصول المتداولة المعدلة باستخدام الرقم القياسي في 2010/12/31م (الارقام بالجنيه)

البيان	الرصيد 2008/12/31	الرقم القياسي	قيمة الأصل المعدلة
نقدية بالخزينة والبنك	323468		
المحفظة الاستثمارية	723191	143.7	817001.15
المخزونات	851409	143.7	961851.21
بضائع بالطريق	112563	143.7	127164.33
مدينون تجاريون	47980	143.7	54203.82
شيكات تحت التحصيل	1736839	143.7	1962136.51
جاري الإنفاق	4145046	143.7	4682728.85
سلف العاملين	505203	143.7	570736.41
أرصدة مدينة أخري	29227	143.7	33018.24
اعتمادات مستنديه	15485	143.7	17493.67

المصدر: إعداد الباحث، بالاعتماد علي دفاتر شركة مصانع طحن الغلال عطبرة

يوضح الجدول رقم 22/2/4الأصول في عام 2010م المعدلة وذلك باستخدام الرقم القياسي الحالي للسنة 2010م وهو 143.2% مع الرقم القياسي للسنة السابقة 127.2% .

الجدول رقم23/2/4

قيمة التغير في الأصول المتداولة في 2010/12/31م (الارقام بالجنيه)

البيان	الرصيد 2008/12/31	التغير في الاصول
نقدية بالخزينة والبنك	323468	
المحفظة الاستثمارية	723191	93810.15
المخزونات	851409	110442.21
بضائع بالطريق	112563	14601.33
مدينون تجاريون	47980	6223.82
شيكات تحت التحصيل	1736839	225297.51
جاري الانفاق	4145046	537682.85
سلف العاملين	505203	65533.41
ارصدة مدينة اخري	29227	3791.24
اعتمادات مستندية	15485	2008.67

المصدر: إعداد الباحث، بالاعتماد علي دفاتر شركة مصانع طحن الغلال عطبرة

يوضح الجدول رقم 23/2/4مقدار التغير الذي طرأ علي الأصول في نهاية عام 2010م وهو الفرق بين الأصول بتكلفة تاريخية وتكلفة معدلة .

الجدول رقم 24/2/4

نسبة التغير في الأصول المتداولة في 2010/12/31م (الارقام بالجنية)

البيان	الرصيد 2008/12/31	التغير في الاصول	نسبة التغير في الاصول
نقدية بالخزينة والبنك	323468		
المحفظة الاستثمارية	723191	93810.15	12.97%
المخزونات	851409	110442.21	12.97%
بضائع بالطريق	112563	14601.33	12.97%
مدينون تجاريون	47980	6223.82	0.00%
شيكات تحت التحصيل	1736839	225297.51	12.97%
جاري الانفاق	4145046	537682.85	12.97%
سلف العاملين	505203	65533.41	12.97%
ارصدة مدينة اخري	29227	3791.24	12.97%
اعتمادات مستندية	15485	2008.67	12.97%

المصدر: إعداد الباحث، بالاعتماد علي دفاتر شركة مصانع طحن الغلال عطبرة

يوضح الجدول رقم 24/2/4 نسبة التغير في الأصول في نهاية العام 2010م وقد بلغت نسبة التغير 12.97% في الأصول .

الجدول رقم25/2/4

قيمة الأصول المتداولة المعدلة باستخدام الرقم القياسي في 2011/12/31م(الارقام بالجنيه)

البيان	الرصيد 2008/12/31	الرقم القياسي	قيمة الاصل المعدلة
نقدية بالخزينة والبنك	661168		
المحفظة الاستثمارية	904125	169.6	1067081.42
المخزونات	123188	169.6	145390.99
بضائع بالطريق	12318800	169.6	14539098.68
مدينون تجاريون	19562200	169.6	23088024.50
شيكات تحت التحصيل	37754700	169.6	44559478.91
جاري الانفاق	153884300	169.6	181619883.65
سلف العاملين	42251100	169.6	49866294.78
ارصدة مدينة اخري	5448000	169.6	6429929.02
اعتمادات مستندية	714400	169.6	843161.03

المصدر: إعداد الباحث، بالاعتماد علي دفاتر شركة مصانع طحن الغلال عطبرة

يوضح الجدول رقم 25/2/4قيمة الأصول المعدلة وذلك باستخدام الرقم القياسي للعام 201م وقد بلغ 169.6% ، والرقم القياسي في نهاية العام 2010م وكان 143.7 .

الجدول رقم26/2/4

قيمة التغير في الأصول المتداولة في 2011/12/31م (الارقام بالجنيه)

البيان	الرصيد 2008/12/31	التغير في الاصول
نقدية بالخزينة والبنك	661168	
المحفظة الاستثمارية	904125	162956.42
المخزونات	123188	22202.99
بضائع بالطريق	12318800	2220298.68
مدينون تجاريون	19562200	3525824.50
شيكات تحت التحصيل	37754700	6804778.91
جاري الانفاق	153884300	27735583.65
سلف العاملين	42251100	7615194.78
ارصدة مدينة اخري	5448000	981929.02
اعتمادات مستندية	714400	128761.03

المصدر: إعداد الباحث، بالاعتماد علي دفاتر شركة مصانع طحن الغلال عطبرة

يوضح الجدول رقم 26/2/4 مقدار التغير في الأصول المتداولة في نهاية العام 2011م.

الجدول رقم27/2/4

نسبة التغير في الأصول المتداولة في 2011/12/31م (الارقام بالجنيه)

البيان	الرصيد 2008/12/31	التغير في الاصول	نسبة التغير في الاصول
نقدية بالخزينة والبنك	661168		
المحفظة الاستثمارية	904125	162956.42	18.02%
المخزونات	123188	22202.99	18.02%
بضائع بالطريق	12318800	2220298.68	18.02%
مدينون تجاريون	19562200	3525824.50	18.02%
شيكات تحت التحصيل	37754700	6804778.91	18.02%
جاري الانفاق	153884300	27735583.65	18.02%
سلف العاملين	42251100	7615194.78	18.02%
ارصدة مدينة اخري	5448000	981929.02	18.02%
اعتمادات مستندية	714400	128761.03	18.02%

المصدر: إعداد الباحث، بالاعتماد علي دفاتر شركة مصانع طحن الغلال عطبرة

يوضح الجدول رقم 27/2/4نسبة التغير في الأصول المتداولة في نهاية عام 2011م وقد بلغت نسبة التغير 18.02% .

الجدول رقم28/2/4

قيمة الأصول المتداولة المعدلة باستخدام الرقم القياسي في 2012/12/31م (الارقام بالجنية)

البيان	الرصيد 2008/12/31	الرقم القياسي	قيمة الاصل المعدلة
نقدية بالخزينة والبنك	1541553		
المحفظة الاستثمارية	0	230	0.00
المخزونات	1158692	230	1571339.39
بضائع بالطريق	0	230	0.00
مدينون تجاريون	22056200	230	29911120.28
شيكات تحت التحصيل	205583600	230	278798514.15
جاري الانفاق	0	230	0.00
سلف العاملين	6797510	230	9218321.34
ارصدة مدينة اخري	2425600	230	3289433.96
اعتمادات مستندية	0	230	0.00

المصدر: إعداد الباحث، بالاعتماد علي دفاتر شركة مصانع طحن الغلال عطبرة

يوضح الجدول رقم 28/2/4 قيم الأصول المعدلة في نهاية العام 2012م ، وذلك باستخدام الرقم القياسي للسنة الجارية وهو 230 مع الرقم القياسي لسنة 2011م وكان 169.6 .

الجدول رقم 29/2/4

قيمة التغير في الأصول المتداولة في 2012/12/31م (الارقام بالجنيه)

البيان	الرصيد 2008/12/31	التغير في الاصول
نقدية بالخزينة والبنك	1541553	
المحفظة الاستثمارية	0	0.00
المخزونات	1158692	412647.39
بضائع بالطريق	0	0.00
مدينون تجاريون	22056200	7854920.28
شيكات تحت التحصيل	205583600	73214914.15
جاري الانفاق	0	0.00
سلف العاملين	6797510	2420811.34
ارصدة مدينة اخري	2425600	863833.96
اعتمادات مستندية	0	0.00

المصدر: إعداد الباحث، بالاعتماد علي دفاتر شركة مصانع طحن الغلال عطبرة

يوضح الجدول رقم 29/2/4 مقدار التغير في الأصول في نهاية عام 2012م بتكلفة تاريخية وتكلفة معدلة.

الجدول رقم 30/2/4

نسبة التغير في الأصول المتداولة في 2012/12/31م (الارقام بالجنية)

البيان	الرصيد 2008/12/31	التغير في الاصول	نسبة التغير في الاصول
نقدية بالخزينة والبنك	1541553		
المحفظة الاستثمارية	0	0.00	0.00%
المخزونات	1158692	412647.39	35.61%
بضائع بالطريق	0	0.00	0.00%
مدينون تجاريون	22056200	7854920.28	35.61%
شيكات تحت التحصيل	205583600	73214914.15	35.61%
جاري الانفاق	0	0.00	0.00%
سلف العاملين	6797510	2420811.34	35.61%
ارصدة مدينة اخري	2425600	863833.96	35.61%
اعتمادات مستندية	0	0.00	0.00%

المصدر: إعداد الباحث، بالاعتماد علي دفاتر شركة مصانع طحن الغلال عطبرة

يوضح الجدول رقم 30/2/4 نسبة التغير في نهاية عام 2012م وقد بلغت نسبة التغير للأصول 35.6 %.

الفرضية الثالثة: طريقة التكلفة الجارية تعتبر من افضل الطرق لتكوين احتياطي لمقابلة التضخم:

من خلال تحليل قيم الاصول المتداولة فانة يظهر تغير في قيمها من سنة لآخري وهذا التأثير يكون واضحا في بنود المخزونات والمدينون التجاريون لان هذه البنود تدخل في سنة مالية تالية وتكون نسبة لعوامل التضخم غير مساوية لقيمها في الفترة المالية السابقة وحتي تكون الشركة قادرة علي الاستمرار وعدم تحقيق خسائر احتفاظ فيجب عليها ان يتم تقيمها بالقيمة الجارية حين البيع او التحصيل بان يتم تحصيل المدينون بالسعر الجاري لقيمة البضاعة المباعة لهم في الفترة المالية السابقة وهذا يثبت صحة الفرضية الثالثة .

حقوق الملكية:

الجدول رقم 31/2/4

نسبة التغيير في حقوق الملكية 2008م (الارقام بالجنيه)

اجمالي المطلوبات	5065996
اجمالي حقوق المساهمين	24606508
اجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين	29672504
اعادة التقييم وفروقات العملة	15215362
اجمالي المساهمين - اعادة التقييم وفروقات العملة	9391146
الرقم القياسي	114.3
ناتج الرقم القياسي في حقوق المساهمين	26316873
التغير في حقوق المساهمين	1710365
نسبة التغير في حقوق المساهمين	%7

المصدر: إعداد الباحث، بالاعتماد علي دفاتر شركة مصانع طحن الغلال عطبرة

تم حساب نسبة التغير بالخطوات التالية:

1. تم طرح فرق العملة من اجمالي حقوق المساهمين للوصول لصافي حقوق المساهمين.
2. ضرب الرقم القياسي للسنة المالية *اجمالي حقوق المساهمين.

3. طرح اجمالي حقوق المساهمين من ناتج الضرب بالخطوة اعلاه للوصول للفرق.

4. قسمة الناتج في الخطوة علي الاجماليي الحقوق للوصول لنسبة التغير.

5. بلغت نسبة التغير في الحقوق 7%.

الجدول رقم23/2/4

نسبة التغيير في حقوق الملكية 2009م (الارقام بالجنيه)

اجمالي المطلوبات	**13465664**
اجمالي حقوق المساهمين	**28579702**
اجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين	**42045366**
اعادة التقييم وفروقات العملة	**15215362**
اجمالي المساهمين – اعادة التقييم وفروقات العملة	**27058177**
الرقم القياسي	**127.2**
ناتج الرقم القياسي في حقوق المساهمين	**34363870**
التغير في حقوق المساهمين	**7305714**
نسبة التغير	**%21**

المصدر: إعداد الباحث، بالاعتماد علي دفاتر شركة مصانع طحن الغلال عطبرة

تم حساب نسبة التغير بالخطوات التالية:

1. تم طرح فرق العملة من اجمالي حقوق المساهمين للوصول لصافي حقوق المساهمين.

2. ضرب الرقم القياسي للسنة المالية *صافي حقوق المساهمين.

3. طرح صافي حقوق المساهمين من ناتج الضرب بالخطوة اعلاه للوصول للفرق.

4. طرح فرق العملة من الفرق في الخطوة3

5. قسمة الناتج في الخطوة 4 علي صافي الحقوق للوصول لنسبة التغير.

6. بلغت نسبة التغير في الحقوق21%.

الجدول رقم 33/2/4

نسبة التغيير في حقوق الملكية 2010م (الارقام بالجنيه)

اجمالي المطلوبات	**13782860**
اجمالي حقوق المساهمين	**32803952**
اجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين	**46586812**
اعادة التقييم وفروقات العملة	**1521536**
اجمالي المساهمين – اعادة التقييم وفروقات العملة	**31282416**
الرقم القياسي	**143.7**
ناتج الرقم القياسي في حقوق المساهمين	**44733857**
التغير في حقوق المساهمين	**13451441**
نسبة التغير	**%38**

المصدر: إعداد الباحث، بالاعتماد علي دفاتر شركة مصانع طحن الغلال عطبرة

تم حساب نسبة التغير بالخطوات التالية:

1. تم طرح فرق العملة من اجمالي حقوق المساهمين للوصول لصافي حقوق المساهمين.
2. ضرب الرقم القياسي للسنة المالية *صافي حقوق المساهمين.
3. طرح صافي حقوق المساهمين من ناتج الضرب بالخطوة اعلاه للوصول للفرق.
4. طرح فرق العملة من الفرق في الخطوة3
5. قسمة الناتج في الخطوة 4 علي صافي الحقوق للوصول لنسبة التغير.
6. بلغت نسبة التغير في الحقوق 38%.

الجدول رقم 34/2/4

نسبة التغيير في حقوق الملكية 2011م (الارقام بالجنيه)

اجمالي المطلوبات	**5185694**
اجمالي حقوق المساهمين	**31779558**
اجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين	**36965252**
اعادة التقييم وفروقات العملة	**1521536**
اجمالي المساهمين – اعادة التقييم وفروقات العملة	**30258022**
الرقم القياسي	**169.6**
ناتج الرقم القياسي في حقوق المساهمين	**51136057**
التغير في حقوق المساهمين	**20878035**
نسبة التغير	**%63**

المصدر: إعداد الباحث، بالاعتماد علي دفاتر شركة مصانع طحن الغلال عطبرة

تم حساب نسبة التغير بالخطوات التالية:

1. تم طرح فرق العملة من اجمالي حقوق المساهمين للوصول لصافي حقوق المساهمين.
2. ضرب الرقم القياسي للسنة المالية *صافي حقوق المساهمين.
3. طرح صافي حقوق المساهمين من ناتج الضرب بالخطوة اعلاه للوصول للفرق.
4. طرح فرق العملة من الفرق في الخطوة3
5. قسمة الناتج في الخطوة 4 علي صافي الحقوق للوصول لنسبة التغير.
6. بلغت نسبة التغير في الحقوق63%.

الجدول رقم35/2/4

نسبة التغيير في حقوق الملكية 2012م (الارقام بالجنيه)

اجمالي المطلوبات	**3501530**
اجمالي حقوق المساهمين	**31074775**
اجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين	**34576305**
اعادة التقييم وفروقات العملة	**1519213**
اجمالي المساهمين – اعادة التقييم وفروقات العملة	**29553239**
الرقم القياسي	**230**
ناتج الرقم القياسي في حقوق المساهمين	**67972449**
التغير في حقوق المساهمين	**38419210**
نسبة التغير	**%124**

المصدر: إعداد الباحث، بالاعتماد علي دفاتر شركة مصانع طحن الغلال عطبرة

تم حساب نسبة التغير بالخطوات التالية:

1. تم طرح فرق العملة من اجمالي حقوق المساهمين للوصول لصافي حقوق المساهمين.
2. ضرب الرقم القياسي للسنة المالية *صافي حقوق المساهمين.
3. طرح صافي حقوق المساهمين من ناتج الضرب بالخطوة اعلاه للوصول للفرق.
4. طرح فرق العملة من الفرق في الخطوة3
5. قسمة الناتج في الخطوة 4 علي صافي الحقوق للوصول لنسبة التغير.
6. بلغت نسبة التغير في الحقوق124%.

الجدول رقم36/2/4

مؤشرات التدهور في 2007-2008م (الارقام بالجنيه)

البيان	القيمة
اجمالي حقوق المساهمين 2007	**39827923**
اجمالي المطلوبات	**5065996**
اجمالي حقوق المساهمين 2008	**39821870**
اجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين	**29672504**
اعادة التقييم وفروقات العملة	**1521536**
اجمالي المساهمين – اعادة التقييم وفروقات العملة	**14457142**
الرقم القياسي	**114.3**
ناتج الرقم القياسي في حقوق المساهمين	**16524513.3**
فرق إجمالي حقوق الملكية قبل وبعد التعديل	**2067371.31**
فرق إجمالي حقوق المساهمين 2007-2008	**6053**
التدهور في حقوق الملكية	**%02.0**

المصدر: إعداد الباحث، بالاعتماد علي دفاتر شركة مصانع طحن الغلال عطبرة

تم حساب مؤشرات **التدهو بالخطوات التالية:**

1. جمع اجمالي حقوق المساهمين وفروقات العملة لعام 2008م.
2. طرح إجمالي حقوق المساهمين 2007م- حقوق المساهمين للعام 2008م.
3. قسمة الفرق في الخطوة أعلاه على اجمالي حقوق المساهمين 2007م كنسبة مئوية.

الجدول رقم37/2/4

مؤشرات التدهور في 2008-2009م (الارقام بالجنيه)

البيان	القيمة
اجمالي حقوق المساهمين 2008	**39821870**
اجمالي المطلوبات	**6732832**
اجمالي حقوق المساهمين 2009	**40295064**
اجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين	**38812534**
اعادة التقييم وفروقات العملة	**1521536**
اجمالي المساهمين – اعادة التقييم وفروقات العملة	**23597172**
الرقم القياسي	**127.2**
ناتج الرقم القياسي في حقوق المساهمين	**30015602.8**
فرق إجمالي حقوق الملكية قبل وبعد التعديل	**6418430.78**
فرق إجمالي حقوق المساهمين 2008-2009	**473194**
التدهور في حقوق الملكية	**%19.1**

المصدر: إعداد الباحث، بالاعتماد علي دفاتر شركة مصانع طحن الغلال عطبرة

تم حساب مؤشرات التدهو بالخطوات التالية:

1. جمع اجمالي حقوق المساهمين وفروقات العملة لعام 2009م.
2. طرح إجمالي حقوق المساهمين 2008م- حقوق المساهمين للعام 2009م.
3. قسمة الفرق في الخطوة أعلاه على اجمالي حقوق المساهمين 2008م كنسبة مئوية.

الجدول رقم38/2/4

مؤشرات التدهور في 2009-2010م (الارقام بالجنيه)

البيان	القيمة
اجمالي حقوق المساهمين 2009	**40295064**
اجمالي المطلوبات	**6891430**
اجمالي حقوق المساهمين 2010	**45549835**
اجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين	**42164861**
اعادة التقييم وفروقات العملة	**1521536**
اجمالي المساهمين – اعادة التقييم وفروقات العملة	**26949499**
الرقم القياسي	**143.7**
ناتج الرقم القياسي في حقوق المساهمين	**38726430.1**
فرق إجمالي حقوق الملكية قبل وبعد التعديل	**11776931.1**
فرق إجمالي حقوق المساهمين 2009-2010	**5254771**
التدهور في حقوق الملكية	**%04.13**

المصدر: إعداد الباحث، بالاعتماد علي دفاتر شركة مصانع طحن الغلال عطبرة

تم حساب مؤشرات التدهو بالخطوات التالية:

1. جمع اجمالي حقوق المساهمين وفروقات العملة لعام 2010م.
2. طرح إجمالي حقوق المساهمين 2009م- حقوق المساهمين للعام 2010م.
3. قسمة الفرق في الخطوة أعلاه على اجمالي حقوق المساهمين 2009م كنسبة مئوية.

الجدول رقم39/2/4

مؤشرات التدهور في 2010-2011م (الارقام بالجنيه)

البيان	القيمة
اجمالي حقوق المساهمين 2010	**45549835**
اجمالي المطلوبات	**5185694**
اجمالي حقوق المساهمين 2011	**45090932**
اجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين	**38869239**
اعادة التقييم وفروقات العملة	**1521536**
اجمالي المساهمين - اعادة التقييم وفروقات العملة	**23653878**
الرقم القياسي	**169.6**
ناتج الرقم القياسي في حقوق المساهمين	**40116977.09**
فرق إجمالي حقوق الملكية قبل وبعد التعديل	**16463099.09**
فرق إجمالي حقوق المساهمين 2010-2011	**458903**
التدهور في حقوق الملكية	**%01.1**

المصدر: إعداد الباحث، بالاعتماد علي دفاتر شركة مصانع طحن الغلال عطبرة

تم حساب مؤشرات التدهو بالخطوات التالية:

- ❖ جمع اجمالي حقوق المساهمين وفروقات العملة لعام 2011م.
- ❖ طرح إجمالي حقوق المساهمين 2010م- حقوق المساهمين للعام 2011م.
- ❖ قسمة الفرق في الخطوة أعلاه على اجمالي حقوق المساهمين 2010م كنسبة مئوية.

الجدول رقم 40/2/4

مؤشرات التدهور في 2011-2012م (الارقام بالجنيه)

البيان	القيمة
اجمالي حقوق المساهمين 2011	**45090932**
اجمالي المطلوبات	**3501530**
اجمالي حقوق المساهمين 2012	**46266912**
اجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين	**34576305**
اعادة التقييم وفروقات العملة	**1519213**
اجمالي المساهمين – اعادة التقييم وفروقات العملة	**19384168**
الرقم القياسي	**230**
ناتج الرقم القياسي في حقوق المساهمين	**44583586.4**
فرق إجمالي حقوق الملكية قبل وبعد التعديل	**25199418.4**
فرق إجمالي حقوق المساهمين 2011-2012	**1175980**
التدهور في حقوق الملكية	**%61.2**

المصدر: إعداد الباحث، بالاعتماد علي دفاتر شركة مصانع طحن الغلال عطبرة

تم حساب مؤشرات التدهور بالخطوات التالية:

1. جمع احمالي حقوق المساهمين وفروقات العملة لعام 2012م.
2. طرح إجمالي حقوق المساهمين 2011م- حقوق المساهمين للعام 2012م.
3. قسمة الفرق في الخطوة أعلاه على اجمالي حقوق المساهمين 2011م كنسبة مئوية.

جدول رقم 41/2/4

جدول معادلة الاتجاه العام لحساب معدل التدهور

العام	Y	X	X*y	X^2
2008	0.02	1	0.02	1
2009	1.19	2	2.38	4
2010	13.04	3	39.12	9
2011	1.01	4	4.04	16
2012	2.61	5	13.05	25
المجموع	**17.87**	**15**	**58.61**	**55**

المصدر: إعداد الباحث

X : السنة حسب معامل بيرسون

Y : قيمة التدهور في السنة

$$\beta = \frac{n\sum Y_i X_i - \sum X_i \sum Y_i}{n\sum X_i^2 - (\sum X_i)^2}$$

$$\hat{a} = \bar{Y} - \beta\bar{X}$$

$$\beta = \frac{(5 * 58.61) - (15* 17.87)}{(5*55) - 225} = \frac{25}{50} = 0.5$$

$$\hat{A} = 7.148-3 = 5.648$$

معادلة الاتجاه العام:

$$Y = 5.648 + 0.5\ X$$

ومن هنا يمكن أن نجد الجدول التالي:

جدول رقم42/2/4

يوضح مؤشرات التدهور حسب معادلة الاتجاه العام

السنة	معامل بيرسون	نسبة التدهور
2008	1	6.148
2020	13	12.148
2032	25	18.148
2044	37	24.148
2056	49	30.148

المصدر: إعداد الباحث

الشكل رقم (6/2/4)

يوضح نسبة التدهور حسب معادلة الاتجاه العام

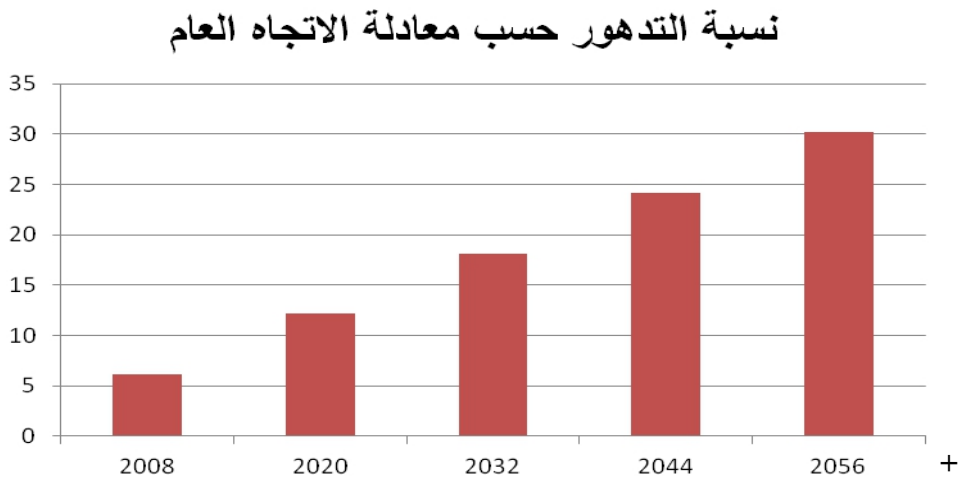

المصدر: إعداد الباحث

الشكل اعلاه يبين مؤشرات التدهور للشركة خلال الاربعين سنة القادمة باستخدام معادلة الاتجاه العام

الفرضية الرابعة : من اسباب انهيار الشركات هو عدم اخذ التضخم في الحسبان.

من خلال الجداول السابقة يتضح ان عدم اخذ التضخم في الحسبان بصورة دقيقة فان ذلك سوف يؤدي في نهاية المطاف الي تاكل راس المال في المشروعات ويضح هنا في الجداول اعلاه بان هذه الشركة تقوم بحجز جذء من ارباحها تحت مسمي فروقات عملة وبالرغم من ذلك فان هذه الشركة ولانها لم تقوم بحسبان هذا الجذء سنويا وبصورة دقيقة فلان ذلك الجذء المحجوز سنويا غير كافي لمقابلة التضخم المتسارع في نمطة مما سوف يؤدي الي انهيار هذه الشركة في نهاية المطاف لاسيما اذا زاد معدل التضخم بالسودان بورة اسرع من الصورة التي يسير عليها.

ملخص مناقشة واختبار الفرضيات :

من خلال القوائم المالية التي وردت للبحث من شركة مصانع طحن الغلال عطبره من خلال تحليل القوائم المالية للاصول الثابتة وحساب التغيرات الناتجة من اثر التضخم وقد اثبت التحليل بان للتضخم اثر في عدم صدق وعدل القوائم المالية اذا لم يؤخذ في الحسبان وهذا يثبت صحة الفرضية الاولي والثانية ومن خلال عدم حساب التضخم فان قائة الدخل ايضا سوف تتاثر بذلك بحث تكون هنالك ارباح صورية ظاهرة في قائمة الدخل نتيجة لعدم حسبان الاستهلاك عند اعداد القوائم المالية. وكذلك وبتحليل قائمة الاصول المتداولة فانة لابد من تقييم الاصوال المتداولة بتكلفة جارية ولذلك لاحلال الاصول المتداولة والمحافظة علي راس المال العامل سليما.

وبتحليل قائمة حقوق الملكية يعرف مدي تاثير هذه الحقوق في ظل التضخم ومدي مقدرة هذة الشركة علي المحافظة علي راس المال حقيقة وحسبان مقدار النقص فية في ظل وجود التضخم.

الخـــاتمــة

وتشمل الاتي:

اولاً : النتائج

ثانيا: التوصيات

أولاً: النتائج :-

من خلال الدراسة النظرية والدراسة الميدانية توصل الباحث للنتائج التالية:

1. عند تطبيق مبدأ التكلفة التاريخية في اعداد القوائم المالية ذلك يؤدي الي عدم دقة القوائم المالية. وهذا يؤكد صحة الفرضية الاولي(عدم اخذ التضخم في الحسبان يؤدي الي عدم المحافظة علي راس المال سليما)
2. يؤدي استخدام التكلفة التاريخية في القوائم المالية الي اتخاذ قرارات غير رشيدة.وهذا يثبت صحة الفرضية الثانية(التغيرات في مستويات الاسعار يؤدي الي اظهار قوائم مالية غير سليمة)
3. لمتابعة المركز المالي للمشروع واستقراره وضمان استمراريته فان ذلك وفي ظل التضخم وباستخدام المحاسبة التقليدية لايعطي مؤشرات حقيقية للاستمرار (وهذا يثبت صحة الفرضية الثالثة طريقة التكلفة الجارية عن طريق القيم المعدلة تعتبر من افضل الطرق لتكوين احتياطي لمقابلة التضخم).
4. عدم اخذ التضخم في الحسبان عند اعداد القوائم المالية في نهاية كل سنة مالية يؤدي الي تأكل رأس مال المشروع دون ان يشعر اصحاب المشروع وادارتة بذلك مما يؤدي في نهايةالامر الي انهياره. وهذا يؤكد صحة الفرضية الرابعة(من اسباب انهيار الشركات في الوقت الراهنهو عدم حسبان لبتضخم)
5. استخدام المبادي والفروض المحاسبية المتعارف عليها يؤدي الي المحافظة علي رأس مال المشروع الاسمي ولايحافظ علي رأس المال الحقيقي.وهذا يثبت صحة الفرضية الاولي.
6. عدم المام كثير من المحاسبين بخطورة التضخم ومعرفة نتائجه يؤدي الي عدم الاهتمام بحسبانه.
7. جهل الادارات بالسودان بخطر التضخم يعتبر من اكبر المشاكل التي تساعد علي انهيار الشركات.
8. عدم وجود معايير محاسبية في السودان من التي تعالج التضخم يعتبر سببا ايضا في انهيار الشركات.

9. هناك صعوبة كبيرة في السودان لتتبع الارقام القياسية للمستهلك لان ارتفاع الاسعار وبصور جنونية يكاد يكون يوميا.وهذا يثبت صحة الفرضية الرابعة.
10. عدم اعتراف الدولة بالتضخم الحقيقي وعدم الشفافية في ذلك يساعد ايضا علي انهيار الشركات.
11. اصبح هناك شك كبير في فرض المحاسبة الخاص بوحدة القياس.
12. يمكن ان تتم معالجة التضخم باستخدام انواع واساليب كثيره من اجل المحافظة علي راس المال سليما.
13. تفضيل نموذج من النماذج المحاسبية المتعدده للتضخم ينبغي ان يؤسس علي اخيار النموذج المحاسبي الذي يحقق الاهداف المرجوه.
14. تقوم الشركة موضوع الدراسة بحجز جذء من ارباحها تحت مسمي فروقات عملة لمقابلة التضخم.
15. بالرغم من هذا التجنيب والحجز الا ان الشركة مازالت في تدهور كما اتضح من الدراسة.

ثانياً: التوصيات :

من خلال النتائج السابقة يوصي الباحث الاتي:

1. علي الدولة الاعتراف بمستوي التضخم الحقيقي السودان.
2. علي الجهاز المركزي للاحصاء ووزارة المالية انزال نشرات شهرية في مواقعها الالكترونية من اجل الاستفادة منها.
3. وضع معايير محاسبية تواكب التغيرات الاقتصادية والزام الشركات العمل بها في القطاعين العام والخاص.
4. اقامة الدورات التدريبية المستمره للمحاسبين من اجل استخدام المعايير المحاسبية المناسبة للمشروعات التي يعملو بها.
5. وضع التضخم في الحسبان عند اعداد القوائم المالية حتي تكون قوائم اقرب للدقة.
6. علي كل الشركات في الوقت الراهن حجز جذء من ارباحها كاحتياطي تضخم.
7. ان يكون هذا الجذءالمحجوز محسوبا بدقة حتي يحافظ علي رأس مال الشركات الحقيقي.
8. علي كل مشروع اختيار النموذج المناسب لحسبان التضخم حسب عمل المشروع ومجاله.
9. علي مكاتب المحاسبة والمراجعة توضيح خطورة التضخم علي القوائم المالية لاصحاب المشروع.

مقترحات لبحوث مستقبلية:

أ) مدي تاثير التضحم علي معيار الافصاح المحاسبي في ظل المحاسبة التقليدية.

ب) بيان اثر التضخم في اتخاذ قرارات الاستثمار.

ت) بناء نماذج محاسبية في المحاسبة عن التضخم.

ث) بناء اطار عام للمحاسبة في ظل التضخم.

ج) وضع نموذج مقترح لاعداد القوائم المالية في حالة وجود تضخم.

ح) وضع مقترح لوحدة قياس .

قائمة المصادر والمراجع

القران الكريم

ابراهيم سالم، محمود عبد السلام، المبادئ الرئيسية باهم معايير المحاسبة الدولية،2001م.

أحمد بهجت محمد حسن، النظرية في المحاسبة، القاهرة مكتبة عين شمس،1984م.

ابراهيم محمد عبد القادر،اسعار الصرف بين النظرية والتطبيق القاهرة دار النهضة العربية،1992م.

احمد حسين ، الاوراق النقدية في الاقتصاد الاسلامي، دار الفكر دمشق 1998م.

احمد زايد، دراسة معاجة التضخم في الاردن

احمد حسين ، الايرادات المالية ، دمشق ، 2001م.

احمد نور، احمد بسيوني، المحاسبة المالية في القياس والاتصال القاهرة الدار الجامعية 1999م

اسامة الغولي، مجدي شهاب، تبادل النقود والبنوك، دار الجامعة الجديدة 1997م.

اسكندر دونالد ،المحاسبة المتوسطة، تعريب كمال الدين دار المريخ للنشر،1988م.

اسماعيل ابراهيم جمعة ، مشاكل القياس في الافصاح المحاسبي ،الدار الجامعية للطباعة والنشر.1993م.

اسماعيل هاشم ، مذكرات في النقود والبنوك ، 2000م.

السيد عبد المقصود ، دراسات في بعض مشاكل القياس المحاسبية، الاسكندرية مؤسسة شباب الجامعة ،2003م.

السيد عبد المقصود، تصميم النظام المحاسبي في المنشآت المالية، القاهرة الدار الجامعية للكتب،1994م.

حسين القاضي، نظرية المحاسبة ، القاهرة دار شباب الجامعة،2004م.

حسين زياد، التضخم واثره في القوائم المالية،دراسة سوريا،2005م.

حسين عبد الحق ، المعايير المحاسبية ومدئ ملائمتها للواقع المصري،

حسين عمر السيد، تطور الفكر المحاسبي، القاهرة ،1986م.

حمدي عبد العظيم ، سياسة سعر الصرف وعلاقتها بالموازنة العامة للدولة ،الاسكندرية مؤسسة شباب الجامعة،2001م.

حلمي محمود نمر، نظرية المحاسبة، القاهرة مكتبة شباب الجامعة ،1989م.

حلمي محمود نمر المدخل في المحاسبة المالية، القاهرة مكتبة شباب الجامعة،1992م.

حنان رضوان حلوه، تطور الفكر المحاسبي ، عمان الأردن ، د.ت.

خالد احمد سليمان، التضخم واثره علي الدين العام الدار السودانية للكتب 2002م.

رفيق المصري،الجامع في اصول الربا،دمشق دار القلم،ط2 ،2001م.

سعيد جاويد مشكور، محاسبة التضخم بين النظرية والتطبيق، دار ظهران للنشر،2015م.

طارق عبد العال حماد، مبادي المحاسبة المالية، الاسكندرية الدار الجامعية، 2001م.

طلال ابراهيم سحيني، المجلة العربية للعلوم الادارية، موضوع العمليات بعملات اجنبية وترجمة القوائم المالية،1999م.

عاطف علي لمحة تاريخية عن تطور المحاسبة ، دار الشباب الجامعية 1988م.

عبد الله حربي ، ارشيف الاقتصاد والاعمال ، التضخم انواعه اسبابه علاجه

عبد الحي مرعي، محاسبة التكاليف لاغراض التخطيط،الاسكندرية مؤسسة شباب الجامعة،1972م.

عبد الحي مرعي،محمد سمير،التطور المحاسبي والمشاكل المحاسبية المعاصرة،القاهرة دار شباب الجامعة، 1988م.

عبد المنعم، راضي مقدمة في النقود والبنوك والتجارة الخارجية ، القاهرة دار النهضة العربية، 1975م.

عبد المنعم فوزي،المالية العامة والسياسة المالية،الاسكندرية.

عبد الرحمن عريقات، واخرون، مفاهيم اساسية في الاقتصاد ، الاردن دار وائل للنشر1999م.

عبد الرحمن يسري، النقود والفوائد والبنوك، الدار الجامعية،2000م

عبد الفتاح عبد الرحمن ، اقتصاديات النقود، النسر الذهبي للطباعة،1996م.

عبد الوهاب نصر علي،شحاته السيد شحاته،التسويات الجردية وتحليل القوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية.

عبد الحي مرعي ، اصول المحاسبة المالية،الدار الجامعية،1989م.

عبد السيد التاي،نظرية المحاسبة مدخل معاصر،القاهرة المكتبة العصرية،2011م.

علي السالوسي، النقود واستبدالالعملات، القاهرة مكتبة الفلاح للتوزيع دار الاعتصام 2003م.

علي عبد الوهاب نصر، مبادئ المحاسبة وفقا لمعايير المحاسبة الدولية،الاسكندرية الدار الجامعية،2004م.

علي احمد سليمان، الاجور ومشاكل العمل في السودان، الخرطوم،1974م.

عصام مرعي ، اصول المحاسبة الدولية، 1989(تعريب).

عمر السيد حسين، تطور الفكر المحاسبي ، الدار الجامعية القاهرة ، 1991م.

عوف الكفراوي، النقد والمصارف في النظام الاسلامي، دار الجامعات المصرية

غازي حسين عبابة، التضخم المالي والدين العام الاردن 200م

مجدي محمود شهاب، اقتصاديات النقود، الاسكندرية دار الجامعة الجديدة، 2000م.

مجدي محمود شهاب، الاقتصاد النقدي، الاسكندرية دار الجامعة الجديدة ،1990م.

محمد حلمي الجيلاني . محاسبة التضخم المالي . مكتبة المجتمع العربي 2013م.

محمد سامي راضي، محاسبة الاصول

محمد عبد الحليم عمر، المعالجة المحاسبية للتضخم علي الحقوق والالتزامات، بالتطبيق علي البنوك الاسلامية، مجمع الفقه الاسلامي بالتعاون مع مصرف فيصل الاسلامي، المنامة،1997م.

محمد عبد العزيز ابو رمان، التضخم، جامعة قاريونس طرابلس1981م.

محمد احمد خليل، مقدمة في علم المحاسبة، دار الجامعة المصرية، 2004م.

محمد عبد العزيز رمان، اصول المحاسبة ، جامعة فاروق يوسف ، 1994م.

محمد السيد محجوب، المحاسبة في ظل التضخم محاضرات في اجتماع خبراء بالكويت (منشور) والذي صدر في كتاب بعنوان التضخم في الالم العربي،مؤسسة الجامعة للطباعة والنشر،1985م.

محمد السيد الناغي، نظرية المحاسبة مدخل معاصر ، الأردن.

محمد عباس بدوي، المحاسبة المالية المتقدمة، الاسكندرية الدار الجامعية،2002م.

محمد مطر، نظرية المحاسبة ، الشركة العربية للتسويق ، 1998م.

محمد مطر مفهوم القياس المحاسبي،الشركة العربية للتسويق،1995م.

مصطفى يرشدي شيخة،، مذكرات في النقود والبنوك،

مؤيد الفضل ، عبد الناصر نور، المشاكل المحاسبية المعاصرة، القاهرة ،2002م.

مؤيد راضي خنفر، تحليل القوائم المالية،الاردن دار المسيرة ،2009م.

كيسودينالود، دار المريخ، المحاسبة المتوسطة

نشوان اسكندر محمود، تطوير اعداد نشر القوائم المالية في اطار المحاسبة الدولية في ضوء المتغيرات البيئية، رسالة ماجستير غير منشورة القاهرة عين شمس ،

نعمة الله نجيب ابراهيم، اسس علم الاقتصاد، الاسكندرية مؤسسة دار شباب الجامعة 2009م.

هايل عبد الحفيظ، تغير الفوة الشرائية للنقود الورقية ، القاهرة المعهد العالي للفكر1999م.

يونس حسين شريف واخرون.

2- الدوريات العلمية :

سامي محمد احمد غنيمي (دراسة تحليلية لطرق المحاسبة عن التغيرات في مستويات الاسعار بامكانية تطبيقها في جمهورية مصر العربية) 1994م (منشورة).

علي (الاطار العلمي للمحاسبة عن التضخم وأثره في اعداد القوائم المالية) 1989م (منشورة).

جمعة جمعه " بعنوان :- (أثر التضخم علي كفاية الإفصاح في البيانات المالية المنشودة وموقف مراقب الحسابات منه) 1989م (منشورة

دراسة حسن ":- بعنوان (أثر تقلبات الأسعار ما يشير علي الإفصاح المحاسبي بقوائم نتائج الأعمال للوحدات الاقتصادية)1989م (منشورة)

دراسة نصار بعنوان :- (موقف مراقب الحسابات الخارجي من الإفصاح في ظل تغيرات مستويات الأسعار) 1984م (منشورة).

3- الرسائل الجامعية:

ادم احمد داوؤد ادم دراسة مقدمة لنيل درجة الماجستير في المحاسبة جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا بعنوان(تكلفة راس المال الفكري واثرها في الافصاح المحاسبي بالقوائم المالية لشركات المساهمة)2015م.(منشورة)

رحاب عبد السابر بكرين رسالة مقدمة لنيل درجة الماجسيتر في المحاسبة جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا بعنوان (دور الانفاق الحكومي الجاري في التضخم) 2015م (منشورة).

يحي مقدم احمد مازن رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في فلسفة المحاسبة جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا بعنوان (متطلبات الافصاح المحاسبي ومدى تطبيقها في القوائم المالية للمصارف الاسلامية في السودان) 2013م (منشورة).

حيدر احمد حسين صالح رسالة ماجستير لنيل درجة الماجسيتر في المحاسبة جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا بعنوان (كفاءة الافصاح المحاسبي في القوائم المالية وأثره في صناعة القرار) 2012م .

زهير عبد السام محمد احمد رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في فلسفة المحاسبة جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا بعنوان (أثر التضخم على معلومات القوام المالية في اسواق المال) 2012م .

طارق محمد عبد الرحمن رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في فلسفة المحاسبة جامعة النيلين بعنوان (أثر تغيرات الاسعار على القوائم المالية) 2011 م.

ابراهيم عبد الرحمن عبدالله عوض الله رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في فلسفة المحاسبة جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا بعنوان (القياس والافصاح المحاسبي عن تكاليف الاصول الزراعية وأثرهما في قرارات مستخدمي القوائم المالية) 2010م .

محمد سمير عطا (اصول المعايير المصرية في المحاسبة عن التضخم والتمويل خارج الموازنة) جامعة القاهرة 2010م .

دراسة الصادق محمد ادم علي . دراسة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في المحاسبة . جامعة ام درمان الاسلامية.بعنوان(معايير المحاسبة الدولية واثرها علي بيانات القوائم المالية في الشركات متعددة الجنسية)2009.

اسماء كرم الله الامين رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في المحاسبة جامعة امدرمان الاسلامية بعنوان (اعداد وتجهيز القوائم المالية في ظل عدم وجود معايير وطنية ملزمة) 2009 م .

خضراء عبد السلام محمد طه .بحث لنيل درجة الماجستير في المحاسبة. بعنوان (اثر التضخم علي قرارات الاستثمار طويلة الاجل)2006م.

سلوي الدرديري علي عبد الله رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في المحاسبة. جامعة ام درمان الاسلامية . بعنوان (اثر التغيرات في اسعار صرف العملات وفقا لمعايير المحاسبة علي القوائم المالية) 2009.

عبد السلام علي. دراسة مقدمة لنيل درجة الدكتوراة في فلسفة المحاسبة جامعة النيلين بعنوان (أثر تغيرات الاسعار في القوائم المالية) بدون تاريخ نشر.

عبد الرحمن عبيد ادريس . رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في المحاسبة جامعة النيلين (النموذج المحاسبي المناسب لبيان اثر التضخم المالي علي القوائم المالية)2009م.انور محمد الخليفة دراسة مقدمة لنيل درجة الماجستير في المحاسبة. جامعة النيلين. بعنوان(اثر التضخم علي قرارات الاستثمارات ا طويلة الاجل)2009.

عماد الدين احمد يمن دراسة مقدمة لنيل درجة الماجستير في المحاسبة. جامعة عين شمس بعنوان (أثر الافصاح في رأس المال الفري على المحتةى المعلوماتي للقوائم المالية) 2007 .

عمر محمد ابراهيم دراسة مقدمة لنيل درجة الماجستير في المحاسبة جامعة النيلين. بعنوان (دور الافصاح المحاسبي في تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية) 2007 .

فريدة محمد المنصور ابراهيم. بحث لنيل درجة الماجستير في المحاسبة. جامعة النيلين.بعنوان(اثر التضخم علي ارباح شركات المقاولات)2006.

محمد ادم محمد هارون .بحث مقدم لنيل درجة الماجستير. جامعة النيلين بعنوان(الافصاح التام في القوائم والتقارير المالية لشركات المساهمة العامة السودانية)2006.

نجوي محمد بحر الدين، دراسة مقدمة لنيل درجة الدكتوراة في المحاسبة. جامعة النيلين. بعنوان (اثر التضخم علي القوائم المالية في الشركات في سوق الخرطوم للاوراق المالية) 2003.

عثمان عبده حسن رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في المحاسبة. جامعة النيلين. بعنوان (الافصاح العام واهميته لمستخدمي القوائم المالية) 2002م.

سلطين (مشكلات المحاسبة عن الاهلاك في ظل تغير الاسعار) 2001م (منشورة).

4-**اخري :**

Chordia, Shiva Kumer""Inflation Illusion and Post-Earnings-Announcement Drift"2004.

Salivary "Price Level Changes and Financial Accounting "Measurement2004

Hughes, Liu&Zhange"Infaltion ,Foreing Exchnge Parsimonious Equity Valuation"2003

Godon "Accounting for Changing Prices: The Value Relevance of historical cost, Price level, and Replacement cost Accountingin Mexico"2001

ثانيا : المراجع الاجنبية:

Edwards E.O.Bell./P.W.Theory and Measurement Of BusinessIncom" University Of Califonia Press,1961

Erie L. Kohler, A .Dictionary For Accountants. 4 Edition, Prentice-Hall,INC, 1970

F. Milton, Inflation Causes and Conseqences

G.A.Lee, ModernFinancial Accountnig, Great Britain., Thomas Nelson and SonsLtd, 1973

G. Growther. An out line of Money; (London. Thomas Nelson & sons ltd) 1985

Kenneth Most. Accounting Theory, N. Y:Grid Inc, 1977

Ramesh Gupta, Infiation Accounting, TATA, Mc Graw-Hill Publishing Company Limited, New Delhi, 1983.

Webster s. New International Dictionary, Second Edition.

AICPA, "Reporting The Financial Effects of Price-Level Changes", ARS NO.6.N. Y. AICPA, 1963.

IASC. "Information reflecting the Effects of changing Price", London: (IASC) .No.5,1998.

المواقع علي الشبكة العنكبوتية:-

1/ مجلة الاقتصاد والعلوم الادارية .

2/ مجلة المحاسبون العرب .

3/ مجلة الاقتصاد ، جامعة فاروق يوسف.

4/ www.arab.s.oman1

5/ www.econmics.brave pages.com

6/ My.mecbiz/t1366

الملاحـــــــق

ملحق رقم (1) الميزانية لشركة مصانع طحن الغلال عطبره 2008

الاصول غير المتداولة		
المباني والآلات والعربات ومعدات المصنع		13425338
الاستهلاكات		0
الصافي		13425338
الاستثمارات		12308241
عقود تحت التنفيذ		88376
جملة الاصول غير المتداولة		
الاصول المتداولة	نقدية بالخزينة والبنك	192293
	المحفظة الاستثمارية	107372
	المخزونات	838887
	بضائع بالطريق	11278
	مدينون تجاريون	0
	شيكات تحت التخصيل	1819971
	جاري الانفاق	522764
	سلف العاملين	317946
	ارصدة مدينة اخري	40038
	اعتمادات مستندية	0
جملة الاصول المتداولة		
اجمالي		
الموجودات		
المطلوبات		
	دائنون	2568097
	الموردون	1517627
	المستحقات والمخصصات	937828
	ارصدة دائنة اخري	42444
	شيكات اجلة	0
اجمالي المطلوبات		
حقوق المساهمين	راس المال المدفوع	3594567
	احتياطي عام	972214
	احتياطي اعادة تقييم الاصزل	15192138
	الارباح الراسمالية	1959004
	الارباح المرحلة	717699
	ارباح العام	2147662
	فروقات عملة	23224
	توزيع الارباح	
اجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين		24606508
اجمالي حقوق المساهمين		29672504

ملحق رقم (2) الميزانية لشركة مصانع طحن الغلال عطبره 2009

الاصول غير المتداولة	المباني والآلات والعربات ومعدات المصنع	12842637
	الاستهلاكات	6554017
	الصافي	
	الاستثمارات	14210816
	عقود تحت التنفيذ	46038
جملة الاصول غير المتداولة		
الاصول المتداولة	نقدية بالخزينة والبنك	466662
	المحفظة الاستثمارية	108088
	المخزونات	838655
	بضائع بالطريق	_
	مدينون تجاريون	769423
	شيكات تحت التخصيل	978880
	جاري الانفاق	1191027
	سلف العاملين	284490
	ارصدة مدينة اخري	68354
	اعتمادات مستندية	7464
جملة الاصول المتداولة		**4713043**
اجمالي الموجودات		31812534
المطلوبات		
	دائنون	599535
	الموردون	4377700
	المستحقات والمخصصات	1718253
	ارصدة دائنة اخري	37344
	شيكات اجلة	6732832
اجمالي المطلوبات		
حقوق المساهمين	راس المال المدفوع	3594567
	احتياطي عام	972214
	احتياطي اعادة تقييم الاصزل	15192138
	الارباح الراسمالية	3592372
	الارباح المرحلة	2984882
	ارباح العام	2220305
	فروقات عملة	23224
	توزيع الارباح	3500000
اجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين		25079702
اجمالي حقوق المساهمين		31812534
اجمالي المطلوبات		13465664
اجمالي حقوق المساهمين		28579702
اجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين		42045366
اعادة التقييم وفروقات العملة		15215362

ملحق رقم (3) الميزانية لشركة مصانع طحن الغلال عطبره 2010

البيان		2010
الاصول غير المتداولة	المباني والآلات والعربات ومعدات المصنع	19396744
	الاستهلاكات	7489729
	الصافي	11907015
	الاستثمارات	16724316
	عقود تحت التنفيذ	104161
جملة الاصول غير المتداولة		
الاصول المتداولة	نقدية بالخزينة والبنك	323468
	المحفظة الاستثمارية	723191
	المخزونات	851409
	بضائع بالطريق	112563
	مدينون تجاريون	47980
	شيكات تحت التخصيل	1736839
	جاري الانفاق	4145046
	سلف العاملين	505203
	ارصدة مدينة اخري	29227
	اعتمادات مستندية	15485
جملة الاصول المتداولة		8490411
اجمالي الموجودات		37225903
المطلوبات		
	دائنون	1103985
	الموردون	2247824
	المستحقات والمخصصات	3499375
	ارصدة دائنة اخري	40246
	شيكات اجلة	6891430
اجمالي المطلوبات		
		5000000
حقوق المساهمين	راس المال المدفوع	3594567
	احتياطي عام	972214
	احتياطي اعادة تقييم الاصزل	15192138
	الارباح الراسمالية	5780316
	الارباح المرحلة	1697577
	ارباح العام	5543916
	فروقات عملة	23224
	توزيع الارباح	2469479

ملحق رقم (4) قائمة الدخل لشركة مصانع طحن الغلال عطبرة 2008

البيان	2010
الايرادات	
الطحن	6326297
الايرادات الاحري	224655
عوائد استثمار	1408
نظير ادارة مصنع الاتفاق	724637
أرباح مصنع الاتفاق	3074427
الجملة	10351424
المصروفات	
موارد مباشرة	725998
مصروفات مباشرة	825821
عمالة مباشرة	962105
جملة المصروفات	2513924
الربح التشغيلي	7837500
المصروفات الغير مباشرة	2293584
استيراد استهلاك الاصول بعد تقييمها	
إجمالي الارباح	5543916
المخصصات	
مخصصات الزكاه	
مخصص الضرائب	
مخصص توزيع الارباح	
صافي الارباح المرحلة	5543916

ملحق رقم (5) قائمة الدخل لشركة مصانع طحن الغلال عطبرة 2009

البيان	2011
الايرادات	
الطحن	653030290
الايرادات الاحري	20063098
عوائد استثمار	304625
نظير ادارة مصنع الاتفاق	
أرباح مصنع الاتفاق	257158600
الجملة	**930556613**
المصروفات	
موارد مباشرة	70096383
مصروفات مباشرة	82959808
عمالة مباشرة	121141437
جملة المصروفات	274197628
الربح التشغيلي	656358985
المصروفات الغير مباشرة	201538550
استيراد استهلاك الاصول بعد تقييمها	
إجمالي الارباح	**454820435**

ملحق رقم (6) قائمة الدخل لشركة مصانع طحن الغلال عطبرة 2010

البيان	2012
الايرادات	
الطحن	705392800
الايرادات الاحري	14325700
عوائد استثمار	2630800
نظير ادارة مصنع الاتفاق	
أرباح مصنع الاتفاق	
الجملة	**7323493**
المصروفات	
موارد مباشرة	77585800
مصروفات مباشرة	83310000
عمالة مباشرة	128912700
جملة المصروفات	289808500
الربح التشغيلي	442540800
المصروفات الغير مباشرة	224549700
استيراد استهلاك الاصول بعد تقييمها	
إجمالي الارباح	217991100
المخصصات	
مخصصات الزكاه	
مخصص الضرائب	
مخصص توزيع الارباح	
صافي الارباح المرحلة	**116695500**

ملحق رقم (7)

الارقام القياسية للعام 2008

الأرقام القياسيه الشهريه لسعر المستهلك(حسب أقسام الأنفاق الرئيسيه) سنه الأساس ٢٠٠٠

MONTHLY CONSUMER PRICE INDEX NUMBERS

BY MAJOR GROUPS (BASE YEAR 2000)

TABLE NO 1

-1-
129.9
125.3
129.1
121.5
106.3
110.1
141.7
118.2
127.9
114.5
126.9
109.4
103.6
109.7
125.8
119.8
130.6
114.5
127.0
109.4
103.4
109.6
125.8
115.4
129.1
114.6
126.3

109.4
103.8
109.5
126.0
118.1
126.8
120.4
129.1
115.6
105.0
110.4
126.3
117.8
129.1
128.7
126.4
112.3
103.9
109.7
126.1
118.8
127.4
119.2
126.5
112.3
104.8
109.8
126.3
115.4
128.0
115.9
128.4
112.3
105.6
109.8
126.6
117.7
127.7
118.6
127.6

115.6
106.2
111.3
125.9
122.9
128.3
123.9
127.2
115.6
105.9
109.3
136.4
116.9
132.6
126.5
131.3
121.5
107.3
110.4
141.0
118.7
132.9
129.0
131.5
121.5
108.0
110.6
141.0
118.6
136.0
131.1
132.8
127.0
109.3
112.4
140.4
119.6
FOOD
BEVERAGES & TOBACCO
CLOTHING & FOOTWEAR

HOUSING
HOUSEHOLD GOODS
AND SERVICES
TRANSPORT AND
COMMUNICATION
EDUCATION AND
MEDICAL CARE
OTHERS GOODS AND
SERVICES
182.93
6.61
88.57
267.49
147.12
161.38
46.77
99.13
ديسمبر يناير فبراير مارس ابريل مايو يونيو يوليو اغسطس سبتمبر آتوبر نوفمبر ديسمبر 2006
المواد الغذائيه
المشروبات والتبغ
الكساء وملبوسات القدم
خدمات المسكن
سلع وخدمات منزليه
النقل و المواصلات
الخدمات التعليمية والصحيه
سلع و خدمات اخري
115.4
أقسام الأنفاق الرئيسيه
الوزن
الترجيحي
RELATIVE
WEIGHT
MAJOR GROUP
الرقم القياسى العام لسعر
المستهلك
ALL ITEMS CONSUMER
PRICE INDEX NUMBER
124.1 121.4 121.2 120.3 117.7 118.0 117.2 116.4 115.8 116.4 115.4 115.4 1000
2007
DEC NOV OCT SEPT AUG JUL JUN MAY APR MAR FEB JAN DEC

جدول رقم ١
الأرقام القياسيه الشهريه لسعر المستهلك
(حسب أقسام الأنفاق الرئيسيه) سنه الأساس ٢٠٠٠
MONTHLY CONSUMER PRICE INDEX NUMBERS
BY MAJOR GROUPS (BASE YEAR 2000)
TABLE NO 1
-1-

	129.9
	125.3
	129.1
	121.5
	106.3
	110.1
	141.7
	118.2
	127.9
	114.5
	126.9
	109.4
	103.6
	109.7
	125.8
	119.8
	130.6
	114.5
	127.0
	109.4
	103.4
	109.6
	125.8
	115.4
	129.1
	114.6
	126.3
	109.4
	103.8
	109.5
	126.0
	118.1
	126.8

120.4
129.1
115.6
105.0
110.4
126.3
117.8
129.1
128.7
126.4
112.3
103.9
109.7
126.1
118.8
127.4
119.2
126.5
112.3
104.8
109.8
126.3
115.4
128.0
115.9
128.4
112.3
105.6
109.8
126.6
117.7
127.7
118.6
127.6
115.6
106.2
111.3
125.9
122.9
128.3

123.9
127.2
115.6
105.9
109.3
136.4
116.9
132.6
126.5
131.3
121.5
107.3
110.4
141.0
118.7
132.9
129.0
131.5
121.5
108.0
110.6
141.0
118.6
136.0
131.1
132.8
127.0
109.3
112.4
140.4
119.6
FOOD
BEVERAGES & TOBACCO
CLOTHING & FOOTWEAR
HOUSING
HOUSEHOLD GOODS
AND SERVICES
TRANSPORT AND
COMMUNICATION
EDUCATION AND

MEDICAL CARE
OTHERS GOODS AND
SERVICES
182.93
6.61
88.57
267.49
147.12
161.38
46.77
99.13
ديسمبر يناير فبراير مارس ابريل مايو يونيو يوليو اغسطس سبتمبر اكتوبر نوفمبر ديسمبر 2006
المواد الغذائيه
المشروبات والتبغ
الكساء وملبوسات القدم
خدمات المسكن
سلع وخدمات منزليه
النقل و المواصلات
الخدمات التعليمية والصحيه
سلع و خدمات اخري
115.4
أقسام الأنفاق الرئيسيه
الوزن
الترجيحي
RELATIVE
WEIGHT
MAJOR GROUP
الرقم القياسى العام لسعر
المستهلك
ALL ITEMS CONSUMER
PRICE INDEX NUMBER
124.1 121.4 121.2 120.3 117.7 118.0 117.2 116.4 115.8 116.4 115.4 115.4 1000
2007
DEC NOV OCT SEPT AUG JUL JUN MAY APR MAR FEB JAN DEC

ملحق رقم (8)

الارقام القياسية للعام 2009

الأرقام القياسيه الشهريه لسعر المستهلك(حسب أقسام الأنفاق الرئيسيه) سنه الأساس ٢٠٠٠

MONTHLY CONSUMER PRICE INDEX NUMBERS

BY MAJOR GROUPS (BASE YEAR 2000)

TABLE NO 1

-1-

129.9
125.3
129.1
121.5
106.3
110.1
141.7
118.2
127.9
114.5
126.9
109.4
103.6
109.7
125.8
119.8
130.6
114.5
127.0
109.4
103.4
109.6
125.8
115.4
129.1
114.6
126.3
109.4
103.8
109.5
126.0
118.1

126.8
120.4
129.1
115.6
105.0
110.4
126.3
117.8
129.1
128.7
126.4
112.3
103.9
109.7
126.1
118.8
127.4
119.2
126.5
112.3
104.8
109.8
126.3
115.4
128.0
115.9
128.4
112.3
105.6
109.8
126.6
117.7
127.7
118.6
127.6
115.6
106.2
111.3
125.9
122.9

128.3
123.9
127.2
115.6
105.9
109.3
136.4
116.9
132.6
126.5
131.3
121.5
107.3
110.4
141.0
118.7
132.9
129.0
131.5
121.5
108.0
110.6
141.0
118.6
136.0
131.1
132.8
127.0
109.3
112.4
140.4
119.6

FOOD
BEVERAGES & TOBACCO
CLOTHING & FOOTWEAR
HOUSING
HOUSEHOLD GOODS
AND SERVICES
TRANSPORT AND
COMMUNICATION

EDUCATION AND
MEDICAL CARE
OTHERS GOODS AND
SERVICES
182.93
6.61
88.57
267.49
147.12
161.38
46.77
99.13
ديسمبر يناير فبراير مارس ابريل مايو يونيو يوليو اغسطس سبتمبر آتوبر نوفمبر ديسمبر
2006
المواد الغذائيه
المشروبات والتبغ
الكساء وملبوسات القدم
خدمات المسكن
سلع وخدمات منزليه
النقل و المواصلات
الخدمات التعليمية والصحيه
سلع و خدمات اخري
115.4
أقسام الأنفاق الرئيسيه
الوزن
الترجيحي
RELATIVE
WEIGHT
MAJOR GROUP
الرقم القياسى العام لسعر
المستهلك
ALL ITEMS CONSUMER
PRICE INDEX NUMBER
124.1 121.4 121.2 120.3 117.7 118.0 117.2 116.4 115.8 116.4 115.4 115.4 1000
2007
DEC NOV OCT SEPT AUG JUL JUN MAY APR MAR FEB JAN DEC

ملحق رقم (9)

الارقام القياسية للعام 2010

الأرقام القياسيه الشهريه لسعر المستهلك(حسب أقسام الأنفاق الرئيسيه) سنه الأساس ٢٠٠٠

MONTHLY CONSUMER PRICE INDEX NUMBERS

BY MAJOR GROUPS (BASE YEAR 2000)

TABLE NO 1

-1-

129.9
125.3
129.1
121.5
106.3
110.1
141.7
118.2
127.9
114.5
126.9
109.4
103.6
109.7
125.8
119.8
130.6
114.5
127.0
109.4
103.4
109.6
125.8
115.4
129.1
114.6
126.3
109.4
103.8
109.5
126.0
118.1
126.8

120.4
129.1
115.6
105.0
110.4
126.3
117.8
129.1
128.7
126.4
112.3
103.9
109.7
126.1
118.8
127.4
119.2
126.5
112.3
104.8
109.8
126.3
115.4
128.0
115.9
128.4
112.3
105.6
109.8
126.6
117.7
127.7
118.6
127.6
115.6
106.2
111.3
125.9
122.9
128.3

123.9
127.2
115.6
105.9
109.3
136.4
116.9
132.6
126.5
131.3
121.5
107.3
110.4
141.0
118.7
132.9
129.0
131.5
121.5
108.0
110.6
141.0
118.6
136.0
131.1
132.8
127.0
109.3
112.4
140.4
119.6

FOOD
BEVERAGES & TOBACCO
CLOTHING & FOOTWEAR
HOUSING
HOUSEHOLD GOODS
AND SERVICES
TRANSPORT AND
COMMUNICATION
EDUCATION AND

MEDICAL CARE
OTHERS GOODS AND
SERVICES
182.93
6.61
88.57
267.49
147.12
161.38
46.77
99.13
ديسمبر يناير فبراير مارس ابريل مايو يونيو يوليو اغسطس سبتمبر آتوبر نوفمبر ديسمبر
2006
المواد الغذائيه
المشروبات والتبغ
الكساء وملبوسات القدم
خدمات المسكن
سلع وخدمات منزليه
النقل و المواصلات
الخدمات التعليمية والصحيه
سلع و خدمات اخري
115.4
أقسام الأنفاق الرئيسيه
الوزن
الترجيحي
RELATIVE
WEIGHT
MAJOR GROUP
الرقم القياسى العام لسعر
المستهلك
ALL ITEMS CONSUMER
PRICE INDEX NUMBER
124.1 121.4 121.2 120.3 117.7 118.0 117.2 116.4 115.8 116.4 115.4 115.4 1000
2007
DEC NOV OCT SEPT AUG JUL JUN MAY APR MAR FEB JAN DEC

ملحق رقم (10)

الارقام القياسية للعام 2011

الأرقام القياسيه الشهريه لسعر المستهلك(حسب أقسام الأنفاق الرئيسيه) سنه الأساس ٢٠٠٠

MONTHLY CONSUMER PRICE INDEX NUMBERS

BY MAJOR GROUPS (BASE YEAR 2000)

TABLE NO 1

-1-

129.9
125.3
129.1
121.5
106.3
110.1
141.7
118.2
127.9
114.5
126.9
109.4
103.6
109.7
125.8
119.8
130.6
114.5
127.0
109.4
103.4
109.6
125.8
115.4
129.1
114.6
126.3
109.4
103.8
109.5
126.0
118.1
126.8

120.4
129.1
115.6
105.0
110.4
126.3
117.8
129.1
128.7
126.4
112.3
103.9
109.7
126.1
118.8
127.4
119.2
126.5
112.3
104.8
109.8
126.3
115.4
128.0
115.9
128.4
112.3
105.6
109.8
126.6
117.7
127.7
118.6
127.6
115.6
106.2
111.3
125.9
122.9
128.3

123.9
127.2
115.6
105.9
109.3
136.4
116.9
132.6
126.5
131.3
121.5
107.3
110.4
141.0
118.7
132.9
129.0
131.5
121.5
108.0
110.6
141.0
118.6
136.0
131.1
132.8
127.0
109.3
112.4
140.4
119.6

FOOD
BEVERAGES & TOBACCO
CLOTHING & FOOTWEAR
HOUSING
HOUSEHOLD GOODS
AND SERVICES
TRANSPORT AND
COMMUNICATION
EDUCATION AND

MEDICAL CARE
OTHERS GOODS AND
SERVICES
182.93
6.61
88.57
267.49
147.12
161.38
46.77
99.13
ديسمبر يناير فبراير مارس ابريل مايو يونيو يوليو اغسطس سبتمبر آتوبر نوفمبر ديسمبر
2006
المواد الغذائيه
المشروبات والتبغ
الكساء وملبوسات القدم
خدمات المسكن
سلع وخدمات منزليه
النقل و المواصلات
الخدمات التعليمية والصحيه
سلع و خدمات اخري
115.4
أقسام الأنفاق الرئيسيه
الوزن
الترجيحي
RELATIVE
WEIGHT
MAJOR GROUP
الرقم القياسى العام لسعر
المستهلك
ALL ITEMS CONSUMER
PRICE INDEX NUMBER
124.1 121.4 121.2 120.3 117.7 118.0 117.2 116.4 115.8 116.4 115.4 115.4 1000

DEC NOV OCT SEPT AUG JUL JUN MAY APR MAR FEB JAN DEC

ملحق رقم (11)

الارقام القياسية للعام 2012

الأرقام القياسيه الشهريه لسعر المستهلك(حسب أقسام الأنفاق الرئيسيه) سنه الأساس ٢٠٠٠

MONTHLY CONSUMER PRICE INDEX NUMBERS

BY MAJOR GROUPS (BASE YEAR 2000)

TABLE NO 1

-1-

129.9
125.3
129.1
121.5
106.3
110.1
141.7
118.2
127.9
114.5
126.9
109.4
103.6
109.7
125.8
119.8
130.6
114.5
127.0
109.4
103.4
109.6
125.8
115.4
129.1
114.6
126.3
109.4
103.8
109.5
126.0
118.1
126.8

120.4
129.1
115.6
105.0
110.4
126.3
117.8
129.1
128.7
126.4
112.3
103.9
109.7
126.1
118.8
127.4
119.2
126.5
112.3
104.8
109.8
126.3
115.4
128.0
115.9
128.4
112.3
105.6
109.8
126.6
117.7
127.7
118.6
127.6
115.6
106.2
111.3
125.9
122.9
128.3

123.9
127.2
115.6
105.9
109.3
136.4
116.9
132.6
126.5
131.3
121.5
107.3
110.4
141.0
118.7
132.9
129.0
131.5
121.5
108.0
110.6
141.0
118.6
136.0
131.1
132.8
127.0
109.3
112.4
140.4
119.6

FOOD
BEVERAGES & TOBACCO
CLOTHING & FOOTWEAR
HOUSING
HOUSEHOLD GOODS
AND SERVICES
TRANSPORT AND
COMMUNICATION
EDUCATION AND

MEDICAL CARE
OTHERS GOODS AND
SERVICES
182.93
6.61
88.57
267.49
147.12
161.38
46.77
99.13
ديسمبر يناير فبراير مارس ابريل مايو يونيو يوليو اغسطس سبتمبر آتوبر نوفمبر ديسمبر
2006
المواد الغذائيه
المشروبات والتبغ
الكساء وملبوسات القدم
خدمات المسكن
سلع وخدمات منزليه
النقل و المواصلات
الخدمات التعليمية والصحيه
سلع و خدمات اخري
115.4
أقسام الأنفاق الرئيسيه
الوزن
الترجيحي
RELATIVE
WEIGHT
MAJOR GROUP
الرقم القياسى العام لسعر
المستهلك
ALL ITEMS CONSUMER
PRICE INDEX NUMBER
124.1 121.4 121.2 120.3 117.7 118.0 117.2 116.4 115.8 116.4 115.4 115.4 1000
2007
DEC NOV OCT SEPT AUG JUL JUN MAY APR MAR FEB JAN DEC